الموسم الثاني
للانصات المركزي

هنري كيسنجر: في سفوح حرب باردة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الثلاثاء
2022/06/21
No. : 7668

" العالم يمر بمرحلة تغيير جذري"

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- قوباد طالباني: سررت بلقاء رمز الصمود والنضال
- "دم الشهيد لن يذهب سدى"
- "نواجه مخاطر تغييرات ديموغرافية بسبب تدهور البيئة"
- لن تنجح أي عملية سياسية في العراق وكردستان دون ديمقراطية حقيقية
- تأكيدات على تعزيز التنسيق بين البيشمركه والجيش العراقي
- رئيس الجمهورية: تنظيم إدارة سنجار وفقاً لإرادة أهلها
- تقرير موسع.. تحركات للتنسيقي و الغموض سيد الموقف
- مجلس القضاء: ندافع عن حرية الرأي ولا يجب الخلط مع "التشهير"

قضايا كردستانية

- عبد المنعم الأعسم : عرب كرد.. والعراق
- عبدالحسين شعبان: كلاويز والحساسية الثقافية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- شيرزاد صمد : التوافقية .. الحل الأنسب لإنهاء الانسداد السياسي
- صافيناز محمد أحمد : استقال الصدر.. فهل ينجح الإطار؟!
- حميد الكفائي: هل السياسة فن الممكن أم اجتثاث الآخر؟
- ابتهال العربي: يذبحون بغداد بإسم الدين
- أمين قمورية : الكاظمي..لبنان والعراق و المُشتبك والمتشابك

المرصد التركي و الملف الكردي

- جوان ديبو: تركيا.. مائة عام من الفوبيا الكردية.. ولا ترياق
- فرهاد حمي : مخيلة الاستعمار التركي وعقيدة "الوطن الأزرق"

المرصد السوري و الملف الكردي

- البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي
- هل تهدد قوات سوريا الديمقراطية تركيا؟
- حسني محلي : كرد سوريا.. في خدمة من؟

رؤى و قضايا عالمية

- هنري كيسنجر: في سفوح حرب باردة
- بوتين: عهد أحادية القطب انتهى والعالم يتغير بشكل جذري
- غسان شربل : العالم يرقص على رؤوس الثعابين

الاخيرة..

- ستران عبدالله :بضاعة أتلفها الهوى

العدد: 7668... 2022-06-21

قوباد طالباني: سررت بلقاء رمز الصمود والنضال

زار قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس السياسي الأعلى ومصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع فيسبووك: سررت بلقاء رمز النضال والفداء والصمود في كردستان السيد كوسرت رسول علي، اتمنى لسيادته عمراً مديداً وصحة جيدة.

«دم الشهيد لن يذهب سدى»

من جهة أخرى تفقد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم الاحد، أسرة الشهيد «تيبين جمال عزيز» الذي استشهد اثناء الواجب خلال الاسبوع المنصرم.

ونشر قوباد طالباني عبر صفحته الشخصية على « فيسبوك»، انه تفقد اسرة شهيد الآسايش «تيبين جمال عزيز» الذي استشهد في الاسبوع المنصرم، اثناء تنفيذه واجب اعتقال احد المتاجرين بالمواد المخدرة.

واضاف: طمأنتهم، ان دم الشهيد تيبين لن يذهب سدى، واتابع عن كثب ملفه، وسينال المتهم الذي أعتقل جزاءه العادل. واكد، انه «من واجبنا وكوفاء لدم الشهيد، أن نرعى أسرته الشامخة. السلام والسؤدد لروح الشهيد تيبين وسائر شهداء كردستان».

قوباد طالباني: «نواجه مخاطر تغييرات ديموغرافية بسبب تدهور البيئة»

الى ذلك، أعلن قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الاحد، وخلال مراسيم افتتاح مشروع الطاقة الشمسة في فاملي مول بمدينة السليمانية، انه وبسبب تلوث البيئة وقلة المياه في العراق واقليم كردستان، نحن أمام تغييرات ديموغرافية تمثل مصدر ازمة سياسية واخلالا بالاستقرار في المستقبل.

وقال قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان خلال كلمة له بالمناسبة، يجب على الاطراف السياسية ان تجعل من مسألة البيئة من اولويات سياساتها وان يجعلوها شرطا للتصويت على الكابينة الحكومية الاتحادية المقبلة، خلال مفاوضاتهم مع الاطراف العراقية.

في الاطار ذاته، وبالاشارة الى مخاطر تدهور البيئة وقلة المياه وزيادة التصحر، اعلن طالباني: اذا كانت الكردايتي والوطنية تتمثل بالبيشمركايتي وحمل السلاح في الماضي، فإنه في الوقت الراهن، الكردايتي تتمثل في حماية البيئة والمياه ووطننا، ولهذا من الواجب الوطني على القوى السياسية وضع مسألة حماية البيئة في أولويات عملها السياسي.

واشار الى ان حماية البيئة ليست من مهام منظمة او جهة معينة، او الحكومة فقط، بل من الضروري جعل مسألة حماية البيئة مسألة وطنية، مؤكدا، انه في حال تم جعلها مسألة وطنية، ففي ذلك الحين ستكون الحكومة الاتحادية ملزمة بتخصيص ميزانية لهذا الغرض، مشيرا الى ان حكومة اقليم كردستان تعمل على وضع خطة ستراتيجية لحماية البيئة.

نائب رئيس مجلس الوزراء، وبالاضافة الى اشادته وشكره للخطوات العملية لفاملي مول ومجموعة شركات حلبجة، طالب الشركات والمستثمرين الاخرين بايلاء الاهتمام بالطاقة الشمسية، معلنا ان حكومة اقليم كردستان ستتخذ السبل الكفيلة لتشجيع الشركات والمستثمرين لايلاء الاهتمام بانتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية.

PUKmedia

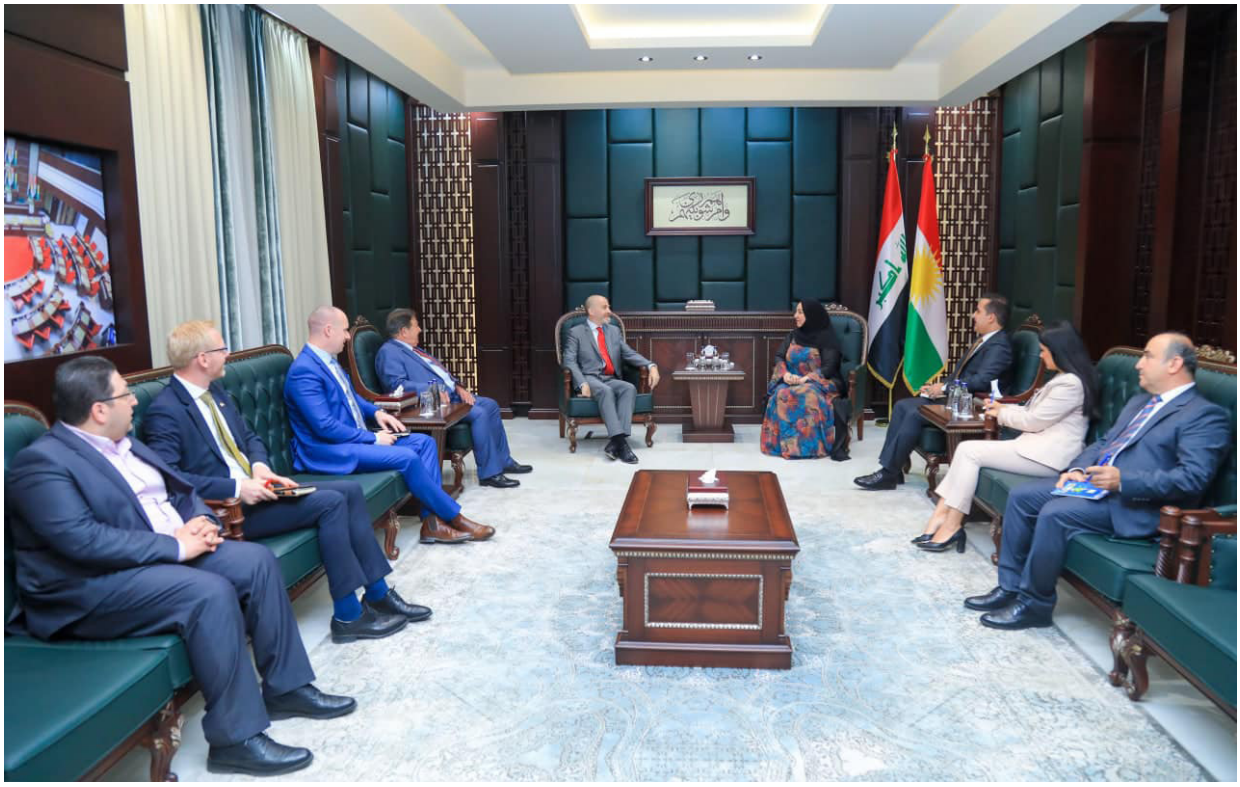

لن تنجح أي عملية سياسية في العراق وكردستان دون ديمقراطية حقيقية

استقبلت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان، الاحد، ستيج باولو السفير الدنماركي الجديد لدى العراق.

وخلال اللقاء، تم التطرق الى آخر المستجدات السياسية في العراق وكردستان، التحديات امام الانتخابات المقبلة في برلمان كردستان والاختلاف في وجهات نظر الاطراف السياسية حول آلية العملية. في الوقت ذاته، كانت مسائل امن واستقرار العراق، وضع حقوق الانسان والحريات العامة، محورا اخر للقاء.

من جهتها اعلنت الدكتورة ريواز فائق: ان الدستور يجمع الجميع ومن الضروري على جميع الاطراف الالتزام به، وانه دون ديمقراطية حقيقية لن تنجح اي عملية سياسية في العراق واقليم كردستان، آملة ان تتوافق الاطراف السياسية في المستقبل القريب، لنتمكن من اجراء الانتخابات في وقته المحدد.

خلال جزء ثان من اللقاء، تحدثت رئيسة برلمان كردستان عن ستراتيجية واجندة عمل برلمان كردستان خلال الدورة الحالية، قائلة: ان واحدة من اهدافنا الرئيسية خلال الدورة الحالية للبرلمان هي تشريع قوانين للمجالات الاقتصادية والتجارية غير النفطية، ليتمكن اقليم كردستان، عدا قطاع الطاقة النفطية، بالاعتماد على المصادر الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة، لا سيما ان اقليم كردستان مقصد ملائم للسياحة وتطوير القطاعات المذكورة، مؤكدة ان بامكاننا تنفيذ هذا العمل وانه خلال الوقت الراهن، هذه القطاعات الموما اليها مسبقا، لها قوانين خاصة بها.

من جانبه، اعرب ستيج باولو السفير الدنماركي الجديد لدى العراق، عن شكره وامتنانه لتقديم رئيسة برلمان كردستان مجمل المعلومات المهمة خلال اللقاء.

هذا واكد الجانبان خلال اللقاء على اهمية توطيد العلاقات بين الجانبين.

مناقشة التحضيرات لإعداد أربعة مشاريع قوانين مهمة

أشرفت رئيسة برلمان كردستان الدكتورة ريواز فائق، الاثنين، على أربعة اجتماعات مشتركة للجان البرلمانية كُلاً على حِده.

الاجتماع الاول كان مع اللجنة القانونية بحضور رئيس لجنة الشؤون القانونية الدكتور بزار كوجر ونائبه ومقرر واعضاء ومستشاري اللجنة، اذ خصص الاجتماع لبحث تحضيرات تقرير التصويت على مقترح قانون تعديل تنفيذ قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣، الخاص بلجنة الشؤون الاجتماعية والدفاع عن حقوق الانسان.

واشرفت رئيسة البرلمان في ثاني اجتماعاتها على إلتئام لجنة الداخلية والامن والمجالس المحلية، بحضور رئيس اللجنة شاخوان رؤوف ونائبه ومقرر واعضاء ومستشاري اللجنة، حيث ناقش الحضور مشروع قانون (تفعيل وتعديل قانون قانون السيطرة على البضائع المهربة والممنوعة من التعامل بها في الأسواق المحلية رقم ١٨ لعام ٢٠٠٨ المعدل) بهدف مناقشة واعادة صياغة المقترحات المقدمة من قبل اعضاء البرلمان ازاء مقترح القانون.

وخصصت رئيسة برلمان كردستان اجتماعها الثالث لتبحث مع لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العليم بحضور رئيسها الدكتور عبدالسلام دولمري ونائبه ومقرر واعضاء ومستشاري اللجنة، لتبحث مشروع قانون (هيئة منح الثقة للمؤسسات وبرامج التربية والتعليم العالي في اقليم كردستان)، إذ ناقش المجتمعون سائر المواد وفقرات المشروع، بقصد التحضير لتقرير مشترك.

اما الاجتماع الرابع والاخير فقد خصصته الدكتورة ريواز فائق لبحث فقرات ومواد مشروع قرار (وزارة البلديات والسياحة في اقليم كردستان – العراق) مع اللجنة القانونية، من اجل التحضير لاعداد التقرير النهائي لمشروع القانون وعرضه في جلسات البرلمان المقبلة.

برلمان كردستان يشرع قوانين لحماية البيئة

من جانب آخر، عقد برلمان كردستان، الاحد، وبإشراف الدكتورة ريواز فائق، اجتماعا موسعا بين عدد من المنظمات المعنية بحماية الحيوانات وناشطين في المجال ذاته.

وجرى خلال الاجتماع، مناقشة مستفيضة بشأن مقترحات القوانين الخاصة بحماية الحيوانات، والذي قدمت من قبل عدد من القانونين في برلمان كردستان ووافقت عليها الجهات ذات الصلة في مجلس وزراء حكومة اقليم كردستان.

واعلنت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان، ان هذا القانون سيكون أحد القوانين الجيدة لحماية بيئة كردستان وتضع حدودا لبيع وشراء المواطنين للحيوانات الداجنة والتعامل معها، مضيفة، ان انتشار الحيوانات السائبة اصبحت تشكل خطورة على الاماكن العامة وعلى حياة المواطنين، وكذلك غير مناسبة من الناحية الصحية، بالاضافة الى ان الحيوانات لا تتوفر لها الحماية وتتعرض الى مخاطر الابادة بسبب الحوادث المرورية وهو مبعث حزن وألم.

من جانبهم، اثرى المسؤولون عن أماكن ايواء الحيوانات السائبة، والاطباء البيطريون والناشطون في مجال حماية الحيوانات، فقرات مقترحات القوانين.

وتقرر خلال الاجتماع، توحيد مجمل مقترحات القوانين واخذ رأي الخبراء في هذا المجال لاثراءه، لوشعه لاحقا على جدول جلسات برلمان كردستان واجراء القراءة الاولى له، كمشروع قانون شامل.

* PUKmedia – المسرى

تأكيدات على تعزيز التنسيق بين البيشمركه والجيش العراقي

استقبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان، الأحد (١٩ حزيران ٢٠٢٢)، وفداً عسكرياً وأمنياً عراقياً برئاسة الفريق الركن عبدالأمير رشيد يارالله رئيس أركان الجيش العراقي، وعضوية قادة القوات البرية والجوية وحرس الحدود والشرطة الاتحادية والمخابرات والاستخبارات العسكرية والعمليات المشتركة، وعدد من كبار الضباط العسكريين والأمنيين.

وقدم الوفد الضيف، خلال لقاء، تهانيه بمناسبة التغييرات الأخيرة في وزارة شؤون البيشمركة بحكومة إقليم كردستان معبرين عن أمنياتهم بالنجاح للقادة والضباط الذين تولوا مهامهم في الوزارة.

وأكد الوفد أن زيارته تأتي كجزء من برنامج التعاون والتنسيق بين الجيش والبيشمركة، مبدياً الاستعداد لزيادة توطيد وتطوير العلاقات والتعاون والتنسيق بين وزارة الدفاع العراقية ووزارة شؤون البيشمركة والجهات ذات العلاقة في إقليم كردستان.

من جانبه، أثنى نيجيرفان بارزاني على الوفد الضيف، مؤكداً أن زيارته تأتي بمثابة رسالة دعم ومساندة، آملاً النظر إلى البيشمركة باعتبارهم شريكاً وجزءاً من النظام الدفاعي العراقي يعمل في سبيل تحقيق نفس الهدف المتمثل في حماية البلد والأمن والاستقرار.

تهديدات وتحركات داعش، وخاصة في المناطق ذات الجغرافيا الصعبة وفي مناطق الحدود مع سوريا، شغلت محوراً آخر من اللقاء، شدد فيه الجانبان على أهمية التعاون والتنسيق بين الجيش والبيشمركة والاستفادة من مساندة التحالف الدولي من أجل القضاء النهائي على داعش.

*** من جهته أكد رئيس حكومة اقليم كردستان مسرور بارزاني، أهمية التنسيق والتعاون بين البيشمركة والجيش العراقي، ولاسيما في مناطق المادة ١٤٠ من أجل التصدي للارهاب.

وذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئاسة حكومة اقليم كردستان «استقبل رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، الأحد، وفداً عسكرياً وأمنياً عراقياً رفيع المستوى برئاسة رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول الركن عبد الأمير يار الله».

وشدد رئيس حكومة اقليم كردستان خلال اللقاء، على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين البيشمركة والجيش العراقي، ولاسيما في مناطق المادة ١٤٠ بهدف التصدي للإرهاب.

مسرور بارزاني، جدد التأكيد على ضرورة النظر إلى البيشمركة كجزء من المنظومة الدفاعية العراقية، إلى جانب دعمها ومساندتها، لأن ذلك يصب في صالح استتباب الوضع الأمني في العراق عامة، كما ينبغي أن يمثل الجيش العراقي جميع المكونات العراقية وأن يحميها جميعاً من دون تمييز، وفقاً للبيان.

وفي السياق، عرض الوفد العسكري والأمني العراقي الرفيع ايجازاً عن الوضع الأمني والعسكري في العراق، وأشار إلى أن زيارته تهدف لتطوير وتعزيز التنسيق والتعاون بين الجيش العراقي والبيشمركة.

* روداو

رئيس الجمهورية: تنظيم إدارة سنجار وفقاً لإرادة أهلها

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأحد ١٩ حزيران ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفداً من أهالي سنجار بحضور رئيس جهاز الأمن الوطني حميد الشطري، لبحث تطورات الأوضاع الأمنية والخدمية والإنسانية في المدينة والعراقيل التي تواجه أهلها.

وأكّد الرئيس برهم صالح، أن سنجار عانت الكثير جراء العنف والإرهاب وواجه أهلها ببسالة شتى المصاعب والمحن، مشدداً على ضرورة رفع معاناة أهل سنجار وتوفير الأجواء اللازمة لعودة النازحين مُعززين مُكرّمين، وأن تعود الحياة الطبيعية إليها.

وشدّد سيادته على أن الاعتداءات التي تعرضت لها سنجار مُدانة ومرفوضة، وأن التوترات الأمنية داخل المدينة التي تهدد أمن واستقرار الإيزيديين غير مقبولة، ويجب العمل عبر سلطات الحكومة الاتحادية والإقليم على التنسيق الجاد لإنهاء هذه المسائل.

وأشار السيد الرئيس، إلى ضرورة تجاوز العراقيل السياسية والإدارية التي تعطّل إنصاف الايزيديين، والعمل على إعمار المدينة وتنظيم الإدارة في سنجار بالاستناد إلى إرادة أهلها، وإبعادها عن الصراعات السياسية.

من جانبهم، قدّم أعضاء الوفد شكرهم وتقديرهم لرئيس الجمهورية، لجهوده التي بذلها ويبذلها في دعم الايزيديين، وإرساء الأمن والاستقرار في سنجار، ودفاعه عن حقوق الضحايا وإنصاف عائلاتهم.

تحركات للتنسيقي و الغموض سيد الموقف

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

يبقى الغموض سيد الموقف في المشهد السياسي, بعد الخطوات الأخيرة التي عمدت إليها بعض الاطراف, فيما تعيش الأوساط الشعبية حالة من الترقب والانتظار للحكومة الجديدة وسط تساؤلات حول شكلها الجديد.

وسط أجواء من الترقب يعيشها الجميع, حول شكل الحكومة المنتظرة, يرى البعض أن ما بلغه المواطن من يأس ينبغي ان يكون منطلقا لتحرك القوى السياسية صوب التفكير في رسم آليات جديدة لتشكيل حكومة, تكون فيها مصلحة الشعب أولاً, ويكون شكلها مختلفاً عن سابقتها.

لكن آخرين لا يجدون بداً من الوقوع مرة أخرى في منزلق التوافقية والمحاصصة, لتشكيل الحكومة الجديدة.

وأصبحت الكتلة الصدرية في البرلمان، وهي الأكبر برصيد ٧٣ مقعداً حصلت عليها في انتخابات أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، خارج أسوار مجلس النواب العراقي بشكل رسمي، بعد قيام الأمانة العامة للمجلس، الأحد، بإصدار أوامر نيابية بإنهاء عضوية نواب التيار الصدري، تمهيداً ليحل محلهم أعلى الخاسرين من المرشحين في بقية القوائم الانتخابية بعد أن يؤدوا اليمين الدستورية في البرلمان. ويتوقع أن يحل محلهم مرشحون عن قوى خصومهم السياسيين في «الإطار التنسيقي» الشيعية.

ولم يسبق أن انسحبت الكتلة النيابية الأكبر من البرلمان وتنازلت عن مقاعدها لصالح خصومها منذ الدورة البرلمانية الأولى في عام ٢٠٠٥.

الى ذلك كشفت مصادر سياسية مطلعة أن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، رفض «التعاطي» مع مبادرة قدمها طرفان من داخل «الإطار التنسيقي» كانت تهدف إلى إقناعه بالعدول عن قرار الانسحاب من العملية السياسية. وقال عضو في «الإطار التنسيقي»، فضل عدم الكشف عن اسمه، لـ«الشرق الأوسط»، إن طرفين من المعسكر المنافس للصدر رفضا خلال اجتماعات الأسبوع الماضي الاستعجال في تشكيل الحكومة الجديدة بعيداً عن الصدر، ومن دون تكرار المحاولة معه لإقناعه بالعدول عن قراره بالانسحاب من البرلمان.

وأضاف المصدر، الذي ينتمي إلى أحد طرفي المبادرة، أنهما «يشعران بالقلق من حماسة رئيس «ائتلاف دولة القانون» للحكومة الجديدة، ومن المؤشرات التي يطلقها نوابه بشأن رغبته في العودة إلى السلطة بنفسه أو بمرشح آخر تحت مظلته». وأوضح أن «تيارين سياسيين قررا صياغة مبادرة عاجلة للصدر تطلب منه العدول عن الانسحاب، وتعد بتقديم تنازلات سياسية بشأن مشروعه حول الأغلبية السياسية». وأضاف المصدر أن المالكي أبلغ طرفي المبادرة برفضه لها، واصفاً إياها بأنها «محاولة في غير محلها، قد تسبب ضياع الفرصة الذهبية التي أتاحها انسحاب الصدر».

من جهة أخرى، كشف مصدر مقرب من مكتب الصدر في الحنانة بالنجف، أن زعيم التيار الصدري رفض الاطلاع على بنود المبادرة، وأغلق الباب حتى على «من كان يرغب بزيارته لشرح أهمية هذه المحاولة». وقال المصدر إن «الصدر اتخذ قراره بشكل نهائي»، مشيراً إلى أن بيئة زعيم التيار تتحدث عن «انسحاب يسبق أزمة أخطر من الانسداد الراهن».

موقف الاتحاد الوطني ثابت

وأكد الاتحاد الوطني الكردستاني، ان موقفه ثابت من ترشيح رئيس الجمهورية برهم صالح لولاية ثانية.وقال القيادي في الاتحاد غياث سورجي في تصريح امس (برغم متغيرات العملية السياسية الأخيرة،الا ان موقفنا لا يزال ثابتا من تمسكنا بمنصب رئاسة الجمهورية وترشيح صالح له)، مؤكدا ان (تقاربنا مع الإطار التنسيقي وتفاهماتنا موجود وسيبقى ثابت لتشكيل حكومة توافقية تشمل جميع مكونات الشعب).

وفد تفاوضي جديد من بارزاني

الى ذلك اختار رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، وفدا تفاوضيا جديدا لاجراء مباحثات مع الكتل الاخرى بشأن المضي بالاستحقاقات الدستورية.

في غضون ذلك، اختار البارزاني، وفدا تفاوضيا جديدا،للتباحث مع الاطراف الاخرى بشأن الاستحقاقات الانتخابية. وقال بيان مقتضب ان (البارزاني اختار وزير البلديات الاسبق بنكين ريكاني ووزير الخارجية الحالي فؤاد حسين ونائب رئيس مجلس النواب شاخوان عبد الله، لاجراء المفاوضات مع الكتل والقوى بشأن المضي بالاستحقاقات وخطوات تشكيل الحكومة الجديدة).

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي محما خليل في تصريح لموقع حزبه، إنّ «المفاوضات لتشكيل حكومة جديدة معلقة الآن، ومن المقرر أن تبدأ الأطراف العراقية مفاوضات لتشكيل حكومة جديدة والتوصل إلى اتفاق». وأضاف «سيتم بذل كل الجهود لتشكيل حكومة أغلبية، لأن الاطار لا يستطيع تشكيل حكومة دون الديمقراطي والسيادة و على العكس من ذلك، لايمكن للحزب الديمقراطي الكردستاني والسيادة تشكيل حكومة جديدة دون الإطار»، مضيفا «تقرر أن يجتمع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة قبل استئناف المفاوضات».

وتابع خليل «البارتي كان لديه لجنة تفاوض مع الأطراف، وهذه المرة إما اللجنة نفسها، أو لجنة جديدة ستبدأ المفاوضات مع الأطراف العراقية».

«لدينا شروطنا للمشاركة في الحكومة الجديدة»

بدوره اكد عرفات كرم، المسؤول عن ملف العراق في مقر مسعود بارزاني، ان لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني شروطا من اجل المشاركة في الحكومة العراقية الجديدة، مشيرا الى ان «العراق كدولة لايمكنه ان يصبح بدون الكرد وبالتحديد بدون الحزب الديمقراطي الكردستاني، قوياً».

وفيما يتعلق بالمحاولات القائمة لتشكيل الحكومة والمبادرات المقدّمة في هذا السياق، قال كرم لشبكة روداو الاعلامية، ان «بابنا مفتوح لأي وفد يقوم بزيارتنا، يسرّنا ان يخرج العراق من هذه الأزمة، لأن العراق لم يواجه في اي مرة موقفاً بهذا التعقيد. لذلك فإن باب كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني مفتوح لأي شخص يقوم بزيارتنا».

عرفات كرم، ذكر ان حزبه يجري المفاوضات مع جميع الاطراف، «لكن لدينا بعض الشروط، ان تشكلت الحكومة غدا يجب توفر الشرط الأول لتواجدها وهو وجود الدولة، لا يمكن ان توجد دولة داخل دولة، لا يمكن وجود قوة مخالفة للقانون وتعمل خارج القانون، اذا وصلنا لهذه المرحلة وتم الحوار حول تشكيل الحكومة، يجب تنفيذ الشروط التي طرحناها وكذلك البرنامج الذي قدمناه مع الصدر، يجب تنفيذ نفس الشروط، نحن نريد وجود دولة مدنية وديمقراطية، معادية لوجود قوة مسلحة فوق القانون تحاول جرّ الأيدي الخارجية للتدخل بشوؤن العراق، لذلك ان شروطنا واضحة، وأساسها وجود دولة مدنية ديمقراطية توفر التعايش، ولا يكون احد فيها فوق القانون».

دولة القانون : استمرار الحكومة مرهون بشرط

هذا وكشف ائتلاف دولة القانون عن تفاصيل اجتماع الإطار التنسيقي مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وفيما أكد ان الاطار ليس مع تجديد الثقة لحكومة الكاظمي، مشيرا الى ان بقاء الحكومة مرهون بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، استبعد نائب مستقل حدوث إنفراجة سياسية خلال الايام المقبلة.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون، وائل الركابي، في حديث لـ"الزوراء": انه لابد من الاطار التنسيقي اليوم ان يسعى للمضي في الحوارات والتفاوضات مع الاطراف السياسية سواء كان شركاء التيار الصدري في تحالف إنقاذ وطن او بقية الاطراف الاخرى لتشكيل الحكومة، لأنه ليس من المعقول ان يبقى الوضع على ما هو عليه خاصة بعد الانسحاب الحقيقي للتيار الصدري، بعدما كان الاطار يعول على عدم اتخاذ هكذا قرار لأنه يعتقد ان التيار الصدري له ثقل كبير في العملية السياسية وكمكون مجتمعي.وأضاف: أنه بعد هذا الاصرار والانسحاب لم يبق امام الكتل السياسية سوى المضي بتشكيل حكومة حقيقية لكي تقدم الخدمات للمواطن. مؤكدا: ان كل هذا الامر متوقف على قبول الاطراف الاخرى من تحالف انقاذ وطن وهم والديمقراطي والسيادة. وتابع: يبدو ان موقف رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي واضحٌ عندما صرح خلال زيارته الاخيرة الى الاردن بأن هناك مضيا بالعملية السياسية، باستثناء الديمقراطي الذي الى الآن موقفه غير واضح، وربما هناك ثمة تقارب وزيارات ولقاءات ستعقد خلال الايام المقبلة بين الإطار والديمقراطي.

وبشأن استضافة الكاظمي في اجتماع الاطار التنسيقي الأخير، قال الركابي: انه تمت استضافة رئيس الوزراء في اجتماع الاطار كونه القائد العام للقوات المسلحة وأراد قادة الاطار ان يجتمعوا معه ويعرفوا موقف الحكومة ازاء

الاعتداءات التي تجري من تركيا، والوضع الامني الذي نتعرض له هنا وهناك، وكذلك لربما حتى لقاءه المرتقب مع بايدن وتم توضيح الامور من قبله، وفيما بعد اتم الاطار التنسيقي تشاوراته فيما بينه لموضوعة الانفراجة للعملية السياسية. وأوضح: انه الى الآن لا يوجد موقف من الاطار بخصوص تجديد الثقة للكاظمي إلا لربما يكون بقاء وليس تجديدا، وهو ان تحدث بعض المتغيرات تدعو الى حل البرلمان سواء بأمر من رئيس الجمهورية او غيره وتبقى الحكومة لحين اجراء انتخابات وبقائها ربما يكون لـ ٦ اشهر او سنة او اكثر.

«حدوث انفراجة مستبعد»

من جهته، استبعد النائب المستقل، ناظم الشبلي، حدوث انفراجة في العملية السياسية خلال الايام القليلة المقبلة.

وقال الشبلي في حديث لـ"الزوراء": ان المبادرات لتشكيل حكومة عراقية جديدة تعثرت عند مسألة اختيار رئيس الوزراء ونوابه، حيث لا يوجد تفاهم في هذا الصدد. لافتا الى: ان اجتماعات عقدت بين النواب المستقلين والإطار التنسيقي، ولم تصل الى مستوى المفاوضات. واضاف: ان الرؤى حول تشكيل الحكومة المقبلة في العراق ليست واضحة الآن.

تحالف السيادة: طريق تشكيل الحكومة ليس معبداً

من جانبه قال تحالف السيادة الإثنين، إن تحالف إنقاذ الوطن مايزال متماسكاً، فيما أشار إلى أن «الطريق ليس معبداً أمام تشكيل الحكومة المقبلة».

وقال النائب عن التحالف رعد الدهلكي في تصريح للقناة الرسمية «يشوب العملية السياسية غموض واضح، ومرحلة ما بعد استقالة الكتلة الصدرية ليست بالسهلة، وتشكيل الحكومة القادمة ليس بالسهل والطريق ليس معبداً أمامنا». وأضاف، «اعتقد ماراثون تشكيل الحكومة لن يمر بسهولة»، مبيناً «لغاية الآن إنقاذ الوطن متماسك وهناك رؤى متبادلة في إدارة المرحلة القادمة وبالنسبة للوفد التفاوضي، فلغاية الآن لم يتم الطلب منّا لتشكيله».

وبين، «عازمون إلى أن تكون الحكومة المقبلة مبنية على أساس الأغلبية وسيطرح هذا الأمر على طاولة النقاش مستقبلاً، فنحن نؤمن بحكومة الاغلبية والمعارضة». وأشار إلى ان «ثوابتنا في الحوار، بناء دولة مؤسسات حقيقية، وحصر السلاح بيد الدولة، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في محافظاتنا»، موضحاً «لسنا في مناخ لطيف ولسنا في الربيع السياسي وأمامنا اختبار كبير».

ولفت إلى أن «هناك طلباً من ٥٠ نائباً لعقد جلسة طارئة يوم الأربعاء المقبل، ولا يوجد صلاحية للحلبوسي على رفض الطلب والجلسة بعنوان مناقشة القصف التركي على المناطق العراقية»، مبيناً «موضوع ترديد قسم النواب البدلاء لنواب الكتلة الصدرية متروك لرئيس مجلس النواب وما يقرره ويراه مناسباً ما إذا استوفت تلك الأسماء جميع الشروط القانونية، متروك له».

عطلة البرلمان تمنح الإطار فضاءً للمناورة

وكشف الإطار التنسيقي من اجتماعاته خلال الأيام الماضية على محورين أولهما الخاص بالقوى المنخرطة في برنامجه والثاني التحرك صوب القوى السياسية الأخرى بما فيها لقاءات مرتقبة مع السيادة والديمقراطي الكردستاني،

ويبدو أن عطلة البرلمان التشريعية التي ابتدأت منذ أكثر من أسبوع وتستمر شهراً قد منحت الإطار فرصة للمناورة وبمرونة أكبر من أجل تحقيق استحقاق تشكيل الحكومة.

وقال النائب عن تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، رفيق الصالحي، في حديث لـ"الصباح": إن "الإطار التنسيقي كثف الاجتماعات من أجل التوصل إلى حل لأزمة الانسداد السياسي، ولأننا نعيش في دولة واحدة موحدة وبرغم اختلاف وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، إلا أن مصلحة العراق فوق كل الاعتبارات».

وأضاف, أن "التواصل السياسي مع جميع الكتل السياسية ما زال قائماً وبمستوى عال ولم ينقطع، والإطار التنسيقي متواصل مع الجميع لتأسيس واقع تقريب وجهات النظر، لذلك فأن الاجتماعات مكثفة ونعمل على عدم إبعاد أي طرف على حساب طرف آخر». وبين أن "الإطار التنسيقي يعمل على دخول الأطراف الشيعية ككتلة أكبر في مجلس النواب وتحت قبته لاختيار رئيس الحكومة، إضافة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف الكردية لاختيار رئيس الجمهورية».

وأضاف أن "هدف الإطار التنسيقي تقديم حكومة خدمات للشعب العراقي، وأن تكون حكومة قوية وتشترك فيها جميع الأطراف السياسية ممثلة عن الشعب، كما أننا نسعى لإنهاء أزمة الانسداد السياسي».

«لا بد من التفكير بتشكيل الكتلة الأكبر دون الذهاب إلى التيار»

من جانبه، بين المحلل السياسي، محمود الهاشمي، في حديث لـ"الصباح"، أن "الإطار التنسيقي يحاول أن يأخذ بنظر الاعتبار عملية الاستقالات التي قدمت من قبل التيار الصدري، ويتخذ جانب المسؤولية الكبرى باعتبار أنه أصلح في الواجهة، وعليه أن يقدم جملة من المقترحات لحل الانسداد وملء الفراغ «.

وأضاف، أن "الإطار يكثف اجتماعاته بشكل متواصل، ووصل عدد هذه الاجتماعات إلى خمسة حتى الآن والهدف منها إنضاج آراء وأفكار للتفاهم مع جميع الأطراف، ويبدو أنه ليس هناك من مفاتيح حوار أو لقاء مع التيار الصدري بعد تغريدة زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وليس هناك من رد عليها، ولا بد من التفكير بتشكيل الكتلة الأكبر دون الذهاب إلى التيار».

وأكد الهاشمي أن "هذه القضية دعت إلى عقد العديد من الاجتماعات المتواصلة، ولا بد من الانفتاح على الديمقراطي الكردستاني، لاسيما أن الديمقراطي لديه مبادرة سابقة وممكن أن تتوسع حسب الحاجة، أما الاتحاد الوطني فهو منخرط مع الإطار في أفكاره", مبيناً أن "نتيجة الاجتماعات ستظهر على الأقل بعد أسبوعين، وبعدها يمكن أن تنضج الأفكار ولا يمكن لأية جهة الانسحاب الآن». وأوضح أن "ما يجري الترويج له من انسحاب الديمقراطي من العملية السياسية غير صحيح ولا يمكن أن ينسحب، وستكون النتائج واضحة خلال الأسبوعين المقبلين».

هل ينجح الإطار التنسيقي في تشكيل الحكومة من دون التيار الصدري؟

ويبقى السؤال: هل يستطيع الإطار التنسيقي تشكيل الحكومة من دون التيار الصدري الذي له ثقله السياسي والشعبي في العراق؟

ويؤكد عضو ائتلاف النصر، سلام الزبيدي، أن الإطار التنسيقي لا يستطيع تشكيل الحكومة ما لم يكن هناك تحالفات واتفاقات مستقبلية تحقق الأغلبية لتمرير رئيس الجمهورية، متأملاً أن يتمكن الإطار من التقرب من التيار الصدري مجدداً للعدول عن قرار الاستقالة. وبيّن، «إذا لحقت باستقالة الكتلة الصدرية استقالات أخرى سيكون الجميع أمام آخر

خيار وهو حل البرلمان، لكن يجب ألا نعدم الحلول، إذ إن هناك حلولاً في الأفق».

وذكر الزبيدي، في تصريح صحافي، أن «العملية السياسية تشهد حالة من التعقيد والتأزم لإصرار كل الكتل على التزام موقفها للخروج من الأزمة السياسية». وأضاف، «استقالة نواب الكتلة الصدرية عقّدت المشهد أكثر، في وقت انتظرنا فيه انفراجاً في العملية السياسية من خلال التفاهمات واللجوء إلى الآليات الدستورية والقانونية والاستحقاقات الانتخابية»، مشدداً على أن «القفز عن القانون والاستحقاقات أمر غير مقبول لدى كل الأطراف».

وأكد أن الإطار التنسيقي «يعي تماماً أن تشكيل أي حكومة بعيداً من الكتلة الصدرية صاحب الوزن الأعلى والشريك الضامن لدى المكون الشيعي، والتشظّي لا يخدم أي طرف».

وأعرب الزبيدي عن أمله في «تراجع الكتلة الصدرية في الأيام المقبلة من خلال مبادرة قد يتبناها الإطار التنسيقي... نتمنى من التيار الصدري أن يتفهم طبيعة المرحلة الحساسة ويتقبل الحوارات ومناقشة بعض النقاط الخلافية لتشكيل حكومة قوية من أطراف ذات استحقاق سياسي».

وأوضح في تصريحه أن الكتلة الصدرية «طرحت مبادرة قبل تقديم الاستقالة، لم تكن جديدة، لكنها كانت تحمل بعض الإضافات على غرار المبادرات الأولى، تضمنت بطلب من الإطار أن يضيف ٥٠ نائباً إلى تحالف (إنقاذ وطن) الذي يمثل الكتلة الأكبر، والتي يسعى التيار الصدري أن يكون صاحب الأغلبية السياسية في تشكيل الحكومة».

ولفت عضو ائتلاف النصر إلى أنه «في حالة عدم تقبل التيار الصدري، فمن الممكن أن يكون هنالك خيارات دستورية وتحالفات قادمة لتشكيل الحكومة وذهاب الكتلة الصدرية إلى المعارضة». وعبّر عن وجهة نظره، قائلاً، «ذهاب الكتلة الصدرية إلى المعارضة صعب جداً نظراً لتأثيرها بالشارع العراقي ووجودها داخل العملية السياسية».

وفي حديثه عن اجتماع الإطار التنسيقي مع حلفائه، ذكر أنهم «أكدوا عدم وجود خطوط حمراء مع أي جهة، سواء مع حلفاء التيار الصدري في التحالف الثلاثي الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة أو أي طرف آخر، وشددوا على إمكانية أن يكون حلفاء التيار الصدري وسيلة لتقريب وجهات النظر بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري».

وأشار الزبيدي إلى أنه «يجب الذهاب للخيارات القانونية والدستورية والتفاهمات التي من شأنها إعطاء كل ذي حق حقه بعدالة»، مبيناً أن «توزيع الكعكة في الوقت الحالي لا يخدم أي طرف». وأضاف، «يجب أن يكون هناك نكران للذات من الجميع والآليات الدستورية حاضرة ونذهب بمشروع وطني واضح، وإلا سيكون خيار حل البرلمان هو المطروح في حال عدم وجود لإنهاء الانسداد السياسي».

وعود بتشكيل حكومة خدمية

وقال القيادي في الإطار علي الفتلاوي، في تصريحات صحافية، إن «المواطن العراقي يعاني كثيراً من نقص الخدمات الأساسية، ولهذا نحن سوف نعمل على تشكيل (الحكومة الخدمية)، لإنهاء معاناة المواطنين من خلال توفير تلك الخدمات، وفي مقدمتها الكهرباء والإعمار، خصوصاً مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي يوفر أموال لتوفير هذه الخدمات».

وتابع، «سنعمل على وضع برنامج وزاري قابل للتنفيذ خلال مدة زمنية، من أجل تطبيق فقراته وحتى تكون هناك قرارات وإجراءات ملموسة على أرض الواقع من قبل المواطنين وفق مدد زمنية». وأكد أنه «لهذا نحن ماضون بتشكيل (الحكومة الخدمية)، بمشاركة كل الأطراف السياسية دون تهميش وإقصاء أي طرف سياسي».

مجلس القضاء الاعلى:

ندافع عن حرية الرأي وسلامة الصحفيين ولا يجب الخلط مع «التشهير»

أكد مجلس القضاء الأعلى الاثنين، أنه من المدافعين عن «حرية الرأي وسلامة الصحفيين»، لكن بشرط عدم الإساءة والتشهير.

وذكر إعلام القضاء، في بيان «شارك مجلس القضاء الأعلى العراقي في المؤتمر الاقليمي للقضاة العاملين على قضايا حرية التعبير عن الرأي وسلامة الصحفيين في المنطقة العربية، الذي أقيم في العاصمة المغربية الرباط برعاية منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)».

وقال ممثل مجلس القضاء الاعلى القاضي حاتم جبار عودة خلال حديثه اثناء المؤتمر، إن «مجلس القضاء الاعلى يدافع عن حرية الرأي وسلامة الصحفيين، وأن الاساءة والتشهير لاتعد تعبير عن حرية الرأي حيث يجب التمييز بين ذلك، وهذا ما معمول به في جميع الدول العربية المشاركة في المؤتمر».

كما استعرض التجربة العراقية في هذا المجال بوصفها من «التجارب النموذجية ودور مجلس القضاء الاعلى في تعزيز حرية التعبير عن الرأي»، موضحا «موقف العراق ومجلس القضاء الاعلى على وجه الخصوص في مجال حرية التعبير عن الرأي وحماية الصحفيين حيث بين أن المجلس قدم ويقدم كافة المتطلبات القانونية التي تضمن حرية التعبير عن الرأي وحماية الصحفيين من خلال الاعمامات الموجهة الى رئاسات المناطق الاستئنافية كافة والمتضمن التأكيد على مراعاة احكام المادة (٣٨/ فقرة ثانيا) من الدستور العراقي التي تنص على حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر فضلا عن ضرورة التعامل بدقة مع الشكاوى التي تقدم بحق الصحفيين».

فيما اشاد القائمون على هذا المؤتمر «بدور مجلس القضاء الاعلى وايضاح موقف العراق بأجهزته المعنية في مجال حرية التعبير عن الرأي وحماية الصحفيين وبالتجربة العراقية في هذا الشأن».

عبد المنعم الأعسم

عرب كرد.. والعراق

يبدو للكثيرين ان الكتابة عن «اخوة» العرب والكرد في العراق سباحة في مياه عكرة، وان البعض من اولئك الكثيرين الذين اعنيهم، يدخلون في مظنّات الكتابة في هذا الوقت بالذات ويستطردون الى تفتيش جيوب السطور للبحث عن ثمن هذه «السباحة»، ولا يزعجني ذلك، فان مرحلة الانحطاط محتشدة بالكتابات مغشوشة

الاخوة العربية الكردية في العراق تهددهاعثرات مستعارة من السياسة

الحمل، لكن ونحن وندخل الى هذا الحقل الحساس سنخاطب العقل الراجح، والذاكرة المنصفة المشغولة بالمستقبل، عبورا من فوق الهذيان الشوفيني الخانق، فالتذكير الحي للوجدان، كما يقول العالم الفرنسي جون فرنسوا شامبيليون «محاولة احياء عناصر اليقظة الجمعية الاكثر تحسبا للاخطار».

والتذكير باخوة العرب والكرد، الى ذلك، ليس دعوة شكلية لتطييب الخواطر السياسية واحتواء الحساسيات وطي المشكلات تحت سجادة السياسة والمجاملات، ولكنه دعوة لوقفة مسؤولة لتجديد خيار هذه الاخوة وموجباتها، على ضوء التحولات الكبيرة التي شهدها العراق، والتغيير الذي عصف بالفكر العراقي، والارادات، وفي مضامين واشكال عمليات البناء والترشيد، والى استبصار الحجارة الكثيرة التي القيت في طريق هذه الاخوة منذ ان صيغت في منطلقات وتعهدات ومواقف خلال عقود وعقود.

والتذكير، ايضا، ينطلق من اهمية المراجعة لما حصل ويحصل للاخوة العربية الكردية، والمراجعة هذه مسبوقة باسئلة ملحة وتفصيلية، تبدأ من الزاوية الاكثر حساسية وضرورة: هل لا يزال العرب والكرد بحاجة الى ان يستأنفوا الشراكة في الوطن والمصير ويدخلوا بهما، عن قناعة، رحلة المستقبل والعصر الجديد؟ أم انه حان الوقت للطلاق؟.

الاخـوة القومية، بصرف النظر عن فروضها وشكل تجلياتها، ارتقاءً بنوع الهوية.. هوية الارض العراقية المشتركة التي تتعايش فيها القوميات والاديان والعقائد، وهي سموٌ بالانتماء الوطني وليس تشويها له، ورفضٌ للعزلة والانكفاء والانقطاع وليس بوس لحى، وحين تطرح "الاخوة" نفسها في شراكة الوطن الواحد فانها تصبح اكثر الحاحا وحاجة الى الحماية، وتجنيبها شظايا الردة واوهام كسر العظم والاستفراد بسلطة القرار.

يمكن القول ان الاخوة العربية الكردية (في العراق) لها هذه الخصوصية، وتهددها-بالمقابل- عثرات مستعارة من السياسة واخـرى من متعلقات الحروب وبناء تشريعات الحقوق، فلدينا القليل مما يكسب هذه الاخوة جدارة خاصة.. ويعطي للتذكير مبررا، بان بلادا متعددة (ومتآخية) القوميات، تملك عناصر قوة اضافية على مستوى الدفاع عن نفسها، ومجالات استثمار الثروات والقوى البشرية وفي مجالات الثقافة، فضلا عن "الاخوة القومية" حلٌ موضوعي لادارة المصالح والحقوق بعيدا عن الالغاء والتهميش والكراهيات.

سيقول الكثيرون.. انك تتخيل.. واقول.. نعم.. ان جان بول سارتر كان يعدّ التخيل النزيه جنسا من اجناس الدفاع الغريزي عن الحق.

استدراك:

«لا تقل لي كم هو القمر مضيء، بل أرني وميضاً من الضوء على زجاج محطم».

تشيخوف

عبدالحسين شعبان:

گلاويژ والحساسية الثقافية

شهدت مدينة السليمانية الكردية (مدينة الثقافة والجمال) تظاهرة ثقافية بامتياز شارك فيها نحو ١٠٠ مثقف كردي، وباستضافة متميّزة لعدد من مثقّفي العراق (العرب)، فضلاً عن عدد من المثقفين من المجموعات الثقافية الأخرى، وكان بعض الضيوف من البلدان العربية. وحضر جلسة الافتتاح نحو ١٥٠٠ شخص من قطاعات مختلفة، حيث عرفت السليمانية منذ تأسيسها (١٧٨٤) باعتبارها مركزاً لكبار الشعراء والكتاب والمؤرخين والعلماء والمغنين. وفيها ينتصب اليوم تمثال الشاعر كوران (المولود في حلبجة) والشاعر شيركو بيكه س (المولود في السليمانية)، وتمثال الأديبين عز الدين رسول ومحمد الملاّ عبد الكريم. كما تحتضن المدينة تمثال شاعر العرب الأكبر الجواهري.

يمكنني القول إن مهرجان گلاويژ بذاته وباستمراريته يحمل أكثر من دلالة:

* أولها –

أنه يأتي بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس مركز ثقافي باسم گلاويژ (وهو اسم لمجلة كان الراحل إبراهيم أحمد الشخصية القيادية والأديب الكردي المعروف قد أصدرها في القرن الماضي (١٩٣٩ – ١٩٤٩).

* وثانيها –

أن المركز المعمّر نسبياً يعتبر من أوائل المراكز التي انشغلت بالثقافة والفكر والأدب والفن بشكل عام، وذلك بإتاحة فرصة مهمة للحوار وتبادل الرأي واستمزاج وجهات النظر والتطلّع إلى ما هو جديد وحداثي، خصوصاً إزاء إشكاليات ومشكلات الثقافة والمثقفين.

* وثالثها –

أن المركز وضع مسافة بالتدرّج بين ما هو سياسي وما هو ثقافي، وانحاز شيئاً فشيئاً إلى الثقافة والتواصل

الحضاري والمشترك الإنساني، وهو حين يناقش بعض الموضوعات التي على تماس مع السياسة فإنه يتعامل معها من موقع ثقافي، أي أنه حاول تعزيز البعد الثقافي لأنه أدرك أن السياسة تفرّق في حين أن الثقافة توحّد وتجمع.

* ورابعها –

لم ينشغل المركز بالهموم الكردية الخاصة، بل انفتح على الهويّة الكردية بعامة، وخصوصاً العلاقات مع شعوب البلدان التي يعيش فيها الكرد، وكانت حصة الثقافة العربية كبيرة من اهتمام المركز، إضافة إلى هموم شعوب إيران وتركيا وثقافتهما كجزء من التفاعل بين الثقافات، وهو ما جعل من منبره منصّةً لحوار ثقافي معرفي هادف بين مثقّفي الأمم الأربع كرد، ترك، فرس وعرب خارج دوائر السياسة وتشابكاتها وتعقيداتها، وهي دعوة سبق أن انعقدت عليها ندوات ومؤتمرات في تونس وبيروت، وكان للأمير الحسن بن طلال دوراً مهماً في حوار نظّمه في إطار منتدى الفكر العربي (عمان) أطلق عليه «أعمدة الأمم الأربعة». ومثل هذه الحوارات الثقافية والفكرية الغنية بحاجة إلى تواصل وتفاعل ومأسسة لكي تكون مظلّةً لتعاون وتبادل وانفتاح ثقافي.

* وخامسها –

أن النواة الأساسية في هذا الحوار الأممي – الثقافي، هي حوار عربي – كردي، فقد كرّس المركز مناظرةً بين شخصية كردية مرموقة ومؤسسة للمركز ومشرفة عليه (الملا بختيار) وكاتب السطور، وذلك في دورة سابقة، وتحت عنوان «ماذا يريد الكرد من العرب وماذا يريد العرب من الكرد؟» والأمر لا يتعلّق بالسياسة والعُقد التاريخية والاحترابات بين الحكومات العراقية المتعاقبة والحركات الكردية، وإنما يركّز على شؤون الثقافة وواحاتها الرحبة، أدباً وفناً وفكراً، فهي المشترك الإنساني الجامع.

* وسادسها –

استقطاب نخبة متميّزة من المثقفين الكرد، وقدّر لي خلال أيام المهرجان الأربعة أن أستمع إلى ٦ أبحاث جيدة تعكس عقلاً نقدياً معرفياً حداثياً لمشكلات معاصرة، وذلك عبر ترجمة ممتازة استمعت إليها وكأن المترجم كان يقرأ في ورقة بلغة عربية سليمة، في حين كان المحاضرون قد تناوبوا على المنصة وهم يقدمون خلاصات أبحاثهم بصورة شفاهية.

* وسابعها –

أن الدورة الراهنة خصّصت مساحة خاصة لثقافة اللاّعنف وفلسفته، وخصوصاً أن الكرد عانوا العنف تاريخياً، بل تعرّضوا لحرب إبادة في عمليات الأنفال، ولذلك فهم أكثر حاجة إلى اللاّعنف ونشر ثقافة السلام والتسامح والإخاء. وقد خصّص المهرجان جلسة خاصة لمناقشة أسئلة العنف واللاّعنف بمنظورها السوسيوثقافي باهتمام كبير ومشاركة واسعة، لعلّها هي الأكثر حيوية في سلسلة محاضرات ألقيتها حول مفهوم اللاّعنف في العديد من البلدان العربية.

> **النواة الأساسية في هذا الحوار الأممي – الثقافي، هي حوار عربي – كردي**

* وثامنها –

أن الاحتفال بالذكرى الـ ٢٥ وإن كان كردياً، لكن الكرد لم ينسوا أصدقاءهم، فقد كان الشاعر مظفر النواب حاضراً في جلسة الافتتاح، حيث شكّل رحيله حزناً عميقاً، علماً أن دورة المؤتمر ما قبل كورونا خصّصت لتكريمه، كما أن اغتيال شيرين أبو عاقلة الصحفية الفلسطينية كان مثار اهتمام وتضامن كردي ومن الحاضرين. وهو ما يؤكّد الأخوة العربية – الكردية بأبهى صورها وأرقى تجلياتها في إطار حساسية ثقافية إيجابية.

* drhussainshaban21@gmail.com
* صحيفة «الخليج» الاماراتية

شيرزاد صمد :

التوافقية .. الحل الأنسب لإنهاء الانسداد السياسي

بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على إجراء الإنتخابات وعدم الوصول إلى تفاهمات بين الكتل السياسية، وإيصال الأزمة إلى حافة المخاطر المتوقعة وإنسحاب الفائز الأول من العملية السياسية بعد الفشل في مشروعهم الساعي الى تشكيل حكومة الأغلبية.

إن ذلك الفشل جاء بسبب عدم قدرتهم على تكوين الأغلبية والمعوقات القانونية الأخرى ونتيجة تمسك الآخرين ببرنامج آخر وهو المضي في تشكيل حكومة بالتوافقية الهادفة بمشاركة جميع الكتل والنواب الراغبين في المشاركة وعدم تهميش وإقصاء أحد في العملية السياسية تحسبًا لظروف العراق غير المستقرة.

ولتفهم ومعرفة المسبب الرئيس للأنسداد السياسي المطروح في عنوان موضوعنا هذا نحتاج الي معرفة ظروف العراق الحالية وتفهم الواقع الأجتماعي والسياسي....

إن العراق الحالي دولة ذا نظام برلماني فيدرالي نظراً لوجود أكثر من قومية فيها و ووجود أقليات وأديان ومذاهب متعددة حسب ماجاء في الدستور العراقي الموقر.

وفي السنين الماضية وحتى يومنا هذا يتم تقسيم السلطات حسب التوافقية بين المكونات الرئيسية بحيث تذهب رئاسة البرلمان للسنة ورئيس الجمهورية للمكون الكردي ورئيس الوزراء للشيعة، بل وحتى داخل البرلمان وإختيار نائبيه وتمرير وتشريع القوانين وإدارة الصراعات كان ولايزال يتم بالتوافقية لتفادي التظلم بحق الأقليات.

ولوجود أكثر من سبب نرى أن التعويل على تشكيل حكومة الأغلبية غير ممكن وغير متكافئ مع ظروف العراق، والمعوق الرئيس امام تمرير هذه الفكرة هو آخر تفسير للمحكمة الأتحادية لأنتخاب رئيس الجمهورية وشرط تكملة نصاب الجلسة بوجود ثلثي أعضاء البرلمان أي وجود ٢٢٠ نائبًا للتصويت على إنتخاب الرئيس. ولجملة من الأسباب نرى أن التوافقية هي الحل الأنسب لإنهاء الانسداد السياسي و تشكيل الحكومة، والحديث عن سلبيات الحكومة التوافقية وفشل الحكومات السابقة جاء لعدم وجود إرادة لدى جميع الكتل المشاركة في الحكومات السابقة لمكافحة الفساد المتفشي بما فيها الكتل الحالية التي تنادي بالأغلبية.

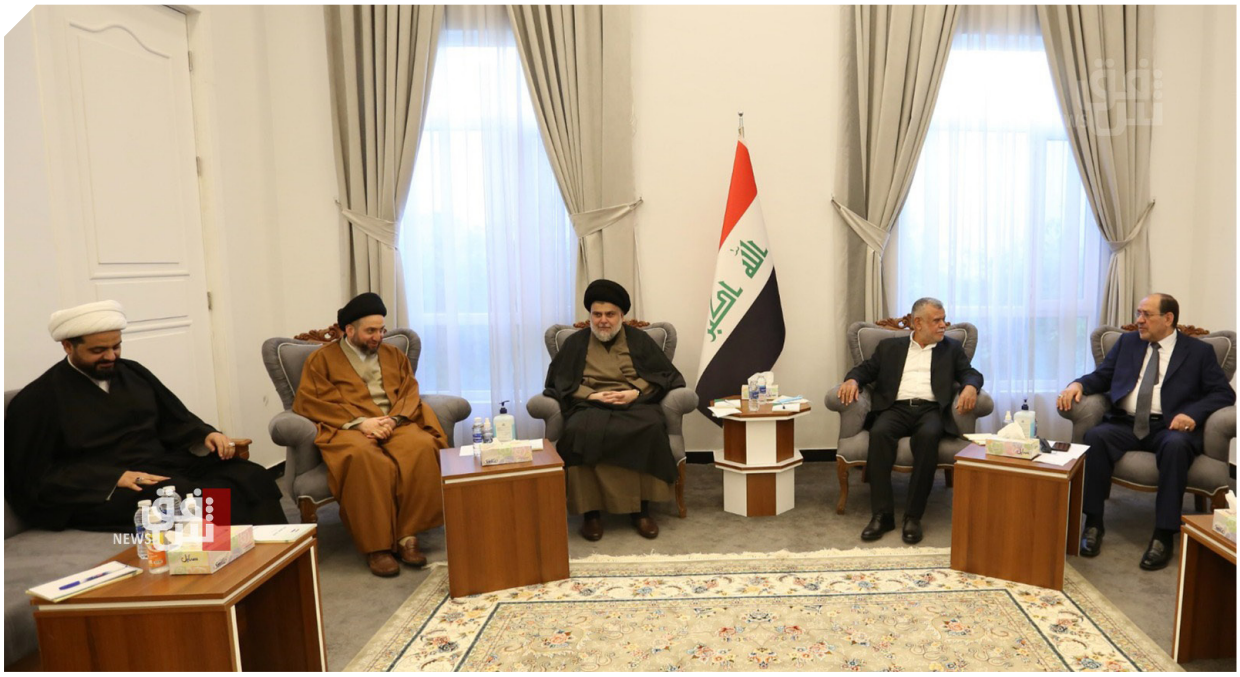

صافيناز محمد أحمد

استقال الصدر.. فهل ينجح الإطار؟!

*مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أعلن الزعيم الشيعى مقتدى الصدر فى ١٢ يونيو ٢٠٢٢، استقالة نواب تياره السياسى البالغ عددهم ٧٣ نائباً من البرلمان الجديد، فى خطوة أضافت مزيداً من التعقيد والتأزم على مجريات العملية السياسية فى العراق، الذى عانى منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة (أكتوبر ٢٠٢١)، حالة من الانسداد السياسى الكامل نتيجة استمرار المواقف المتصلبة من قبل القوى السياسية تجاه عملية انتخاب الرئيس، وتشكيل الحكومة؛ فتحالف «إنقاذ وطن» بزعامة رجل الدين الشيعى مقتدى الصدر، يرغب فى تشكيل حكومة «أغلبية وطنية» من القوى الفائزة فى الانتخابات الأخيرة، بينما يرغب «الإطار التنسيقى» -الذى يضم كتلاً شيعية موالية لإيران- فى تشكيل حكومة «توافقية» تضم كل أطراف القوى السياسية على أساس من المحاصصة الطائفية وليس انطلاقاً من الأوزان الانتخابية، على أن تتوحد القوى الشيعية كلها بما فيها التيار الصدرى فى تحالف حاكم واحد على غرار الحكومات الشيعية السابقة، من منطلق أن مسعى التيار الصدرى بشأن تشكيل حكومة «أغلبية وطنية» سيؤدى إلى «انقسام» القوى الشيعية ولأول مرة منذ انتخابات عام ٢٠٠٦، إلى قوى ممثلة فى الحكومة وقوى أخرى فى المعارضة، الأمر الذى يتعارض مع رغبة القوى الإقليمية الأكثر تأثيراً فى المشهد السياسى العراقى وهى إيران، حيث يوفر لها بقاء الكتلة السياسية العراقية الشيعية «موحدة وواحدة» تنفيذاً فعالاً لمتطلبات مشروعها الإقليمى فى حلقته العراقية.

وعلى مدار الثمانية أشهر الماضية، تبادل الطرفان «إنقاذ وطن» (١٥٥ عضواً برلمانياً) و«الإطار التنسيقى» (٨٣ عضواً برلمانياً) الاتهامات بشأن مسئولية كل طرف عن تعميق الأزمة السياسية باعتباره الطرف المعطل لعملية انتخاب الرئيس وتشكيل الحكومة، نتيجة لعدم اكتمال النصاب القانونى المطلوب برلمانياً لانتخاب الرئيس (٢٢٠ من إجمالى ٣٢٩ صوتاً برلمانياً) عبر ثلاثة محاولات فاشلة تخطت كافة المدد الدستورية، لعبت خلالها قوى «الإطار التنسيقى» –

التى نجحت فى استمالة عدد من النواب المستقلين مما مكنها من تشكيل تكتل قوامه ١١٠ صوتاً برلمانياً- دور «الثُلث المُعطِّل» فعلياً لعملية انتخاب الرئيس، وهى الخطوة الرئيسية فى مسار تسمية الكتلة البرلمانية الأكبر -١٦٥ نائباً- التى يحق لها تشكيل الحكومة.

وما بين الاعتكاف تارة، والتهديد بالبقاء فى المعارضة تارة أخرى، وقرار الاستقالة والانسحاب من مجمل العملية السياسية تارة ثالثة، جاء تحرك الصدر الأخير بسحب تياره السياسى الممثل برلمانيا بـ ٧٣ مقعداً، عاكساً للعديد من الدلالات، ومخلفاً العديد من التداعيات التى ستكون لها تأثيراتها الحادة على طبيعة التجاذبات السياسية بين القوى والتكتلات الحزبية المختلفة خلال المرحلة المقبلة، ما يطرح تساؤلات عدة حول مستقبل العملية السياسية فى العراق بعد «خلو» الساحة من الصدريين، فهل تنجح قوى «الإطار التنسيقى» فى تشكيل الحكومة منفردة، خاصة وأن استقالة تيار الصدر تخرجه من موقع المعارضة البرلمانية؟ أم سيظل العراق حبيس أزمته السياسية على مدار السنوات الأربعة المقبلة؟.

مغزى ودلالات

تحمل استقالة تيار الصدر من البرلمان عدة دلالات متباينة، وتدفع كذلك إلى عدة سيناريوهات «قاسية» شديدة الوطأة على الحياة السياسية فى العراق. أولى هذه الدلالات تشير إلى رغبة الصدر في تضييق الخناق على خصومه من قوى الإطار التنسيقى بدفعهم إلى أحد ثلاثة خيارات:

الأول،

تشكيل الحكومة بدون التيار الصدرى، وما يعنيه ذلك من بقاء الصدر فى المعارضة خارج الأطر المؤسسية وهى المعارضة الشعبية؛ فتيار الصدر هو الأكثر قدرة وتحكم فى تجييش الجماهير وتعبئتها لما يمتلكه من قاعدة شعبية شيعية وسنية واسعة، وهو ما يعنى أن الحكومة الجديدة التى سيشكلها الإطار ستُراقب من خارج البرلمان من خلال المعارضة الجماهيرية فى الشارع، بما يحمله ذلك من إشكاليات على صعيد الاستقرار السياسى والأمنى وتعطيل مسار الحياة السياسية، ويعيد للأذهان حالة الحراك الشعبى فى أكتوبر ٢٠١٩، التى تزعمها التيار الصدرى، ونتج عنها – آنذاك – استقالة حكومة عادل عبدالمهدى، وتشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة مصطفى الكاظمى رئيس الوزراء الحالى المنتهية فترة ولايته.

والثانى،

حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة، وهو ما ترفضه قوى الإطار نفسها لأنها ترغب فى تغيير قانون الانتخابات المعدل فى عام ٢٠٢٠، الذى على أساسه أجريت انتخابات أكتوبر ٢٠٢١، وتعتبره سبباً مباشراً فى تراجع نتائجها الانتخابية، وهذا يعنى فى مجمله اتجاه المشهد السياسى العراقى مستقبلاً نحو مزيد من التصعيد.

والثالث،

استمرار بقاء حكومة مصطفى الكاظمى، باعتبارها حكومة تصريف أعمال، لمدة ليست بالقليلة، وهى لا تحظى بقبول قوى «الإطار التنسيقى» لما اتخذته على مدار العامين الماضيين من سياسات هدفت تحقيق قدر من التوازن فى علاقات العراق بالقوى الإقليمية والدولية خارجياً، وتحديداً النأى عن الصراعات التى تنخرط فيها إيران إقليمياً. بخلاف ما اتخذته من سياسات داخلية استهدفت ضبط إيقاع الحياة السياسية بمحاربة الفساد المالى والإدارى، الذى تورطت

فيه بعض الشخصيات السياسية المنتمية لقوى الإطار التنسيقى. ويلاحظ هنا ارتفاع نبرة الانتقاد الذى وجهته قوى الإطار التنسيقى للكاظمى رداً على تحركاته الإقليمية مؤخراً، مذكرة إياه بأن حكومته لتسيير الأعمال، وليس من مهامها إبرام اتفاقات أو معاهدات باعتبارها دستورياً منتهية فترة الولاية.

وتنصرف الدلالة الثانية، إلى تأكيد الصدر على عدم تنازله عن خياراته بشأن تشكيل حكومة «أغلبية وطنية»، وتصدير ذلك للمواطنين، باعتباره يحمل «مشروعاً وطنياً» صرفاً، بينما خصومه يعطلون هذا المشروع عمداً، برغبتهم في تشكيل «حكومة توافقية».

هذه الدلالة نفسها قد تكون سلاحاً ذا حدين، لأنها وإن كانت تبرئ الصدر من فكرة «تعطيل» الحياة السياسية بإصراره على عدم التوافق مع قوى الإطار الأكثر ارتباطاً بإيران، وتصحيحه ذلك بالانسحاب من الحياة السياسية، إلا أنها فى الوقت نفسه تحمل ملامح فشل الصدر فى ترجمة تقدمه فى الانتخابات على أرض الواقع، تماماً كما حدث فى انتخابات عام ٢٠١٨، ما يدفع إلى التساؤل بشأن ما يجيده الصدر فى الحياة السياسية باستثناء التصعيد وتعبئة الجماهير؟

وبشأن تحالفاته البرلمانية فى تيار «إنقاذ وطن»، التى تركها فى مهب الريح فكل من تيار «السيادة» السنى والحزب الديمقراطى الكردستانى بات قى موقف غاية فى الصعوبة؛ وتحديداً تيار السيادة السنى؛ الذى تقلصت خياراته؛ فلا سبيل له سوى القبول بنمط من التفاعل مع قوى الإطار بحيث يضمن نوعاً من الثمثيل فى الحكومة الجديدة.

أما الحزب الديمقراطى الكردستانى، فحتى وإن رفض المشاركة فى حكومة توافقية مع الإطار التنسيقى؛ نظراً للعديد من الإشكاليات التى خلقتها ممارسات الميليشيات المسلحة التابعة لقوى الإطار على مدى العامين الماضيين ضد حكومة الإقليم، واستهدفت مؤسساتها أمنياً، إلا أن مكانته السياسة لم تتهدد فعلياً لكونه حاكماً لإقليم كردستان.

وتشير الدلالة الثالثة، إلى نجاح إيران فى العودة مجدداً إلى التحكم فى مسار العملية السياسية فى العراق، والضرب بنتائج الانتخابات العراقية الأخيرة عرض الحائط، وهى الانتخابات التى عكست تراجع شعبية أنصارها من القوى السياسية العراقية الموالية لها، فبعد فترة انتظار مارس خلالها أنصارها من قوى الإطار التنسيقى تعطيلاً كاملاً للحياة السياسية بإجهاضهم محاولات التيار الصدرى تشكيل حكومة أغلبية وطنية، نجحت إيران أخيراً في دفع الصدر، وعبر سياسة الصبر الاستراتيجى، إلى الخروج من الحياة السياسية، وإفساح المجال أمام أنصارها للاستحواذ مجدداً على مفاعيلها، وتوجيهها بما يخدم بوصلة المصالح الاستراتيجية الإيرانية داخل العراق. ففشل قوى الإطار التنسيقى فى تحقيق مكاسب انتخابية لم يعد ذا أهمية، حيث عادت تلك القوى إلى تصدر المشهد، والبدء فى مشاورات التشكيل الحكومى الجديد، وهى الفرصة الثمنية التى أتاحها لها انسحاب تيار الصدر من العملية السياسية.

تداعيات وتعقيدات

استقالة تيار الصدر من البرلمان وانسحابه من الحياة السياسية، وفقاً للدلالات السابقة، تضفى المزيد من التداعيات على مسار العملية السياسية فى العراق، التى ظلت طوال الثمانية أشهر الماضية رهينة حالة الانسداد السياسى، ما يدفع إلى التساؤل بشأن ارتدادات هذه الخطوة، وهل تحقق أهدافاً إيجابية، أم أنها ستعمق من حدة الأزمة السياسية العراقية؟ فثمة آراء متباينة بعضها يشير إلى كون الخطوة تعد تحريكاً لحالة الجمود والانسداد التى عانت منها العملية السياسية، والبعض الأخر يرى فيها مدخلاً لمزيد من التعقيد والتأزم فى المشهد السياسى العراقى.

فأنصار الرأى الأول، يرون أن خروج التيار الصدرى من البرلمان سيوفر تصعيداً لآخرين من قوى الإطار التنسيقى ممن لم يفوزوا فى دوائرهم الانتخابية أمام الصدريين ليحلوا محل المقاعد البرلمانية الصدرية، بما يزيد من حصة مقاعد الإطار التنسيقى، بخلاف أن المستقلين الذين تأرجحت حركتهم ما بين التيار الصدرى وخصومه من قوى الإطار التنسيقى، لم يبق أمامهم سوى الانضمام للإطار، فى هذه الحالة سيستطيع الإطار توفير النصاب القانونى لانتخاب

الرئيس وهو ٢٢٠ نائباً، ويستطيع كذلك تكوين الكتلة البرلمانية الأكبر التى تمكنه من اختيار رئيس الحكومة.

أما أنصار الرأى المقابل، فيرون أن قرار الصدر بالانسحاب من البرلمان سيضفى مزيداً من التعقيد والتأزم، لاسيما وأن الصدر يتسم باتخاذ قرارات مفاجئة وغير ثابتة، بما يؤدى إلى وجود حالة من القلق السياسى تقترن بحقيقية واقعية وهى تحكم الصدر فى قاعدة جماهيرية تعد بالملايين، ويعنى هذا أن الصدر سيتجاوز المعارضة السياسية - باستقالته الكاملة من البرلمان - إلى المعارضة الشعبية فى مواجهة الحكومة المتوقع تشكيلها من قوى الإطار التنسيقى، وهى المعارضة الأقوى والأخطر على الأرض، لأنها تعنى إعادة حشد قوى الحراك الجماهيرية مجدداً، بما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسى والأمنى على حد سواء، لأن الاحتجاجات وقتها ستكون أقوى وأعنف بكثير عن حراك أكتوبر ٢٠١٩. وهذا يعنى أن الحكومة المقبلة فى العراق بدون التيار الصدرى ستكون هشة وضعيفة، لاسيما مع قدرة الصدر على تجييش المعارضة الشعبية ضدها.

سيناريوهات محتملة

يطرح المهتمون بالشأن العراقى عدة سيناريوهات «محتملة « لمسار الأزمة البرلمانية التى أحدثها انسحاب التيار الصدرى من البرلمان، يمكن بلورتها فيما يلى :

السيناريو الأول،

يشير إلى احتمالية عدول مقتدى الصدر عن قراره بالخروج من البرلمان والعملية السياسية فى إطارها المؤسسى؛ فى حالة وجود نشاط سياسى مكثف لإقناع الصدر بتغيير موقفه. هذا السيناريو بُنى على أساس أن استقالة أعضاء البرلمان على الرغم من كونها تصبح سارية المفعول منذ موافقة رئيس البرلمان عليها، إلا أنها تظل عالقة حتى يتم التصويت والتصديق عليها من قبل البرلمان، خلال ٣٠ يوماً، وتصبح سارية المفعول بالموافقة عليها بالأغلبية المطلقة، شريطة أن لا يقل مدة عضوية الأعضاء المستقيلين عن عام.

ووفقاً لذلك، يرى البعض أن الاستقالة غير قانونية لأنها لم تمر بتلك المراحل من ناحية، ولأن البرلمان فى فترة عطلته البرلمانية من ناحية ثانية. بينما يرى آخرون أن شرط مرور عام على عضوية البرلمان لقبول استقالته تم تعديله فى قانون الانتخابات الجديد عام ٢٠٢٠. وفى حالة تصديق البرلمان على قرار استقالة نواب التيار الصدرى – بعد عودة البرلمان من عطلته البرلمانية فى ٩ يوليو المقبل - سيكون لزاماً على مفوضية الانتخابات تصعيد «النواب الاحتياط» وهم أعلى الخاسرين أصواتاً فى الدائرة نفسها دون الاعتبار للكتلة الحزبية التى ينتمى إليها، وهذا يعنى اكتساب عدد من التحالفات البرلمانية مزيداً من المقاعد وتحديداً ائتلاف دولة القانون لنورى المالكى (٣٧ مقعداً) حيث من المحتمل حصوله على ١٠ مقاعد إضافية، وتيار الفتح لهادى العمرى (١٧ مقعداً) من المحتمل حصوله على ١٥ مقعداً إضافياً. وهذا يعنى أن مقاعد التيار الصدرى ستتوزع على مختلف الكتل السياسية، خاصة القوى الشيعية التى كانت المنافس المقابل للصدريين فى المحافظات ذات الغالبية الشيعية، بمعنى أن مقاعد الإطار التنسيقى سترتفع من ٨٣ مقعداً إلى أكثر من ١٠٠ مقعد، بالنظر إلى المقاعد التى ستحصل عليها باقى قوى الإطار التنسيقى، كما من المتوقع أن يحصل المستقلون على ٢٠ مقعداً إضافياً.

السيناريو الثانى،

يتمثل في احتمالية اتجاه قوى «الإطار التنسيقى» إلى التهدئة مع تيار الصدر – خلال فترة العطلة البرلمانية - عبر تقديم مبادرة سياسية جديدة تدفعه إلى العدول عن سحب تياره السياسى من البرلمان، مؤداها القبول بحل

وسط يتضمن تشكيل حكومة تجمع بين الأغلبية والتوافقية فى آن واحد. ويعود هذا السيناريو إلى وجود خلافات داخل الإطار التنسيقى نتيجة لانسحاب الصدر من البرلمان، حيث ثمة تيار ينظر إلى الانسحاب باعتباره تفكيكاً للمكون السياسى الشيعى العراقى من جهة، كما يتخوف من اتجاه الصدر إلى تأجيج الاحتجاجات الشعبية عبر تحريك قواعده الجماهيرية من جهة ثانية.

السيناريو الثالث،

يتعلق باحتمالية أن تتوسع دائرة انسحاب عدد من القوى السياسية الممثلة فى البرلمان على غرار انسحاب التيار الصدرى؛ فثمة من يرى إمكانية انسحاب نواب الحزب الديمقراطى الكردستانى، ونواب تحالف «السيادة» السنى، وهى القوى التى كانت متحالفة مع تيار الصدر فى تحالف «إنقاذ وطن» البرلمانى. وهذا السيناريو إن حدث فسيؤدى إلى السيناريو الرابع وهو حل البرلمان.

السيناريو الرابع،

ينصرف إلى احتمالية حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، لكن هذا فى حالة أن يشهد البرلمان مزيداً من الانسحابات من قبل عدد من القوى السياسية التى كانت متحالفة مع التيار الصدرى، لأن انسحاب نواب الصدر فقط لا يؤدى إلى حل البرلمان، حيث يخضع الحل لنص المادى ٦٤ من الدستور، إما بطلب من رئيس الحكومة وموافقة رئيس البرلمان، وإما بحل البرلمان نفسه بالأغلبية المطلقة من عدد أعضاؤه الإجمالى البالغ ٣٢٩، وبطلب موقع من ثلث الأعضاء على الأقل (١١٠ عضواً)، على أن تجرى الانتخابات خلال ٦٠ يوماً وفقاً لمرسوم يصدره رئيس الجمهورية. كما يصطدم خيار حل البرلمان باشتراط قوى الإطار التنسيقى تعديل قانون الانتخابات الجديد الصادر فى عام ٢٠٢٠، حيث تراه سبباً مباشراً فى تراجع نتائجها الانتخابية الأخيرة. والواقع أن السبب الأدعى لحل البرلمان كان هو تجاوز كافة المدد الدستورية لاستكمال نتائج الاستحقاقات بانتخاب رئيس الدولة، ثم تسمية الكتلة البرلمانية الأكبر، واختيار رئيس الوزراء.

يتضح مما سبق،

أن استقالة الصدر قد أحدثت ردود فعل متباينة التأثير على المشهد السياسى العراقى، وعكست مسعى أيران لتعويض فشل أنصارها العراقيين من القوى السياسية المنضوية فى «الإطار التنسيقى»، انتخابياً وشعبياً، بنجاح برلمانى يعود فى جزء منه إلى انسحاب تيار الصدر من الحياة السياسية، وهو ما يعنى وفى حالة نجاح قوى الإطار فى تحقيق النصاب البرلمانى لانتخاب رئيس الدولة والبدء فى إجراءات تشكيل الحكومة، أن إيران استطاعت إعادة بوصلة الداخل السياسى العراقى إلى ما كانت عليه قبل عامين، بعودة العراق إلى فلك التبعية السياسية لمصالح المشروع الإيرانى الإقليمى، ليس عبر نجاح أنصارها انتخابياً وشعبياً، ولكن عبر سياسة التعطيل الممنهج لمخرجات العملية الانتخابية الأخيرة، والتى دفعت العراق إلى حالة من الاستعصاء السياسى الحاد.

*خبيرة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

حميد الكفائي:

هل السياسة فن الممكن أم اجتثاث الآخر؟

السياسة هي فن الممكن، القابل للتحقق، وفن الأفضل المتيسر، كما قال الزعيم الألماني، أوتو بسمارك، قبل أكثر من ١٥٠ عاما، لكنها في العراق فن إزاحة المنافس، بأي وسيلة، بما فيها الخداع والتزوير والقتل.

وبنظرة سريعة لتأريخ العراق السياسي خلال قرن من الزمن، لا يجد المرء سوى الصراع والاقتتال على السلطة، الذي قاد إلى خسائر بشرية فادحة كلفت البلد غاليا، دون أن يتعلم المتصارعون، أو أبناؤهم أو أحفادهم وأسباطهم، الدروس من صراعات الماضي، القديم والحديث.

وهذا يعني ببساطة أن ثقافة «اجتثاث الآخر» راسخة سياسيا واجتماعيا، ولا يوجد أي تحدٍ لها، أو تشكيكٍ بجدواها، أو سعيٍ للتخلص منها، من قبل قادة المجتمع ومفكريه وحكمائه، ولا توجد حتى الآن مراجعة للخسائر التي تكبدها الشعب العراقي خلال قرن، جراء هذه الثقافة التدميرية، وكم هو عدد السياسيين والمفكرين والناشطين والضباط والخبراء والشعراء والصحفيين الذين خسرهم العراق، سواء عبر تصفيتهم جسديا، أو إلقائهم في السجون أو دفعهم إلى الهجرة.

ما لم تتغير هذه الثقافة، أو يتوصل الفرقاء، وهم أكثر مما نتصور، فحتى أعضاء الحزب الواحد هم في الحقيقة فرقاء وليسوا حلفاء، لكنهم متهادنون إلى أن تبرز الفرصة المناسبة للانقضاض على بعضهم بعضا، ما لم يتوصلوا إلى تفاهم حول تبادل السلطة، أو صيغة لتداولها سلميا، واحترام حقوق المخالفين في العيش والعمل بحرية ودون خوف، فإن العراق سيواصل سيره القهقرى، الذي بدأ منذ رحيل مؤسس الدولة الحديثة، الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣.

منذ أكثر من ثمانية أشهر والفرقاء الأعداء في العراق يتصارعون على السلطة، وقد مارسوا كل ما في وسعهم من حجج دستورية وقانونية وسياسية، وعززوها بالصواريخ والطائرات المسيرة والتهديد بالمزيد منها أحيانا، كي «يقنعوا» بعضهم بعضا بأن الحل الوحيد هو أن يقتسم

المسلحون منهم، فائزين كانوا أم خاسرين، كعكعة العراق، وليذهب الآخرون، أي غالبية الشعب، إلى المصير الذي ينتظرهم، وهو الفقر والتهميش وضياع الفرص وانعدام الأمل.

آخر ما حصل في العراق، أن الفائز الأكبر في الانتخابات، وهو الكتلة الصدرية، قرر الانسحاب من العملية السياسية، بل هدد زعيمها، مقتدى الصدر، بأنه لن يشترك حتى في الانتخابات المقبلة «إن اشترك فيها الفاسدون»، وبالتأكيد لا أحد يستطيع أن يمنع الفاسدين من المشاركة في الانتخابات، أولا لأنهم مسلحون، وثانيا لأنهم يتمتعون بدعم دولة أخرى، حريصة جدا على سيادة العراق واستقلاله ورفاهية شعبه، ولم تسعَ يوما إلى إضعافه، فهذا هو ديدنها مع كل الدول المجاورة لها، خصوصا في ظل نظامها «الإسلامي» الذي يعتبِر زعيمها «وليا لأمر المسلمين» في العالم، ويوكِل إلى قواتها المسلحة «مهاما إلهية» لنصرة «المستضعفين في الأرض»!

> **أن ثقافة اجتثاث الآخر راسخة سياسيا واجتماعيا ولا يوجد أي تحدٍ لها**

المرجعية الدينية الشيعية، التي تدعي الجماعات المسلحة باتباع إرشاداتها وإطاعة نصائحها، سارعت لأن تبرِّئ نفسها مما حصل في العراق من فشل وفساد وصراع على السلطة. وقال أحمد الصافي، وكيل المرجع على السيستاني، في كلمة أخيرة له، إن نصائح المرجعية كانت واضحة «لكن هناك من أدار لها الأذن الصماء»، في إشارة فُسِّرت بأنها تشير إلى رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، الذي يُعتَقَد بأنه يرشح نفسه لولاية جديدة، رغم أنه لم يعلن ذلك شخصيا.

الخبير في الشؤون الدينية، رحيم أبو رغيف، قال في مقابلة أخيرة بثتها قناة الشرقية العراقية، إن المرجعية الدينية لا تتبع مبدأ (ولاية الفقيه) السائد في إيران، وهي لا تتدخل في الشؤون السياسية، بل تقدم النصح في الأوقات التي تدخل فيها الأوضاع السياسية في «مناطق الخطورة»، والأمر متروك للأفراد أن يتبعوا تلك النصائح إن أرادوا، وإن المرجع السيستاني لا يزج رأيه في الشؤون السياسية «على سبيل الإلزام، لكنه يلامس الشأن السياسي فيما يخص النصح والإرشاد... ولا يتصدى أو يصدر كلاما إلا عندما يستشعِر وجود خطر داهم».

لكن المشكلة التي يواجهها العراقيون أن الجماعات التي تدعمها إيران تتشدق بالدين والمذهب، وتدعي اتباع إرشادات ونصائح المرجعية الدينية، وترفع صور المرجع السيستاني في مقارها ولافتاتها، وتستخدمها للدعاية في الانتخابات، وتحديدا الانتخابات الأولى والثانية، الأمر الذي دفع ناخبين كثيرين إلى الاعتقاد بأن المرجع الديني يؤيد هذه الجماعات فعلا، وينصح بالتصويت لها، وهذا ما ادعته هذه الجماعات في خطاباتها ومنشوراتها، ولذلك أقدم ملايين الناخبين، على التصويت لهذه الجماعات التي لم تكن معروفة، إذ كانت في إيران وسوريا لأكثر من عقدين.

ففي الانتخابات الأولى، التي رُفِعَت فيها صور السيستاني ضمن الدعاية الانتخابية للتحالف الشيعي، صار زعيم حزب الدعوة الإسلامية، إبراهيم الجعفري، رئيسا للوزراء. وكان من بين منشوراته الدعائية بوستر نشر فيه دعاء، إلى جانب صورته، رافعا يديه بالدعاء، كدليل على التقوى والورع، بينما حمل بوستر آخر صورته وإلى جانبها الآية الكريمة «وخير من استأجرت القوي الأمين»،

مشبها نفسه بالنبي موسى. ولم يكن الجعفري الوحيد بين مرشحي التحالف الشيعي من وضع هذه الآية أو غيرها إلى جانب صورته ورقمه الانتخابي، فحتى العلماني أحمد الجلبي وضع صورة السيستاني في دعايته الانتخابية بعد إخراجه من التحالف الشيعي.

وفي الانتخابات الثانية، استُخدِمت الرموز الدينية بكثافة أكبر، علما أن القانون يمنع استخدام الرموز الدينية، وكان البوستر الرئيسي للدعاية الانتخابية للتحالف الشيعي يحمل صورة كبيرة للسيستاني، مع رقم القائمة المميز ٥٥٥، والذي يفترض بأنه جاء عبر القرعة، ولكن يبدو أنه اختير بعناية، بينما استخدمت القرعة لخداع الرأي العام.

وكنتيجة لذلك، صوت كثيرون للتحالف الشيعي، وصار القيادي في حزب الدعوة الإسلامية، نوري المالكي، رئيسا للوزراء، بعد أشهر من الصراع على السلطة بين القوى الشيعية، وبقي لدورتين متتاليتين، وفي عهده وصل الخطاب الطائفي إلى أشده، خصوصا بعد أن أطلق على نفسه لقب «مختار العصر» وصرح من كربلاء بأن الصراع في العراق هو بين «أحفاد يزيد وأحفاد الحسين»!

أما الانتخابات الرابعة فقد أفرزت القيادي في حزب الدعوة، حيدر العبادي، رئيسا للوزراء، بعد صراع بينه وبين المالكي بدأ بعد الانتخابات واستمر طوال فترة وجوده في السلطة، وقد تمكن المالكي عبر نفوذه في البرلمان من إقالة وزيري المالية والدفاع في حكومة العبادي، هوشيار زيباري وخالد العبيدي. ولكن يسجل للعبادي أنه تمكن من إعادة التماسك الوطني واسترجاع المناطق التي وقعت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية. غير أنه بقي أسيرا للصراعات السياسية، وفي عهده تغولت المليشيات وأصبح وجودها رسميا، إذ شرَّع البرلمان قانونا لاستيعابها في جهاز «الحشد الشعبي»، فأصبحت ممولة من المال العام، على الرغم من أنها تتصرف خارج إطار الدولة.

في الانتخابات الخامسة، اختير القيادي في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عادل عبد المهدي، رئيسا للوزراء، وحتى الآن لا أحد يعلم كيف اختير، وأي كتلة رشحته! وكان المجلس الأعلى، قد تأسس في إيران مطلع الثمانينيات وترأسه محمود الشاهرودي، الذي أصبح لاحقا رئيسا للسلطة القضائية في إيران. وقد غيَّر المجلس اسمه بعد عودته إلى العراق بخمس سنوات إلى (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي)، ثم تغير الاسم مرة أخرى إلى (تيار الحكمة) عام ٢٠١٧، بينما احتفظ بعض أعضائه بالاسم السابق ومنهم عادل عبد المهدي. وهذه الجماعة، كباقي الجماعات، تغير اسمها وقت الانتخابات، فمن (تيار شهيد المحراب)، إلى (المواطن) ثم (الحكمة)!

> **موقف المرجعية الدينية بعدم التدخل في الشؤون السياسية أمر مرحب به**

وفي عهد حكومة عبد المهدي، انتفض الشعب على الفساد والفشل والتبعية، ما دفعه إلى الاستقالة، ولكن بعد أن تدخل المرجع السيستاني، إثر مقتل مئات الشبان المتظاهرين في ساحات بغداد والبصرة والناصرية والنجف وكربلاء والحلة والديوانية ومدن أخرى، وقال وزير الدفاع حينها إن «طرفا ثالثا» هو الذي قتل المتظاهرين، بينما نفى رئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، في مقابلة أخيرة أن يكون هناك طرف ثالث، قائلا إن هناك طرفين فقط هما المتظاهرون والأجهزة الأمنية.

وهذا دليل تقدمه أعلى سلطة قضائية في العراق بأن الأجهزة الرسمية العراقية هي التي قتلت المتظاهرين،

وأنها بالتأكيد لم تفعل ذلك دون أوامر من أعلى سلطة في الدولة، ألا وهي رئيس الوزراء. مع ذلك، لم يُحاسَب قتلةُ الشبان، ولم يساءلوا، وكأن الأمر ليس مهما.

لقد تمكنت القوى المتشدقة بالدين والمذهب، التي تمارس الخداع والسرقة والقتل والابتزاز والفساد، منذ توليها السلطة عام ٢٠٠٥، من ترسيخ سلطتها ونفوذها في العراق وأخذت تنشر مسلحيها في أي مكان تشاء وتقتل وتخطف وتبتز المواطنين الذين يرفضون نهجها وهيمنتها على مقدرات الدولة. وقد أصرت على المشاركة في السلطة رغم رفض الشعب لها، فأوصلت العملية السياسية إلى طريق مسدود، الأمر الذي دفع نواب الكتلة الصدرية إلى الاستقالة من البرلمان وإدخال البلد في أزمة أعمق من السابقة.

لقد أفرغت هذه الاستقالة العملية السياسية من أي شرعية شعبية اكتسبتها عبر الانتخابات، فالفائز الأول هَجَر العمل السياسي، واعتبر خصومه فاسدين لا يمكن العمل معهم. صحيح أن بالإمكان استبدال المستقيلين بنواب بدلاء من الخاسرين، ما يُمَكِّن البرلمان من الاكتمال، لكن الجميع يعلمون بأن البدلاء غير فائزين، وهم لم يكونوا خيارا أولَ للشعب، لذلك فإنهم لا يمتلكون الشرعية المعنوية ولن يقتنعَ أحد بأن من حقهم أن يحكموا باسم الشعب.

الحلول المقنعة والمقبولة لهذه الأزمة قليلة، أولها أن تتفق القوى الباقية في البرلمان على تشكيل حكومة من الخبراء الأكْفاء، المتمرسين في العمل الحكومي والمطلعين على العلاقات الدولية، والذين لا يطمحون إلى تولي مناصب سياسية مستقبلا، كي تقودَ البلاد في المرحة المقبلة وتهيئها لانتخابات نزيهة وشفافة، لا تشترك فيها الجماعات المسلحة، وكل جماعة تمتلك ذراعا مسلحا، فحملُ السياسيين السلاح مخالفٌ للدستور، وتجاوز على القيم الديمقراطية وحرية الناخبين في الاختيار دون إكراه.

لا شك أن موقف المرجعية الدينية بعدم التدخل في الشؤون السياسية أمر مرحب به على نطاق واسع، وهو يتسق تأريخيا وفقهيا مع مواقفها السابقة، وهو محلُ تقدير معظم العراقيين، ولكن تقع عليها مسؤولية إضافية هذه المرة، فهذه الجماعات وصلت إلى السلطة وتمكنت من الهيمنة على البلد بسبب تعكزها على الدين والمذهب، وادعائها السير على نهج المرجعية.

لذلك أصبح ضروريا أن تتدخل المرجعية، باعتبارها السلطة الروحية التي تمثل الدين، لحماية الشعب العراقي والدولة العراقية من الضياع، ولا ننسى أن هذه الجماعات تعمل لصالح دولة أخرى تتعارض مصالحها مع مصالح العراق. كلام المرجعية مسموع، فهي التي أخرجت الجعفري والمالكي وعبد المهدي من السلطة، ويمكنها أن تجرد الجماعات المسلحة من الشرعية الدينية التي تدعيها. وفي خلاف ذلك، فإن الازمة العراقية سوف تتفاقم، خصوصا مع اشتداد الغضب الشعبي من مواقف هذه الجماعات وصراعِها على السلطة، دون اكتراث للمصلحة العامة أو مستقبل العراق.

> **الحلول المقنعة والمقبولة لهذه الأزمة قليلة**

*كاتب وأكاديمي عراقي
*سكاي نيوز غربية

ابتهال العربي:

يذبحون بغداد بإسم الدين

نستغرب من أفعال عصابات داعش الذين يحرقون ويعذبون ويذبحون بإسم الإسـلام ولانستغرب ممن يسيطرون على بغداد والبلاد ويفرضون أحكامهم عليها وعلينا!!!! والسؤال هو من هم وأين رد فعل الحكومة من فعلهم؟

قد يعتقد القارئ أن الوصف بداعش مبالغ فيه لكن الحقيقة أننا نعيش تحت سيطرة وقرارات جهات تمسح الثقافة والفن ليتحول البلد إلى ثكنة عسكرية نفذ ثم ناقش ولذلك فلنعتبر هذا الكلام في ساحة المناقشة بعد التنفيذ...

ما هو حق هؤلاء في فرض إرادة فردية تابعة لجهة ما قد تكون مدنية أو ميليشاوية مثل ما أنتشر الخبر بعد لحظات من إلغاء حفل الفنان المغربي سعد لمجرد وهو يجري التحضيرات الأخيرة ليصعد على المسرح ويغني، ترى هل تُلغى المناسبات والحفلات والمهرجانات والمسرحيات دون علم أو قرار من الحكومة فقط بحجة الإساءة إلى الدين!!!!؟

ولو إفترضنا أن لهم الحق هل يكون التصرف بهذه الصورة في إطار من الفوضى وكأننا دولة غير مدنية؟ تساؤلات كثيرة وتعليقات أكثر يجب على الأقل أن نطرحها....وقد وجهت تساؤلاً في مقالتي السابقة بعنوان هل محمد رمضان هو السبب؟

وقلت عندما هاجمت بعض الشخصيات إقامة حفل الفنان المصري محمد رمضان إن هؤلاء الشخصيات لم يقدموا شيئاً للشعب العراقي ولا البلاد ولا الناس، فهل من المعقول أن يُصرّح رجل دولة أو سياسة منتقداً ورافضاً حفلات الغناء بأعتبارها دعوة للفساد ولاينتقد الجهات والأحزاب الفاسدة!! ..

وهل الدين يبيح سرقة البلد وإهماله وأكل حقوق الناس ولايبيح إقامة حفل غنائي!! ، إن مثل تلك التصريحات صارت عاقر لاتنجب في بلد يتحول إلى مكب نفايات ومحط سرقات وتآمرات لايدفع ثمنها إلا المواطن الفقير الذي رضي بالأمر الواقع منذ زمن... وكأنه يدفع ثمن جريمة لم يرتكبها، يبدو أن البعض نسي أن بلادنا مسروقة ومقتولة وهذا مادعاني لكتابة هذه المقالة لأن بعض الجهات التي تتحدث بإسم الوطن والمواطن هي نفسها تهمل هموم وآلام الناس، تساءلت بالماضي لماذا لم تُعتبر الحفلات في الملاهي الليلية بأربيل وبغداد أماكن للفسق والفجور؟ فلا الحكومة أو الجهات الداعية لحقوق الإسلام تجهل وجودها أو نشاطها!!! .

المهم بعد كل تلك التساؤلات هل المؤسسة العسكرية التي تحكمنا اليوم ستبقى إلى الأبد فلو كان كذلك على الدنيا السلام وهايهية مثل ماقال الفنان العراقي محمد عبد الجبار لأننا لسنا أضحوكة أمام ثلة تعفنت عقولهم بالجهل وماتت وطنيتهم بالمصالح، يبدو أن غيرهم أكثر رحمة فهم لايقتلون الناس بالبطء أو بالضحك على الذقون فيندثر العلم والفن والثقافة.

*الزمان

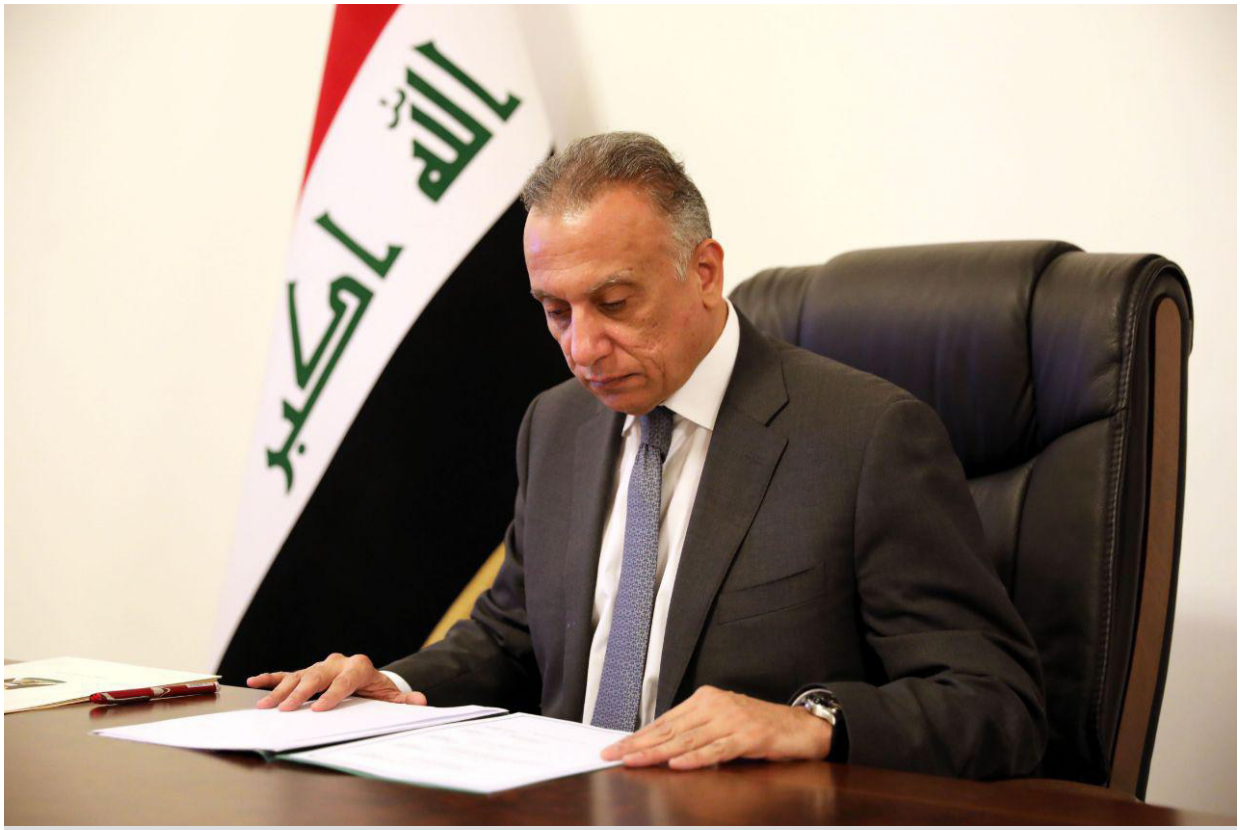

أمين قمورية

الكاظمي..لبنان والعراق و المُشتبك والمتشابك

منذ زمن بعيد، لم أسمع مسؤولاً لبنانياً يتحدث بشغف وحب عن لبنان، كما سمعت رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي يتحدث عن لبنان وليس فقط عن عراقه. هذا الرجل عرف الوطن الصغير من شماله إلى جنوبه. عاصمته ومدنه، كما القرى والجبال والعائلات. عاش فيه نصف لبناني. عمل فيه واقـام صداقات وعلاقات على امتداد خريطته. لم يميّز بين لبناني وآخر، بين منطقة وأخرى، بين انتماء وآخر. صار لبنان اليوم شغلاً شاغلاً للرجل من بين انشغالات سياسية كثيرة برغم الأعباء العراقية الثقيلة ومنها إنسداد سياسي داخلي قد يجر هذا البلد العربي الشقيق الى متاهات خطيرة.

في منزله الأنيق على ضفة دجلة في قلب المنطقة الخضراء البغدادية. التقيته، مع ثلاثة زملاء لبنانيين. هذا المنزل الذي لم يبارحه منذ تولى إدارة مؤسسة "الذاكرة العراقية"، ثم مجلة "الأسبوعية"، وبقي فيه رئيساً للمخابرات والوطنية ثم رئيساً للوزراء، وهو نفسه الذي تعرض فيه لمحاولات اغتيال عدة كان آخرها قبل شهور بطائرات مسيرة. منزل يُوحي بأثاثه الحديث والزيتيات التي تغطي جدرانه البيض، بأنك في بيت مثقف وليس في بيت سياسي تقليدي.

على مدى ثلاث ساعات ونيف من اللقاء، كانت كلمة لبنان حاضرة دائماً مع ابتسامة مصطفى الكاظمي المحببة. لبنان، "هو سنغافورة الشرق"، هكذا يجب أن يكون.

بلدكم يمتلك كل المقومات اللازمة حتى يكون

مثيلاً لهذه الظاهرة الآسيوية. سنغافورة بلد صغير جداً مساحته لا تجاوز مساحة محافظة لبنانية (٧٢٨ كيلومتراً مربعاً)، وعدد سكانه يوازي عدد سكان لبنان تقريباً (نحو ستة ملايين)، ولا يملك الكثير من الموارد الطبيعية، لكنه بفضل السياسات الاقتصادية والتعليمية والاستثمارية التي اتبعها، تمكن في عقود قليلة من تصدر واجهة المراكز التجارية والمالية والتعليمية والخدماتية في العالم.

يذكر الكاظمي، ان سنغافورة مثل لبنان،عانت ما عانت قبل انطلاقتها المذهلة، لكنها تمكنت بسرعة قياسية من تصدر السباقات الاقتصادية العالمية. هذا البلد لفظته ماليزيا من اتحادها، بسبب اضطراباته الاثنية ومشكلاته الكثيرة، وبكى اهله ورئيس وزرائه لي كوان عندما طردوا من الاتحاد وباتوا وحيدين. لكنهم سرعان ما جبهوا التحدي، بتحدي التنمية والازدهار والتعليم حتى صارت سنغافورة اليوم قبلة انظار المعمورة.

يقول الكاظمي: لبنان يملك اكثر بكثير مما كانت تملك سنغافورة. هو الجامعة والمدرسة في الشرق. المستشفى والطبيب. الاعلام الحر والمهني المتمرس والمنفتح. هو الفن والثقافة والإبداع. الخبرات الممتازة في المجالات السياحية والخدمية والمالية والاستثمارية. لبنان هو اللبناني المغترب والمتفوق في بلاد الغربة ولا يزال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بوطنه الأم، والاهم من ذلك كله، هو التنوع والاندماج ما بين المتنوعين برغم ما يعتري ذلك من شوائب هي وليدة السياسة، وهذا كنز اذا احسن أهل لبنان إستثماره لفعلوا المعجزات.

لكن، لا خلاص للبنان الا بإرادة اللبنانيين وبتوافقهم وبحبهم لبلدهم، وعدا ذلك فان الباقي أوهام ولن يساعد أحد لبنان واللبنانيين إذا لم يساعدوا هم أنفسهم، وهي العبارة السحرية التي بات يُرددها معظم المسؤولين العرب والأجانب في السنتين الأخيرتين.

عدم إنتظار التسويات حكم العراق ليس نزهة

عدم إنتظار التسويات حكم العراق ليس نزهة أو منصباً تشريفياً، فكيف مع تراجع سلطة الدولة والمؤسسات ومرجعية القانون لمصحلة مرجعيات ما قبل الدولة، سواء الطائفية أو المذهبية أو الجهوية أو العشائرية وغيرها من قوى امر واقع؟

> **أزمة الاستعصاء السياسي في العراق بلغت حدها بعد الاستقالة الجماعية لنواب التيار الصدري**

ومع ارتفاع وتيرة التشابك بين الداخل والخارج واحتدام الصراع في الإقليم وخصوصاً في العراق نفسه، تصير مهمة أن تحكم أشبه بالمستحيلات، ومع ذلك يؤكد رئيس الوزراء الشاب ان الشأن اللبناني حاضر كالشأن العراقي على جدول اعماله الداخلي والخارجي، يقول: "في الامس كان لبنان بنداً أساسياً في حديثي الهاتفي مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي بدوره على تواصل دائم مع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي (إجتمع الأخيران قبل أيام قليلة وحصل تواصل بعد ذلك بين المسؤولين اللبناني والعراقي أيضاً) لمواكبة المستجدات اللبنانية.

كذلك الامر مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومع الرئيس الجديد لدولة الامارات محمد بن زايد. كما ان لبنان حاضر دائماً في جدول أعمال المحادثات

الإيرانية السعودية التي يرعاها العراق في بغداد والتي قطعت "مراحل جيدة ومتقدمة" حتى الآن.

كذلك كانت للبنان حصة كبيرة في المحادثات التي "اجريتها هنا" مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، وكذلك مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان. ومع ذلك يعود الكاظمي ويُشدّد على أهمية الحوار اللبناني كخشبة خلاص أساسية، وعدم انتظار نتائج التسويات الدولية او الإقليمية في عالم يتغير على مدار الساعة.

ليس زمن المخلصين

ولا تغيب عن ذهن رئيس وزراء العراق التفاصيل المتعلقة بإعادة بناء مرفأ بيروت والمشاريع المتعلقة بالكهرباء ومواصلة امداد لبنان بالمحروقات، وأزمة ترسيم الحدود البحرية واستخراج غاز المتوسط، كما لا تغيب عنه متاهات السياسة اللبنانية وزواريب المحاصصة الطائفية، واحجية الثلث المعطل، ونظريات المؤامرة ولعبة الأمم، فهو رئيس حكومة العراق، البلد الذي صار ولبنان رديفين في السياسة والممارسة والمصطلحات: العرقنة واللبننة، المحاصصة والثلث المعطل، تقديس للصلاحيات وانتهاك دائم للدستور والقانون، فساد مستفحل ولا وجود لفاسدين معلنين، جرائم من كل العيارات والسجن فقط لصغار اللصوص، حريات مطلقة منها حق القتل والاغتيال وتشكيل العصابات المسلحة اما الديموقراطية فمجرد عنوان يذبح كل يوم في مسلخ التوافقية وحقوق المكونات.

سقط الديكتاتور في العراق، ونبت مكانه لدى كل مكون او جماعة او منطقة ديكتاتور صغير يمارس هوايات الديكتاتور الكبير نفسها. في لبنان، صارت آمال بعض اللبنانين معلقة على ظهر ديكتاتور لعله يخلصهم من لعنة امراء الحرب والسلام الصغار بعدما فقدوا الامل بظهور مخلص ما.

العراق المُشتبك والمتشابك

أزمة الاستعصاء السياسي في العراق بلغت حدها في الساعات الأخيرة بعد الاستقالة الجماعية لنواب التيار الصدري في البرلمان العراقي، وهي الكتلة الاكبر بـ٧٣ مقعداً من إجمالي ٣٢٩ مقعداً في البرلمان، ومن شأن ذلك مفاقمة الازمة السياسية في البلاد.

> **"يشير الكاظمي إلى أن العراق يحقق نجاحات أمنية مهمة وأبرزها اعتقال العشرات من كبار الإرهابيين"**

وبما أن البرلمان العراقي في إجازة الصيف ولن يعود للانعقاد إلا بعد يوم ٩ أغسطس/آب المقبل، يمكن القول إن الوضع الحالي سيظل مجمداً على ما هو عليه، على أساس أن استقالة كتلة التيار الصدري لن تكون نهائية إلا بعد أن يتم التصويت على قبولها في جلسة عامة. وخلال تلك الفترة ستظل حكومة الكاظمي تؤدي مهامها كحكومة تصريف أعمال، بالتوازي مع استمرار المفاوضات من خلف الأبواب المغلقة في محاولة للتوصل إلى حلول توافقية قبل اللجوء إلى حل البرلمان والعودة مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع.

الحل الوسط

ويمكن القول إن الكاظمي كان يمثل، منذ ظهور نتائج الانتخابات، الحل الوسط أو الاحتمال الأقرب، فهل تتم

العودة إلى هذا الحل كمخرج للأزمة أو الجمود الحالي؟ الإجابة إلى حد كبير قد تكون لدى الإطار التنسيقي وظهيره الداعم الحشد الشعبي وليس التيار الصدري. وبرغم الانسداد الحالي وإمكان ان يؤثر ذلك على عمل الحكومة ومعنويات العراقيين، فان الكاظمي يشدد على ضرورة ان لا يؤدي ذلك الى الإحباط وجلد الذات، ويؤكد ان حكومته "تملك رؤية لبناء الدولة وقد قدمنا ـ برغم التحديات والمشاكل ـ العديد من المشاريع برغم أن هناك من لا يريدنا أن ننجح ويعمل بكل ما بوسعه من أجل إفشال أي خطوة نجاح تحققها الحكومة".

ومع إقراره بالمشاكل التي تواجه العراق على صعيد ملفات مهمة مثل الكهرباء والملف المائي والخدمات يشير الكاظمي إلى أن العراق يحقق نجاحات أمنية مهمة وأبرزها اعتقال العشرات من كبار الإرهابيين، وهو ما أدى إلى الحد من العمليات الإرهابية.

لكن النجاح الأبرز يتمثل في إعادة النظر في دور العراق وإنتاج قراءة سياسية مغايرة للوضع الجيوسياسي للعراق، وذلك عبر التحول من سرديات الصراع إلى سرديات السلام، سواء عبر تحويل الساحة العراقية إلى منطلق للمشاريع الإقليمية، أو حتى في اعتماد دبلوماسية المسار الثاني، المتمثلة في خلق حالة توازن إقليمي/ عربي مع الدور الإيراني في العراق.. وعدا عن رعاية بغداد للحوار السعودي الإيراني الذي يتوقع أن "يُختتم قريباً بنتائج طيبة"، فان الكاظمي يُلمح إلى أن بلاده ترعى حواراً يشمل ثلاث دول أخرى.

المشرق الجديد

أما الأمر الآخر، الذي لا يقل أهمية فهو اطلاق مشروع "المشرق الجديد" الذي يضم العراق ومصر والأردن، وهو مشروع اقتصادي على النسق الأوروبي، ويعد طفرة كبيرة في العلاقات بين الدول الثلاث، ويمكن أن يحقق تكاملاً بينها لما تمتلكه من ثقل اقتصادي وبشري وسياسي يسهم بتحقيق نهضة وتنمية شاملة في المنطقة. فهذه الدول الثلاث تُشكل أكثر من ١٦٠ مليون نسمة، وناتجها المحلي الاجمالي السنوي يتجاوز الـ ٤٠٠ مليار دولار.

ومن شأنه يعطي مقاربة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط يعد قوة للدول المشاركة فيه ويعطيها مساحة وموقعاً وصوتاً مسموعاً في ما يُمكن أن يُطرح للمنطقة مستقبلاً. ويطمح الكاظمي في انضمام لبنان قريباً الى المشروع المشرقي لعله يكون مُعيناً له ما بعد انهياره الاقتصادي والمالي ومخرجاً له من أزماته بحكم ما قد يوفره من إعادة بث الحياة في شرايينه الاقتصادية لا سيما المعابر والمرافىء وخطوط النفط والمصافي وبطبيعة الحال التسهيلات المالية، كما ان المشروع المشرقي متاحٌ أيضاً لسوريا لاحقاً بعد إنتهاء ازمتها السياسية لا سيما ان الدول الثلاث الأعضاء فيه ترحب بعودة سوريا الى الحضن العربي، وتالياً يمكن ان يكون رافعة لاعادة اعمار سوريا بعد إنتهاء الحرب.

> **"يطمح الكاظمي في انضمام لبنان قريباً الى المشروع المشرقي لعله يكون معيناً له ما بعد انهياره الاقتصادي"**

*أمين قمورية صحافي وكاتب لبناني
* 180Post

جوان ديبو:

تركيا.. مائة عام من الفوبيا الكردية.. ولا ترياق

أنقرة تناصب الكُرد العداء الممنهج والمؤدلج.

لا تكاد تركيا تنتهي من عملية عسكرية ضد الكُرد داخل كردستان العراق أو كردستان سوريا بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني وفروعه حتى تباشر أو تستعد لأخرى أكثر ضراوة وشراسة. وعملية "المخلب – القفل" التي بدأت في الثامن عشر من أبريل، والتي ما زالت مستمرة إلى الآن، تعتبر أحدث ابتكارات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في هذا الصدد، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة.

وبموازاة ذلك، بدأت تركيا بالتلويح بشن عدوان جديد ضد المناطق الكردية في سوريا بحجة حماية الأمن القومي التركي وإقامة منطقة عازلة أو آمنة تركية بعمق ٣٠ كيلومترا في شمال وشمال شرق سوريا وإبعاد قوات حماية الشعب التي تقود قوات سوريا الديمقراطية عن الحدود. والغاية من ذلك ليست فقط لجم الطموحات الكردية وإنما ممارسة التهديد الوجودي ضد الكُرد وذلك بتوطين أكثر من مليون لاجئ عربي وتركماني من سوريا موالين لتركيا في مناطقهم بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية جذرية لغير صالح الكُرد.

وتفوق أعداد وحجم وطبيعة ونوعية العمليات التركية المتعاقبة، السابقة والحالية، أو تلك التي تنوي تركيا تنفيذها في القريب العاجل قوة وقدرة حزب العمال الكردستاني وفروعه في كردستان العراق وكردستان سوريا بعشرات المرات. وهذا بدوره يزيح القناع عن النوايا التوسعية الكامنة لأنقرة والخطر الحقيقي الذي تشكله على فيدرالية إقليم كردستان العراق المعترف بها عراقيا وإقليميا ودوليا وكذلك على الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا غير المعترف بها.

حرب حقيقية

ما يعزز هذا الاستنتاج هو أن تركيا أقامت العشرات من القواعد العسكرية والمراكز الاستخباراتية في المناطق التي تحتلها داخل كردستان العراق وكردستان سوريا. وتم بناء معظم هذه القواعد والمراكز في المناطق التي لم يكن لثوار حزب العمال الكردستاني وجود أو نشاط فيها. وهذا يوضح أن هدف تركيا من وراء هذه الغزوات المكلفة للغاية هو البقاء إلى الأبد، وربما في وقت لاحق لضم تلك المناطق رسميا وبحكم الأمر الواقع وبالاستناد إلى الكذبة التاريخية التركية، التي تقول إن هذه المناطق كانت في الماضي أجزاء من تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية البائدة وسُلخت منها عنوة بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي سينتهي مفعولها السنة القادمة وفق الأسطوانة التركية المشروخة، وبالتالي آن الأوان لاستعادتها. وبما أن قدر الكُرد قد وضعهم تاريخيا وحاضرا في الخطوط الأمامية لمجابهة أطماع ومخططات تركيا التوسعية في المنطقة، لهذا فإن العداء التركي الصارخ ضد الكُرد ليس له حدود ولا مثيل، وله ما يبرره من وجهة نظر أنقرة.

والأسباب التي تتذرع بها تركيا لمحاربة الطموحات الكردية المشروعة أينما وكيفما كانت ووجدت كثيرة وهي لا تُعد ولا تحصى وفي تكاثر دائم وملحوظ، خاصة إذا تعلق الأمر بالحراك الذي قد يقف وراءه حزب العمال الكردستاني، سواء من قريب أو بعيد، كما يحصل الآن في كردستان سوريا.

وتعتبر معاداة الحقوق الكردية وفكرة القومية الكردية بحد ذاتها إحدى المواد الساخنة لحالة الاستقطاب السياسي والحزبي والجماهيري الحادة والمزمنة في الحياة الحزبية والسياسية التركية العامة، ولاسيما أثناء حملات الانتخابات البرلمانية والرئاسية وحتى البلدية، وذلك في إطار تصوير واختزال المسألة برمتها على أنها مقتصرة فقط على محاربة حزب العمال الكردستاني "الإرهابي" كما تصنفه أنقرة والميول الانفصالية الكردية، علماً بأن حزب العمال الكردستاني نفسه قد تخلى عن فكرة الانفصال وإنشاء كردستان المستقلة منذ أكثر من عقدين من الزمن وذلك تزامناً مع اعتقال زعيمه عبدالله أوجلان سنة ١٩٩٩.

إنّ نطق أو قراءة أو سماع أو كتابة كلمة كردستان بحد ذاتها تخلق حالة من الامتعاض والتجهم والاكفهرار والحنق لدى أغلبية الأتراك تجاه قائلها أو مدونها سواء أكان شخصا أو قناة تلفزيونية أو إذاعة أو صحيفة. وكانت الأدبيات التركية الرسمية، السياسية منها والتاريخية، تصف الكُرد في شمال كردستان (كردستان تركيا) حتى وقت قريب بأتراك الجبال. وعندما "تحضرت" الدولة التركية قليلاً مع مرور الزمن نتيجة قانون التطور، وكذلك تحت وطأة الانتقادات والملاحظات

القوية التي تعرضت لها أنقرة من قبل المنظمات الدولية والغرب، عندئذ تخلت تركيا شكلياً عن ذلك المصطلح العنصري المقيت وتبنت تصنيفاً ووصفاً جديدا – قديماً للكُرد أكثر إشكالية من ذي قبل وينطوي على غرائز ونوايا مبيتة وخطيرة ومروعة تهدف إلى إحداث المزيد من الشروخات والتصدعات في البيت الكردي السياسي والمجتمعي المتخم أصلا بالشقاق. هذا التصنيف الجديد – القديم يعتمد ببساطة على تقسيم أو تقديم الكردي كنموذجين: جيد وسيء.

الكردي السيء والكردي الجيد

كل كردي يطالب بكل أو جزء من حقوقه التاريخية المشروعة والمسلوبة، سواء في كردستان تركيا أو في بقية أجزاء كردستان هو كردي سيء من وجهة نظر أنقرة. ليس مهماً ما إذا كان ذلك الكردي منتسبا إلى حزب العمال الكردستاني في تركيا أو إلى بقية الأحزاب الكردستانية في بقية أجزاء كردستان. وليس مهماً ما إذا طالب ذلك الكردي ببعض الحقوق أو جُلها وبصرف النظر عن أشكال وصيغ الحقوق التي يسعى لها، فإن ذلك الكردي سيء وخائن وعميل بالنسبة إلى الحكام والحكومات في أنقرة. وبالتالي وجب القصاص منه وتقع عليه أقصى وأشد أنواع العقوبات وتتم محاربته حتى في قوته اليومي.

بالمقابل، كل كردي لا يطالب بحقوقه ولا ينتسب إلى أي من الأحزاب الكردستانية أو يؤيدها، ولا يعارض الحكومات المركزية في الدول التي تقمع وتضطهد الأكراد ولا يسبب لها أي إزعاج، لا بل يناصرها ويصوت لصالح مرشحيها في الانتخابات كما هو حال الكثير من الكُرد في تركيا الذين يصوتون لصالح مرشحي حزب العدالة والتنمية خلال الانتخابات المختلفة بسبب الخطاب الديني الذي يستميلهم، فهو كردي جيد وصالح يجب أن تُقدم له الامتيازات والتسهيلات. وفي هذا الإطار، يقول المفكر وعالم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي "يستطيع الكردي في تركيا أن يتمتع بالحريات العامة وبالمساواة شريطة إنكاره لهويته القومية (...) إنه سلوك عنصري عندما يكون تطبيق العدالة وحقوق الإنسان والحرية مرتبط بإكراه المرء على التنكر لهويته القومية، وهو سلوك رجعي يهدف إلى إبادة الجنس البشري، ومثل هذا الإكراه هو الذي يجعل من كردستان في وضع أدنى حتى من وضع المستعمرة".

> **الأسباب التي تتذرع بها تركيا لمحاربة الطموحات الكردية في تكاثر دائم**

لذلك لا يمل أردوغان من ترديد مقولة إن الكُرد إخوة لنا ومشكلتنا هي فقط مع حزب العمال الكردستاني في تركيا وحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في شمال وشمال شرقي سوريا. وكان الخميني ومن بعده خامنئي في طهران يقولان أيضاً إن الكُرد في إيران إخوة لنا، لكن خلافنا ينحصر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران. بدوره، كان صدام حسين يردد أيضا نفس النغمة عندما كان يقول إنه لا خلاف مع الكُرد في العراق وكل الخلاف هو مع مسعود بارزاني وجلال طالباني ومقاتليهما.

ولم يشذ عنهم في هذا السياق لا حافظ الأسد ولا ابنه بشار، حيث يكرر بين الفينة والأخرى ما معناه أن الكُرد في سوريا لهم كافة حقوق المواطنة وهم مكون أساسي من مكونات الشعب السوري، لكن خلافنا يكمن مع الأحزاب الكردية في سوريا التي تعمل على تسييس الحالة ووصف وتذييل القصة بالقضية والحقوق وما إلى ذلك، علما

بأنه حتى سنة ٢٠١١ كان هناك أكثر من نصف مليون كردي مجردين من الجنسية السورية حيث عمد النظام بعد ذلك إلى منحهم إيّاها تحت وطأة المظاهرات في الداخل السوري وفي محاولة يائسة وبائسة منه لمخاتلة المجتمع الدولي. لكن تاريخيا ما يميز السياسات التركية عن بقية الدول المشتركة بالهمّ الكردي هو كمية وكيفية إرهاب وترهيب الدولة المنظم ضد تطلعات وحقوق شعب يناهز الأربعين مليون نسمة داخل وخارج تركيا، بالإضافة إلى لعب دور شرطي المنطقة الذي قام ويقوم بإجهاض محاولات الكُرد في انتزاع الحقوق نيابة عن دول الجوار الأخرى التي تقتسم مع أنقرة العقدة الكردية، وهذا ما يشي بمعايشة تركيا لحالة حرب حقيقية ضد الكُرد منذ الأزل.

وتشير كافة التقارير واستطلاعات الرأي في تركيا إلى أن الغالبية الساحقة من الأتراك وعلى مختلف مشاربهم الفكرية والسياسية والحزبية كانوا وما زالوا يؤيدون بشكل منقطع النظير الحملات العسكرية التي قام ويقوم بها الجيش التركي والتي يعتزم القيام بها ضد الكُرد سواء في كردستان العراق أو كردستان سوريا. والكُرد في الذاكرة السياسية والتاريخية التركية وكذلك في العقل الجمعي التركي انفصاليون ووحدات حماية الشعب الكردية التي هزمت داعش في سوريا هي منظمة إرهابية وتابعة لحزب العمال الكردستاني وملاحدة وماركسيون، وفق الرواية التركية الرسمية والشعبية.

وكانت أصوات المؤذنين تصدح من مآذن المساجد التركية لتبارك غزو الجيش التركي وتدعو له بالنصر المبين أثناء معركة عفرين في بداية ٢٠١٩. وكان الأئمة في خطب الجمعة يباركون الاجتياح التركي لمدن عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكَري سبي (تل أبيض) وفتكهم بالأطفال والنساء والشيوخ الذين باتت صورهم تتصدر وسائل التواصل الاجتماعي، وكانوا يدعون للجنود الأتراك والمرتزقة من المعارضة السورية بالفتح المبين وكأنهم ذاهبون لتحرير القدس. وكانت المجاميع المسلحة التابعة للمعارضة السورية الموالية لأنقرة تتلو آيات من القرآن قبل توجهها إلى أرض المعارك لترهيب وتهجير وقتل المدنيين من مختلف مكونات المنطقة، كيف لا وتلك المجاميع كانت جزءا من "الجيش المحمدي" الأردوغاني كما لُقّبوا من قبل الآلة الإعلامية التركية. وداخلياً، معظم قادة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكُرد تم الزج بهم في غياهب السجون بالإضافة إلى العديد من ممثليهم في البرلمان ورؤساء البلديات بعد عزلهم ورفع الحصانة عنهم بجرة قلم.

> **الفوبيا الكردية موغلة في القدم ولا مؤشرات توحي بأن أنقرة قد تتعافى منها**

التاريخ والحاضر خير شاهدين

تاريخيا، استمالت تركيا الكمالية الكُرد إلى جانبها أثناء وعقب الحرب العالمية الأولى بعد خداعهم كالعادة بوعود وهمية بالشراكة في تركيا الجديدة التي انبثقت عن اتفاقية لوزان ١٩٢٣ التي ولدت فيها دولة تركيا الحديثة ومات فيها مشروع دولة كردستان. وبعد الصحوة الكردية المتأخرة كالعادة، قام الكُرد بعدة انتفاضات على أمل إصلاح ما تم إفساده من قبلهم أولا ومن قبل الآخرين ثانيا، لكن تركيا الحديثة كانت أقوى منهم بكثير وكانت لهم بالمرصاد دائما وأبدا بسبب محدودية تلك الانتفاضات وتشتت الكُرد والعداوات الداخلية التي كانت وما تزال تفتك بهم وسهولة إيهام قادتهم ورموزهم. ولذلك كان من السهل جدا بالنسبة إلى تركيا أن تقوم بإخماد تلك الانتفاضات بالحديد والنار.

ولم تكتف تركيا بذلك القدر الهائل من القمع والتنكيل ضد الانتفاضات الكردية التي قامت داخل كردستان تركيا والتي أُجهضت الواحدة تلو الأخرى، وإنما قادت وشاركت في حراك ونشاط دبلوماسي واستخباراتي إقليمي ودولي محموم لاستهداف ووأد المحاولات الكردية للانعتاق داخل وخارج تركيا. وفي سنة ١٩٢٧ وقعت تركيا اتفاقية أنقرة مع بريطانيا وفرنسا والتي نصت على ضم مدينة الموصل الكردستانية إلى دولة العراق وذلك لضمان وضع المزيد من العراقيل أمام المساعي الكردية في الاستقلال.

وفي يوليو ١٩٣٧ وقعت تركيا وإيران والعراق وأفغانستان على اتفاقية سعد آبادي. ونص أحد بنود تلك الاتفاقية على أن تساعد هذه الدول بعضها البعض في حال تعرضت إلى مخاطر أمنية في الداخل أو على الحدود المشتركة بينها. وكان الهدف من اتفاقية ١٩٨٣ التي أُبرمت بين تركيا والعراق إجهاض الحالة الثورية التي تنامت في كردستان تركيا إثر ظهور حزب العمال الكردستاني. وفي نوفمبر ١٩٩٨ وقعت تركيا وسوريا على اتفاقية أضنة الأمنية التي أفضت إلى طرد زعيم "بي. كا.كا" من سوريا وتسليم العشرات من كوادره الذين كانوا في سوريا إلى المخابرات التركية.

وبلغ حقد وكره الدولة التركية للكُرد حدود العالمية عندما لاحقت لعنتها النشطاء الكُرد في أوروبا والشتات حيث قامت الاستخبارات التركية بتصفية النشطاء الكُرد أكثر من مرة وفي أكثر من مكان. وطالبت تركيا عدة دول أوروبية بعدم إيواء اللاجئين "الإرهابيين" في إشارة منها إلى المعارضين الكُرد. وفي عام ١٩٩٢ نعتت تركيا القائد الأفريقي وأيقونة الحرية نيلسون مانديلا بالإرهابي بسبب رفضه استلام جائزة أتاتورك "للسلام" احتجاجا على ما يتعرض له الكُرد في تركيا من اضطهاد وتمييز عنصري. وفي ٢٠١٩ طلبت أنقرة من اليابان إلغاء قرارها القاضي بتدريس اللغة الكردية في جامعة طوكيو. والآن تساوم مع السويد وفنلندا حول طلبهما للانضمام إلى الناتو مقابل تخليهما عن دعم ما تصفهم أنقرة بالإرهابيين الكُرد.

ووصلت صفاقة النظام التركي إلى حد مطالبته السويد بتسليم نائبة سويدية من أصول كردية لمجرد وقوفها بصلابة في وجه الابتزازات التركية في ما يتعلق بملف انضمام السويد إلى الناتو. كما أن أنقرة تسعى هذه الأيام لمقايضة روسيا في سوريا لمنحها الضوء الأخضر للبدء في هجوم جديد ضد الكُرد ومساعيهم للحصول على بعض الحقوق في سوريا الموعودة أو كما يتخيلها ويتمناها الكُرد.

> **"كل كردي يطالب بحقوقه المشروعة هو كردي سيئ من وجهة نظر أنقرة"**

والفوبيا الكردية التي تعاني منها تركيا الكمالية – الأردوغانية موغلة في القدم ولا مؤشرات توحي بأن أنقرة قد تتعافى منها على المديين القريب أو البعيد. وهذه الفوبيا تعتبر القاسم المشترك وربما الوحيد بين العسكريين والعلمانيين والقوميين والإسلاميين في تركيا، وبين هؤلاء جميعا من ناحية وبين نظرائهم من الغلاة في طهران ودمشق وبدرجة أقل في بغداد من ناحية ثانية. وحتى الكُرد أنفسهم يساهمون عن عمد أو عن غير عمد وفي كثير من الأحيان في تقديم العون لأنقرة للانتقام منهم وهزيمتهم. وكيف لا يُهزم الكُرد والجميع ضدهم وهم ضد أنفسهم حسب المثل الكردي الشهير والأليم "الكل أعداء الحجل، والحجل عدو نفسه".

*كاتب سوري كردي
*صحيفة «العرب» اللندنية

فرهاد حمي :

مخيلة الاستعمار التركي وعقيدة «الوطن الأزرق»

*المركز الكردي للدراسات

منذ إحكام حكومة اليمين المتطرف قبضتها على مقاليد الدولة التركية عقب الانقلاب الفاشل، يهمين مشروعان استعماريان على السياسة الخارجية بشكل واضح. الأول، إخراج وثيقة «الميثاق الملي» من سياقها التاريخي المبرم عام ١٩٢٠، والتي كانت تهدف إلى عقد الشراكة مع الكرد في كل من سوريا والعراق وتركيا وفق صيغة «الاستقلال الذاتي»، وتحويلها إلى عقيدة استعمارية وتوسيعية بغية تفتيت جغرافية الكرد وتحطيم إرادتهم السياسية والوجودية. الثاني، مساعي أنقرة في نسف كل الاتفاقيات الدولية في البحر المتوسط وإيجة بغرض توسيع حدودها البحرية عبر مشروع «الوطن الأزرق» على حساب السيادية اليونانية والقبرصية في المقام الأول.

في هذه المادة، سوف نسلط الضوء على وجه الخصوص على عقيدة «الوطن الأزرق» أو ما يعرف باللغة التركية«Mavi Vatan»، منطلقين من فكرة أن التهديدات الدبلوماسية التركية والمناورات العسكرية المكثفة حيال الحدود اليونانية في بحر إيجة شمالاً والقبرصية جنوباً، لا تدخل فقط في خانة الخلافات السياسية على الحدود البحرية والمصالح الاقتصادية الناجمة من استغلال حقول الطاقة، والتي قد تدفع المنطقة صوب حرب محتملة فحسب، بل تكمن وراءها عقيدة استعمارية تروجها الطبقة اليمينية المتطرفة، والتي تتغذى من تزييف التاريخ وتشويه الحقائق القانونية، تماشياً مع تسخير القوة والتوسع العسكري.

تم تبني عقيدة «الوطن الأزرق»، التي تسترشد بعقيدة قانونية وجيوسياسية بغية توسيع مجال بحري للسيادة التركية، من قبل رجب طيب أردوغان عقب تحالفه مع الحركة القومية ومناصريّ أوراسيا بعد الانقلاب الفاشل.

في حين، شكّل الاتفاق التركي مع «حكومة الوفاق» الليبي لإنشاء حدود بحرية مشتركة بمثابة مؤشر على ترسيخ هذه العقيدة.

إذ تشير هذه العقيدة إلى منطقة بحرية هائلة عبر نصف شرق البحر المتوسط، وتتجاهل الجروف القارية والجزر اليونانية والقبرصية والقسم الشرقي من جزيرة كريت. يعتقد فريق أردوغان- بصورة انتهازية- أنه مع تفجر الحرب الروسية – الأوكرانية، أن أنقرة قادرة على أن تستغل موقعها الجغرافي وحدودها البحرية، وذلك عبر حضورها في حلف الناتو من جهة، وتحسين علاقتها مع روسيا والصين وإيران من جهة أخرى. لكن مع ذلك يبقى «الوطن الأزرق» نسخة أوراسية – قوموية، تعمل بالضد من المصالح الغربية، ومنتوج أفكار جنرالات بحرية تركية متطرفة في المقام الأول، كما تلقى اهتمام وأهمية محورية بين النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية. وحسب رايان غينجراس، أستاذ في المدرسة العليا البحرية ومؤرخ لدراسة الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية، فإن:» الأصوات البارزة في تركيا ترى أن منطقة بحر إيجة جبهة محتملة في صراع بالوكالة ضد الولايات المتحدة مثل مؤيدي بوتين في حربه ضد الناتو وأوكرانيا».

على الرغم من رواج مفهوم «الوطن الأزرق» بين الأوساط الاكاديمية المتطرفة مثل، نجدت بامير، خبير تركي مختص في مجال الطاقة، والاكاديمي والصحفي حسن أونال الذي لديه اهتمام وثيق بهذا المشروع، إلا أنّ الضباط البحرية هم من كانوا مؤسسي هذا المشروع، ويأتي على رأسهم، سونر بولات، وهو ضابط عسكري كان يعمل في القيادة البحرية واعتقل في قضية «المطرقة» عام ٢٠١١ ومن ثم أفرج عنه لينضم فيما بعد إلى حزب الوطن بقيادة دوغو برنجيك.

وكذلك الادميرال رمضان جيم جوردينيز الذي كشف لأول مرة في يونيو عام ٢٠٠٦ خلال ندوة في مركز قيادة القوات البحرية التركية عن عقيدة «الوطن الأزرق»، وهو قومي متطرف، معادي للغرب، ومهووس بالتفوق البحرية التركية في المناطق، التي تميزت بها خريطة الوطن الأزرق، اعتقل أيضاً في قضية المطرقة، ويكتب حالياً مقالات مستمرة في عمود جريدة ايدلينيك التابعة لحزب دوغو برنجيك، حيث تم تطوير أفكاره في كتاب بعنوان « كتابات عن الوطن الأزرق». وأيضاً جهاد يايجي، الذي كان رئيس أركان القوات البحرية قبل فترة وجيزة، وأحد أركان سياسة أنقرة حيال ليبيا، وكان يقف وراء مذكرة التفاهم بترسيم الحدود مع «حكومة الوفاق»، قبل أن يطيح به أردوغان عام ٢٠٢٠. عموماً، تجتمع هذه الأطراف على تعزيز النزعة القومية المتطرفة بصبغة أوراسيّة ومعادية للغرب.

> **تم تبني العقيدة بغية توسيع مجال بحري للسيادة التركية**

عند النظر إلى أهمية تصدّر «الوطن الأزرق» على المشهد السياسة الخارجية التركية، وباستناد من النخبة الحاكمة في أنقرة، ينبغي قراءته أولاً من زاوية المتغيرات الداخلية، وتحديداً عقب الانقلاب الفاشل، وتطهير أجهزة الدولة من اتباع فتح الله غولان، الذين كانوا قريبين من الغرب وبمثابة «كابوس» لمنظريّ الوطن الأزرق وفق ما ينقله الباحث الفرنسي، أوريلين دينزو المختص في العلاقات الاستراتيجية والسياسة الخارجية التركية.

لاحقاً، ومع تفكيك التحالف بين غولان وأردوغان

وانهيار عملية السلام، مصحوباً بالانقلاب الفاشل، وإغلاق ملف محكمة «المطرقة»، تمكنّت جماعة الوطن الازرق، وغالبيتهم من مناصري باهجلي «السيادة القومية التركية» ودوغو برنجيك «النزعة الأورواسية» من التسلل إلى دوائر السلطة، ووضع ملف الوطن الأزرق كأحد أهداف محورية في السياسة الخارجية التركية والدفاعية، الأمر الذي عزز من النزعة العسكرية والتحول القومي للخطاب الرئاسي والتحالف بين أردوغان وباهجلي وبرنجيك. سيما أنّ الرؤية السيادية التركية التوسيعية، التي يروجها أردوغان اليوم حيال الحدود البحرية والبرية، تحظى بشعبية كبيرة في تركيا، بما في ذلك بين الأوساط المعارضة.

أسطورة الوطن الأزرق

ينقل الكاتب التركي، جنكيز أكتار على لسان جيم غوردينيز، وهو أحد أقطاب الوطن الأزرق، انتقاداته ضد ما يسميه بالنخبة الجمهورية التركية- يقصد فريق كمال اتاتورك- لكونها كانت ليبرالية للغاية تجاه اليونان وقبرص أبان تأسيس الجمهورية وترسيم الحدود القومية، وأنها فشلت في الاستجابة بشكل مناسب لما يسميه بالأمر الواقع في الثلاثينيات فصاعداً. كما يتهم الوزارة الخارجية بالتساهل في التعامل مع هذه القضية إلى هذه اللحظة، إذ يعتبر غوردينيز ومناصري الوطن الأزرق أن الوضع الراهن يشبه «معاهدة سيفر الثانية»، وذلك في إشارة إلى المعاهدة التي قسمت تركيا بين القوى الاستعمارية بعد هزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وحسب روايتهم، فإن الذي يجري حالياً على الحدود البحرية في المتوسط وبحر إيجة من قبل الغرب واليونان، أشبه بتلك المحاولات التي قام بها حلفاء اليونان والغربيون لتقويض سيادة تركيا بين عامي ١٩١٩ -١٩٢٢.

وتذهب سرديتهم وفق تصريحات بعض الضباط السابقين مؤخراً إلى أبعد من ذلك، بأنّ اليونان لم تعدل عن رغبتها في إنشاء «اليونان الكبرى». كما تستحضر هذه السردية المتخيلة فكرة مفادها أن أثينا لا تزال تحمل فكرة الاستيلاء على اسطنبول والسواحل الغربية، وإعادة تأسيس حكم مسيحي. تنبع هذا الفكرة الأخيرة، حسب رؤيتهم، من مشروع ميغالي، الذي كان يروج له التيارات القومية اليونانية في القرن التاسع عشر بغية الخروج من نير الحكم العثماني، وتأسيس دولتهم المستقلة على الحدود البحرية. متجاهلين عن أن السياسة الخارجية اليونانية كانت قد تخلت عن هذه المشاريع الافتراضية بعد حريق أزمير والهزيمة أمام جيوش مصطفى كمال أتاتورك.

> **الحدود الحالية بين اليونان وتركيا هي نتاج سلسلة متعرجة من الحروب**

بالعموم، يقدم هذا الخوف من اليونان، والمصحوب بارتياب كبير للعالم الغربي من قبل التيار الأوراسي والقومي، مبررات لأردوغان من أجل إنشاء منطقة بحرية خالصة. إذ يرى مناصري هذا التيار أن هذا ذات مصلحة استراتيجية تسمح للأتراك بالدفاع عن أنفسهم إذا لزم الأمر، وكما يعتبرون أن تقاسم المياه مع ليبيا جزءاً أساسياً من الأمن القومي، الذي من شأنه أن يمنع إقامة منطقة بحرية قبرصية- يونانية مشتركة. ومن أجل ذلك يقترح غوردينز صيغته السحرية من إبرام صفقات بالقوة والتي تتناسب تماماً مع سياسة أردوغان القسرية. ومن الأمثلة على ذلك تنقيب تركيا عن الهيدركربونات داخل

المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، والانتهاك شبه اليومي للمجال الجوي اليوناني، وإبرام صفقة مع حكومة غير شرعية في ليبيا. أي خرق كل المعاهدات الدولية المختصة في ترسيم الحدود البحرية وفق منطق سياسة القوة والتوسع.

الانقلاب على المعاهدات الدولية

من المعلوم، أن الحدود الحالية بين اليونان وتركيا في بحر إيجة، هي نتاج سلسلة متعرجة من الحروب والاتفاقيات. حيث أصبحت مع توقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ غالبية الجزر المنتشرة في بحر إيجة تابعة لأثينا، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، تنازلت إيطاليا عن جزر دوديكانيز، والبالغ عددها ١٢، لليونان عبر معاهدة باريس عام ١٩٤٧. وبعد غزو تركيا لقبرص عام ١٩٧٤ وتقسيمها إلى شطرين، تصاعدت التوترات أكثر في بحر إيجة عبر رفض الممثلون الاتراك السيادة الاقليمية لجزر اليونان، ولا سيما تلك الجزر التي تمنع تركيا من الوصول إلى قاع بحر إيجة، بغرض التنقيب عن النفط تحت الجرف القاري. رد رئيس وزراء اليونان في ذلك الوقت بالقول «إن السياسية الخارجية التركية دخلت مرحلة توسيعية جديدة» وخاصة عقب احتلال قبرص.

تبعاً للمعاهدات الدولية، فإن الجميع يتفق على أن سيادة اليونان على تلك الاراضي غير مشكوكة فيها، لكن أنقرة تستغل تفسير خاطئ لتلك المعاهدات، سيما من جهة الاشتراط أن تكون تلك الجزر منزوعة السلاح، لتدفع بطائراتها على الدوام بانتهاك المجال الجوي اليوناني فوق تلك الجزر. وهو نمط قد تكثف طوال السنوات الماضية وإلى هذه الحظة.

كان يهدف حزب العدالة والتنمية، مع اعتلاءه سدة الحكم في البلاد، إلى تسوية النزعات وفق معايير الاتحاد الأوربي، لا سيما تسوية النزعات مع اليونان. حيث أيد خطة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان عام ٢٠٠٤، التي كانت تنص على إعادة توحيد شطري قبرص وفق نموذج فيدرالي، بخلاف جلى التصريحات الصادرة من أنقرة في الوقت الحالي، التي تشدد على حل الدولتين.

هذا التحول الدراماتيكي في الخطاب يمكن اعتباره بأنه التوجه من النزعة الليبرالية صوب المركزية القومية المتطرفة. في ذلك الحين، كانت السلطات القبرصية بصدد تحديد المنطقة الاقتصادية الخاصة بها. لهذا الغرض استندوا إلى مبادئ اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، هذه المقاربة القانونية على وجه الخصوص ما تثير مخاوف منظريّ الوطن الأزرق، وذلك تحت مزاعم التضحية بالمصالح القومية التركية مقابل «عضوية مفترضة» في الاتحاد الاوروبي، وتبعاً لذلك، ضغطت أنقرة حينها على قبارصة الأتراك من أجل المطالبة بحقوقهم البحرية، لا سيما المنطقة الاقتصادية الخالصة بهم.

> **المغامرة التركية في البحر المتوسط بمثابة دق طبول الحرب مع الدول البحرية**

بموازاة ذلك، يرفض مناصري «الوطن الأزرق «خريطة إشبيلية»(كما تبين في الصورة أدناها) التي رسمتها عام ٢٠٠٠ جامعة إشبيلية في اسبانيا تحت رعاية الاتحاد الاوروبي، والتي تعتبر بمثابة الوثيقة الجغرافية الأهم لرسم الحدود البحرية في شرق المتوسط.

حيث تطرق كل من لويس سواريز ودي فيفيرو وكارل

لويس في بحثهم بعنوان» منظور جيوسياسي.. البحرية الاوروبية وتوسيع الاتحاد الأوروبي» إلى الحدود الشرقية البحرية لكل من اليونان وقبرص، وأشارت تلك الخريطة المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلى أحقية اليونان وسيادتها على الجزر، والتي تشمل منطقة اقتصادية خالصة بطول ٣٧٠ كلم. كما تشير الخريطة بأن حدود اليونان هي حدود الاتحاد الاوروبي، وجرفها القاري يبدأ من جزيرة «ميس» ويمتد جنوباً حتى منتصف البحر المتوسط. وفي هذه النقطة بالذات يزعم مناصريّ الوطن الازرق اليوم بأن أنقرة غير ملزمة لتطبيق بنود اتفاقية قانون البحار، كونها لم توقع عليها، وبالتالي، يجدر المطالبة بتحقيق نظام خاص وجديد للمنطقة، بما يتناسب مع الطموحات التركية الاستعمارية، بسبب تزايد أهمية الطاقة في البحر المتوسط.

> **التحول الدراماتيكي في الخطاب يمكن اعتباره بأنه توجه من النزعة الليبرالية صوب المركزية القومية المتطرفة**

الغطاء الجيوسياسي

فتح اكتشاف حقل غاز كبير «ساكاريا» في البحر الأسود شهية الجنرالات البحرية. انتهزت بدورها أنقرة التنافس الجيوسياسي بين روسيا والصين وحلف الناتو، لإعادة تأكيد مطالبها الإقليمية في شرق البحر المتوسط، باعتبارها منطقة توريد النفط والغاز الطبيعي، لا سيما بسبب تزايد الطلب الأوروبي على تنويع مصادر الطاقة التي تستخدمها موسكو كسلاح سياسي ضد الاتحاد الاوروبي.

ومع ذلك، فإن الفكرة التي تروجها السياسة الخارجية التركية ليست فقط استغلال هذه الموارد، ولكن أيضاً التحكم في ممرات العبور البحرية صوب أوروبا.

وتشكل هذه الطموحات جزءاً من رؤية جيوسياسية أوسع، إذ يرى مؤيدي الوطن الأزرق بأن هذه الفكرة ستؤدي دوراً مشابهاً لقناة السويس عبر ربط البحر المتوسط والشرق الأوسط بالمحيطين الهندي والهادئ، وبالتالي ستشكل نقطة عبور هامة لطرق التجارة عن طريق الشحن البحري الكبير العابر للقارات، والتي ستربط أوروبا بالمحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

لكن كل ذلك يمر من بوابة قبرص التي تقع في قلب المنطقة الاقتصادية الخالصة الي تطالب بها أنقرة.

يعتبر اللواء جهاد يايجي أن قبرص أهم جزيرة في المتوسط من الناحية الجيوسياسية والجيوستراتيجية، مشدداً أن قلب الشرق الأوسط سيكون منظماً حول قبرص، وخاصة سوريا ولبنان وإسرائيل والعراق ومصر. وعليه، يطالب منظريّ الوطن الأزرق بوجوب الدفاع عن المنطقة البحرية المستهدفة، وأن تكون الأساس للسياسة الخارجية، بحيث تدور في فلكها كل السياسات الداخلية المتعلقة بالسيادة والسياسات الخارجية التي تتحرك وفق منطق القوة والتوسع.

على ضوء ذلك، ستشكل المغامرة التركية في البحر المتوسط بمثابة دق طبول الحرب مع الدول البحرية المجاورة على الدوام، خاصة في ظل مساندة موسكو لمطالب حكومة اليمين المتطرف الحالي، ودخول كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على الخط بهدف دعم المطالب اليونانية والقبرصية. الأمر الذي يرجح وقوع صدامات عالمية طيلة السنوات القادمة جراء المزاعم الاستعمارية التركية، وهو ما سنفرد له حلقة خاصة في المادة القادمة.

البيان الختامي للمؤتمر التاسع لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

مواصلة النضال لحماية مكتسبات شعبنا وبناء سوريا الديمقراطية

تحت شعار (بروح حرب الشعب الثورية سندحر الاحتلال ونبني سوريا الديمقراطية) انعقد المؤتمر التاسع لحزبنا على مدار ثلاثة أيام بتاريخ ١٨-١٩ – ٢٠ حزيران ٢٠٢٢ بمشاركة ٧٠٠ عضو ممثلين عن تنظيمات الحزب وممثلياته داخل الوطن وخارجه، وبحضور ضيوف ممثلين عن الإدارة الذاتية والأحزاب السياسية ومجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية وحركة المجتمع الديمقراطي و مؤتمر ستار وممثلي المكونات المجتمعية والتنظيمات النسائية في شمال وشرق سوريا، وإبراق بطاقات التهاني من قبل أحزاب المعارضة السورية والأحزاب الكردستانية.

بعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء تم

> الانفتاح على الحوار مع السلطة في دمشق لإيجاد حل لكافة القضايا الوطنية في مقدمتها القضية الكردية

افتتاح المؤتمر بكلمات ألقتها الرئاسة المشتركة للحزب عائشة حسو وأنور مسلم، ثم تليت برقيات التهنئة، وبعد الانتهاء من الافتتاحية بدأت أعمال المؤتمر بقراءة تقرير المجلس العام للحزب ومجلس المرأة، وتم تقييم الوضع السياسي والتنظيمي ودور حزبنا ومهامه الوطنية والقومية في المرحلة السابقة واللاحقة.

تمت الإشـادة بأهمية انعقاد مؤتمرنا في ظل الظروف الحساسة والتاريخية التي تمر بها المنطقة والعالم برمته وبخاصة التهديدات التركية لمناطق شمال وشرق سوريا وخطرها الداهم على عموم منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على تعميق الأزمة السورية التي تدخل سنتها الـ١٢ والانسـداد الملحوظ في العملية السياسية السورية وصعوبة حلها ضمن مسارها السياسي وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة في مقدمتها القرار الدولي ٢٢٥٤.

كان لنبأ استهداف القيادي فرهاد ديريك من قبل الفاشية التركية واستشهاده وقعاً كبيراً على جميع أعضاء المؤتمر مؤكدين بانه سترتفع وتيرة النضال من قبلهم بروح ونضال الشهيد فرهاد ديريك، هذا الاستهداف يندرج ضمن إبادة ممنهجة تمارسها دولة الاحتلال التركي بحق عموم شعوب المنطقة في مقدمتهم الكرد متجاوزة بذلك كل القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بانتهاك سيادة الشعوب وأمن المنطقة واستقرارها.

اختتمت نقاشات المؤتمرين بجملة من النتائج تم التأكيد فيها على:

تجاوز النواقص والعراقيل التي حدّت من العملية التنظيمية من خلال انتقاد الأعضاء لأنفسهم على التقصير في أداء مهامهم وواجباتهم وفق حساسية المرحلة وما تتطلبه من قوة التنظيم والتحلي بروح المسؤولية والإرادة القوية، وهذا ما يستلزم صميمية التلاحم مع إرادة الشعب التي يستمد منها حزبنا قوته لمواجهة كافة الهجمات والسياسات، وحتمية اتخاذ حقيقة الشعب الثوري كمبدأ لنضال حزبنا لدحر الاحتلال وبناء سوريا الديمقراطية التعددية اللامركزية في نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا وحماية المكتسبات المتحققة بفضل تضحيات الشهداء ونضالات شعبنا.

كما قيّم أعضاء المؤتمر بأن السبيل الأمثل لحل الأزمة السورية يمر عبر الحوار البنّاء والواقعي، والتأكيد على تطوير التحالفات مع كافة قوى المعارضة الوطنية التي تؤمن بالحل الديمقراطي في سوريا، وفي الوقت نفسه الانفتاح على الحوار مع السلطة في دمشق لإيجاد حل لكافة القضايا الوطنية في مقدمتها القضية الكردية كقضية وطنية عادلة ضمن دستور ديمقراطي توافقي.

تطرق المؤتمر إلى استهداف الوجود الكردي وحركة حرية كردستان من قبل أنظمة الاستبداد المركزي والفاشية التركية وبتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ونهج الخيانة الممارس من قبله والمهدد

> العمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية والعمل على عقد مؤتمر وطني كردستاني

لمكتسبات الكرد برمتهم من ضمنها المتحققة في باشور كردستان/ إقليم كردستان العراق، وحيا المؤتمر المقاومة التاريخية التي تبديها قوات الدفاع الشعبي ووحدات المرأة الحرة- ستار لإفشال المرامي والمطامع التي تسعى لتحقيقها العثمانية الجديدة، بما يعرف بميثاقهم الملي.

واتخذ مؤتمرنا التاسع جملة من القرارات أهمها:

النضال من أجل تحقيق حرية القائد آبو الجسدية. والعمل على تطوير وعي الدفاع الذاتي والاقتصاد المجتمعي وحرب الشعب الثورية لدى أعضاء الحزب والشعب وتحرير الأراضي التي احتلتها الدولة التركية (عفرين وسري كانيه وكري سبي والمناطق السورية الأخــرى) ومناهضة المشروع الفاشي العنصري التركي في التغيير الديمغرافي الذي يريد تنفيذه في المناطق المحتلة، وترسيخ وتطوير الإدارة الذاتية وفق آليات السياسة الديمقراطية، وتوسيع وتطوير العمل الدبلوماسي وعقد علاقات مع الأطراف الدولية والإقليمية والمجتمعية، وتعزيز وتقوية ودعم قوات سوريا الديمقراطية.

**والعمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية والعمل على عقد مؤتمر وطني كردستاني. ومحاربة الحرب خاصة الممارسة من قبل الدولة التركية، ومناهضة كل المفاهيم السلطوية والممارسات ضد حرية المرأة والعنف ضدها. وتطوير تنظيم الشبيبة. وتطوير آلية الرقابة والمتابعة لكل أعمال الحزب. وإيلاء الاهتمام الأكبر بعوائل الشهداء.

وفي نهاية أعمال المؤتمر عاهد المؤتمرون بتصعيد نضالهم وفـاءً لقيم الشهداء . وعدّ الشهيد فرهاد ديريك رمزا لمقاومة ثورة ١٩ تموز ومثالاً للقائد الثوري المتواضع والفدائي المناضل حيث نسب المؤتمر له ولكل الشهداء، ليؤكد أعضاء على مواصلة النضال لتحقيق كافة أهداف الحزب وحماية مكتسبات شعبنا وإنهاء الاحتلال وبناء سوريا الديمقراطية، والعمل وفق فلسفة الامة الديمقراطية ونهج حرية المرأة وريادة الشبيبة.

وفي الختام تم انتخاب كل من آسيا عبد الله وصالح مسلم رئاسة مشتركة للحزب وانتخاب (١٤٥) عضواً للمجلس العام، بالإضافة إلى انتخاب (٧) أعضاء لهيئة الانضباط.

عاش المقاومة البطولية للقائد أوجلان

عاشت مقاومة شعبنا في عفرين وسري كانيه وتل أبيض/ كري سبي.

عاشت مقاومة حركة حرية كردستان.

عاش حزب الشهداء حزب الاتحاد الديمقراطي pyd

المجد و الخلود لشهدائنا

حزب الاتحاد الديمقراطي

٢٠ حزيران ٢٠٢٢

هل تهدد قوات سوريا الديمقراطية تركيا؟

كتب جيران أوزكان في مقال لصحيفة جيروزاليم بوست يوم السبت أن العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا هي من بين أسباب الحرب الأهلية الطويلة في البلاد واستمرار عدم الاستقرار الإقليمي.

بينما تواصل الولايات المتحدة الحديث عن «مخاوف تركيا الأمنية المشروعة»، فإن العدوان التركي في سوريا «لا علاقة له بأي تهديد أمني ملموس من الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES) أو قوات سوريا الديمقراطية (SDF)» كتب أوزجان. «بدلاً من ذلك، فإن الهجمات التركية على المنطقة هي حروب اختيارية - متجذرة في عداء استبدادي وعسكري لجميع أشكال التعبير السياسي والثقافي الكردي.»

يرتبط حل الأزمة السورية ارتباطًا مباشرًا بحل الصراع الكردي التركي، لكن الفرصة التي ظهرت قبل عملية نبع السلام التركية في عام ٢٠١٩ في شمال سوريا الذي يسيطر عليه الكرد والتي أدت إلى استمرار احتلال عفرين ضاعت، مع الولايات المتحدة. وأشار أوزجان إلى اختيار «عزل الوضع في شمال وشرق سوريا عن سياقه السياسي والتاريخي».

وفقًا لأوزجـان، يجب على واشنطن «معارضة أي تدخل تركي إضافي في سوريا بشكل لا لبس فيه» وفرض عقوبات على أنقرة إذا فعلت ذلك.

«لقد حان الوقت للولايات المتحدة أن تلتزم بحل لهذا الصراع بشكل نهائي - إن لم يكن لأنه الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، فعندئذ لأنه سيقضي على نقطة ألم كبيرة في الشرق الأوسط ويحرر الموارد التي وإلا ستستخدم في إدارة الأزمات التي يمكن تفاديها «.

أوزجـان هو الممثل الأمريكي لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد في تركيا، وعالم اجتماع، والمدير التنفيذي لمعهد السلام الكردي الذي تم تشكيله حديثًا.

مقتطفات من المقال:

لقد غزت تركيا واحتلت أراضي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES) مرتين في السنوات الأربع

الماضية وتهدد بفعل ذلك مرة أخرى.

لقد أدى غزوها لعفرين ورأس العين وتل أبيض إلى إطالة أمد الحرب في سوريا وساهمت في عدم الاستقرار الإقليمي، ومنحت داعش والجماعات الجهادية الأخرى فرصة جديدة للحياة، وأدت إلى انتهاكات خطيرة ومتفشية لحقوق الإنسان ضد المدنيين السوريين.

هجوم ثالث محتمل، يستهدف على الأرجح مدنًا رئيسية مثل منبج وكوباني والقامشلي، سيكون أسوأ. حذر مركز معلومات روجافا، وهو مؤسسة بحثية محلية، من أن مثل هذه العملية العسكرية يمكن أن تؤدي إلى نزوح ما يصل إلى مليون شخص وترك أولئك الذين بقوا دون الوصول إلى الموارد والبنية التحتية الحيوية.

التأكيد على خطورة ومأساة هذه النتائج هو حقيقة أنه يمكن الوقاية منها. يتركز عدم الاستقرار في شمال وشرق سوريا اليوم على الخطوط الأمامية للمنطقة التي غزتها تركيا ووكلائها من الجيش الوطني السوري خلال عملية نبع السلام في عام ٢٠١٩. لم تكن تركيا قادرة على السيطرة على هذه المنطقة إلا في المقام الأول. بسبب سلسلة من الإخفاقات الدبلوماسية الأمريكية.

لمنع عملية تركية جديدة، يجب فهم هذه الإخفاقات – والأفكار القديمة حول الصراعات الإقليمية التي تبررها – بالتفصيل.

على الرغم من الخطاب الأمريكي حول «المخاوف الأمنية المشروعة» لتركيا في المنطقة، فإن نهج تركيا العدواني تجاه شمال سوريا لا علاقة له بأي تهديد أمني ملموس من قبل AANES أو قوات سوريا الديمقراطية (SDF).

وبدلاً من ذلك، فإن الهجمات التركية على المنطقة هي حروب اختيارية – متجذرة في عداء استبدادي وعسكري لجميع أشكال التعبير السياسي والثقافي الكردي التي كانت السياسة الرسمية لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان منذ انهيار محادثات السلام بين الدولة و. حزب العمال الكردستاني في عام ٢٠١٥. سيكون تحقيق الاستقرار في شمال وشرق سوريا صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، دون حل سياسي للصراع التركي الكردي الأوسع.

> **لمنع عملية تركية جديدة، يجب فهم هذه الإخفاقات – والأفكار القديمة**

في الأشهر التي سبقت مباشرة عملية نبع السلام، كانت الظروف للجهود الجديدة للبحث عن حل تفاوضي أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى. كانت الولايات المتحدة منخرطة بشكل مباشر في حوار مع تركيا ومع قوات سوريا الديمقراطية. تم منح مؤسس حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان اجتماعات مع محاميه، مما سمح له بالتواصل مع العالم الخارجي – وهي فرصة استخدمها للدعوة إلى السلام في سوريا.

جميل بايك، الرئيس المشارك لاتحاد المجتمعات في كردستان (KCK) نشر مقالاً في صحيفة واشنطن بوست بعنوان، ببساطة، «الآن هو وقت السلام بين الكرد والدولة التركية. دعونا لا نضيعها «.

*احوال تركية

حسني محلي

كرد سوريا.. في خدمة من؟

بعد التهديدات التركية بالتوغل في الأراضي السورية شرق الفرات وغربه، بذريعة طرد مسلحي وحدات حماية الشعب الكردية من الشريط الحدودي مع تركيا، عاد الحديث من جديد عن حوارات كردية مع دمشق بهدف التصدي للجيش التركي في هجومه المحتمل.

ومع أن المعلومات ما زالت ضئيلة لجهة نتائج هذه الحوارات، إلا أن الجميع يعرف أن قرار هذه الوحدات لا يتخذ في القامشلي، بل في جبال قنديل، حيث قيادات حزب العمال الكردستاني التركي، الذي بات يسيطر على الحركة الكردية السورية بعد إقصائه الأحزاب والمنظمات والمجموعات الكردية الوطنية وغير الوطنية، بما فيها تلك الموالية لمسعود البرزاني؛ حليف الرئيس التركي رجب طيب إردوغان.

ومع المعلومات التي تتحدّث عن تأجيل العمل العسكري التركي بعد زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لأنقرة واعتراضه عليها، تراجعت في الوقت نفسه حدة التصريحات الكردية التي كانت تتحدّث عن ضرورة العمل العسكري المشترك مع الجيش السوري، وهو ما يعكس تناقضات القيادات الكردية بشقّيها: السوري أولاً، والتركي ثانياً. والشق الثاني هو الأهم بغياب إرادة

> **السؤال الأهم هو: لماذا تتخذ القيادات الكردية هذه المواقف المتناقضة؟**

الطرف الأول في اتخاذ القرارات التي تخدم الشارع الكردي السوري أولاً، والدولة السورية تالياً بتوجهاتها الجديدة إلى الحل الشامل لما يسمى القضية الكردية، فقيادات قنديل التي غادرتها بسبب القصف التركي المتوالي ترى في مسلحي وحدات حماية الشعب الكردية، وأغلبيتهم الساحقة من السوريين، ورقة مهمة تساوم بها كل الأطراف الإقليمية والدولية بعد انتكاسات الحزب المسلحة في تركيا.

وقد نجح الجيش وقوات الأمن التركيان المدعومان بآلاف المليشيات الكردية الموالية لها في إنزال ضربات مؤثرة في مسلحي حزب العمال الكردستاني، بعد أن استخدم الجيش طائراته المسيرة بكثرة، في جنوب شرقي البلاد وشمالي العراق، وعلى طول الحدود التركية مع العراق وإيران وسوريا.

قيادات قنديل وبغياب زعيمها عبد الله أوجلان المسجون منذ شباط/فبراير عام ١٩٩٩، يبدو أنها قد نسيت أو تناست أن من اختطف أوجلان من العاصمة الكينية نيروبي وسلّمه إلى تركيا، هو الاستخبارات الامريكية بالتنسيق مع الموساد الإسرائيلي.

كما أنها نسيت أو تناست كيف ارتعشت خوفاً، عندما قال الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في ٢٩آذار/مارس من عام ٢٠١٨»إن القوات الامريكية ستغادر سوريا قريباً جداً، وتترك الأطراف الأخرى تهتم بالأمر»، وقصد بذلك الحرب على داعش ثمّ التهديدات التركية باجتياح المنطقة. وهي نسيت كذلك أو تناست أن ترامب هو الذي أشعل الضوء الأخضر للرئيس إردوغان، الذي أمر الجيش التركي بالتوغّل، شرق الفرات، في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩، (وهو نفس اليوم الذي غادر فيه أوجلان سوريا قبل ١٩ عاماً بعد أن بقي فيها ١٥ عاماً)، لتسيطر على الشريط الحدودي، بين تل أبيض ورأس العين (نحو ١٠٠ كلم) وتطرد المسلحين الكرد من المنطقة.

ونسيت كذلك أو تناست أن الجيش التركي كاد يسيطر على الشريط الحدودي السوري مع تركيا سيطرة كاملة، شرق الفرات، لولا تدخّل موسكو وإرسال القوات الروسية إلى المنطقة، وتسيير دوريات مشتركة مع الجيش التركي في المنطقة.

وهي أيضاً نسيت أو تناست أنها السبب في اجتياح الجيش التركي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٨ منطقة عفرين والسيطرة عليها تماماً، بعد أن رفضت التنسيق والعمل المشترك مع الجيش السوري لمنع الجيش التركي من القيام بمثل هذا الاجتياح.

ولم تستخلص كذلك الدروس اللازمة من حواراتها مع الرئيس إردوغان بهدف حل المشكلة الكردية في تركيا وسوريا معاً، إذ أخفقت كل هذه الحوارات، ليس في حل المشكلة الكردية وحسب، بل في تخلية سبيل

قيادات قنديل، قد نسيت كيف نسقت مع أنقرة للعمل المشترك

زعيم الحزب، عبد الله أوجلان، وهو في سجن انفرادي في جزيرة إيمرالي القريبة من إسطنبول.

ولم يكتف إردوغان بذلك، بل أمر بوضع الزعيمين المشتركين لحزب الشعوب الديمقراطي (الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني) صلاح الدين دميرطاش، وفيكان يوكساكداغ، وعدد آخر من قيادات الحزب، ورؤساء البلديات والآلاف من أنصار وأتباع وكوادر الحزب في السجون على الرغم من سيطرة هذا الحزب على الشارع الكردي.

وتبيّن استطلاعات الرأي أنه قد يحصل على ١٢٪ من مجموع أصوات الناخبين في تركيا، وعددهم نحو ٦٠ مليوناً.

وعودة إلى مواقف قيادات قنديل، يبدو أيضاً أنها قد نسيت أو تناست كيف نسّقت مع أنقرة للعمل المشترك، ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، حيث زار زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري صالح مسلم تركيا مرات عدة، والتقى القيادات التركية التي طلبت إليه التمرّد على دمشق، فرفض ليكون ذلك الموقف الإيجابي الوحيد له ولرفاقه، ولكن بعد أن جاءت القوات الامريكية إلى شرق الفرات لتساعدهم في حربهم على داعش، وهو ما استغلته القيادات المذكورة لتدخله في حساباتها الخاصة، التي اعتقدت أنها ستساعدها في إقامة كيان كردي مستقل شرق الفرات.

وأياً كانت التسمية خصوصاً بعدما سارع عدد من العواصم الغربية ولا سيما باريس، وبرلين، ولندن، بل وحتى «تل أبيب» لدعمها وفق حساباتها الخاصة، ومنها تشجيع قيادات «قسد» الكردية على تكريد المنطقة، وتطهيرها عرقياً بسكوت وتواطؤ من القيادات العربية في «قسد». ومن دون أن تستذكر القيادات المذكورة مواقف واشنطن والعواصم الغربية، التي اعترضت على استفتاء مسعود البرزاني على استقلال كردستان العراقي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٧، وهو ما اعترض عليه إردوغان «الحليف الإستراتيجي للبرزاني».

ويبقى السؤال الأهم وربما الوحيد: لماذا اتخذت وتتخذ القيادات الكردية كل هذه المواقف المتناقضة؟ ولماذا لا تستخلص الدروس اللازمة من كل أخطائها، ومن تاريخ الحركة الكردية في تركيا وسوريا والعراق بل ومن إيران كذلك؟

يتذكر الجميع كيف كان الكرد وما زالوا ورقة تلوّح بها الأطراف الخارجية في تآمرها على دول المنطقة التي دعمت كرد الدول الأخرى، فيما حاربت كردها داخل حدودها. كما استعدى الكرد بعضهم بعضاً في هذه الدول الأربع، ودخلوا في صراعات مسلحة ودموية فيما بينهم، تارة من أجل المصالح والسلطة، وتارة أخرى خدمةً لأطراف خارجية، كما هي الحال في تحالف مسعود البرزاني مع أنقرة، تارة ضد الراحل جلال

> عسى أن يستخلص حكام دول المنطقة الدروس الكافية من كل ما عاشته وتعيشه المنطقة عموماً

الطالباني، وتارة أخرى ضد حزب العمال الكردستاني التركي وزعيمه عبد الله أوجلان. ومن دون أن يخطر في بال البرزاني وأمثاله، أن العواصم الإقليمية والغربية لم تفكر، ولن تفكر في حقوق الكرد، بل استخدمتهم وتستخدمهم وستستخدمهم إلى الأبد لتحقيق أهدافها الخبيثة، التي تستهدف دول المنطقة وشعوبها برمتها، وفي مقدمهم الكرد، ومعهم العرب، والفرس، والأتراك، وغيرهم.

وهذا ما تحقّق للعواصم الغربية والإقليمية بفضل الدور الذي أداه ويؤديه الكرد في العراق، والآن في سوريا التي لولا تآمر القيادات الكردية (الماركسية سابقاً) في شرقها مع المحتل الامريكي والأوروبـي، لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في المنطقة وسوريا خصوصاً، ولولاها لما تذرعت تركيا بهم لتتوغل في الشمال السوري وتسيطر على ٩٪ من مجمل الأرض السورية.

كذلك فإن الواقع المفروض شرق الفرات بدعم امريكي، هو مبرّر كافٍ لأنقرة لتبقى في المناطق التي تسيطر عليها قواتها بالتنسيق والتعاون مع عشرات الآلاف من مسلحي ما يسمّى «الجيش الوطني» المعارض و»النصرة» وحليفاتها الإرهابية.

وتتحدث المعلومات هنا باستمرار عن حسابات تركية للاستفادة منهم حين اللزوم ضد الكرد، سواء في داخل تركيا أو في الشّمال السوري، وقد يكون ذلك ما قصده ترامب عندما قال في آذار/مارس عام ٢٠١٨ «سنغادر سوريا ونترك الأطراف الأخرى تهتم بالأمر فيما بينها». وفي اتصاله الهاتفي بإردوغان في ٢٤ من كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٨ قال: «لقد أنهينا مهمتنا وسوف ننسحب من هناك وسوريا كلها لك»!

ويبقى الرهان في جميع الحالات على التطورات المحتملة ليس في سوريا فقط وتوتّراتها مع تركيا، بل على الخريطة السياسية التي يراهن البعض عليها كنتيجة لزيارة الرئيس بايدن للسعودية في ١٥ من الشهر المقبل، ولقائه زعماء الخليج، ومصر، والأردن، والعراق، وهو ما سينعكس مباشرة على مجمل معطيات المنطقة، وأهمها: الملف النووي الإيراني، والوضع في سوريا وانعكاسات ذلك على كل الحسابات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فعسى ألا يكون الكرد مادتها الحارقة، التي ستحرقهم، وتحرق كل الذين عاشوا ويعيشون معهم منذ مئات السنين بكل أيامهم الحلوة والمرة. وعسى أن يستخلص حكام دول المنطقة بدورهم، وخصوصاً في سوريا والعراق وإيران الدروس الكافية من كل ما عاشته، وتعيشه دولهم والمنطقة عموماً، ويسدوا الطريق على الأعداء الذين يعرفهم الجميع، وخصوصاً الكرد ومنذ أكثر من مئة سنة على الأقل!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

هنري كيسنجر:

فـي سفـوح حـرب بـاردة

العالم مقبل على فترة غاية في الصعوبة

صحيفة(صنداي تايمز) -نيال فيرغسون :

ولد هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger في ألمانيا باسم هينز ألفريد كيسنجر في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٢٣. وهو سياسي امريكي، ودبلوماسي، وخبير استشاري جيوسياسي، شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي الامريكي في ظل حكومات الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد.

وهو لاجئ يهودي هرب مع عائلته من ألمانيا النازية إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٣٨، وأصبح مستشار الأمن القومي الامريكي في العام ١٩٦٩ ووزير الخارجية الامريكي في العام ١٩٧٣.

بسبب إجراءاته في التفاوض لوقف إطلاق النار في فيتنام، حصل كيسنجر على جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٧٣ في ظل ظروف مثيرة للجدل، حيث استقال عضوان من اللجنة احتجاجًا على منحه الجائزة.

وسعى كيسنجر لاحقًا، ومن دون جدوى، إلى إعادة الجائزة بعد فشل وقف إطلاق النار.

مارس كيسنجر الواقعية السياسية، حيث لعب دورًا بارزًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٧. خلال هذه الفترة، كان رائدًا في سياسة الانفراج الدولي مع الاتحاد السوفياتي، ونسق افتتاح العلاقات الامريكية مع جمهورية الصين الشعبية، وانخرط في ما أصبح يُعرف باسم دبلوماسية الوسيط المتنقل في الشرق الأوسط لإنهاء حرب تشرين الأول (أكتوبر)، والتفاوض على اتفاقيات باريس للسلام، وإنهاء التدخل الامريكي في حرب فيتنام.

ارتبط كيسنجر أيضًا بسياسات مثيرة للجدل مثل تورط الولايات المتحدة في العام ١٩٧٣ في انقلاب تشيلي، وإعطاء "الضوء الأخضر" إلى المجلس العسكري في الأرجنتين لحربهم القذرة، ودعم الولايات المتحدة لباكستان خلال حرب بنغلاديش على الرغم من الإبادة الجماعية التي ارتكبتها باكستان بحق بنغلادش.

بعد تركه الحكومة، أسس "شركاء كيسنجر"، وهي شركة استشارات جيوسياسية دولية. كتب كيسنجر أكثر من اثني عشر كتابًا في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية.

ما يزال كيسنجر شخصية مثيرة للجدل والاستقطاب في السياسة الامريكية، حيث أُدين هو ونيكسون كمجرمي حرب من قبل العديد من الصحفيين والناشطين السياسيين والمحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن تبجيله باعتباره وزيرًا للخارجية الامريكية ذا تأثير فعال من قبل العديد من علماء العلاقات الدولية البارزين.

كيسنجر هو العضو الوحيد في حكومة نيكسون الذي ما يزال على قيد الحياة.

فيما يلي، يتحدث رجل الدولة في فترة الحرب الباردة عن بوتين، والصين، ولحظة الخطر الجديدة التي نواجهها راهنًا.

كيف يمكن تجنب حرب عالمية أخرى؟

بلغ هنري كيسنجر سن التاسعة والتسعين في ٢٧ أيار (مايو). وكان قد وُلد في ألمانيا في ذروة تضخم فايمار، ولم يكن قد بلغ العاشرة من العمر عندما وصل هتلر إلى سُدة السلطة، وكان عمره ١٥ عامًا فقط عندما وصل هو وعائلته كلاجئين إلى مدينة نيويورك.

ولعل من المدهش بشكل أو بآخر أن يترك وزير الخارجية الامريكي السابق وعملاق الجغرافيا السياسية هذا منصبه قبل ٤٥ عامًا.

بينما يتجه نحو بلوغ قرن من العمر، لم يفقد كيسنجر أيًا من القوة النارية الفكرية التي ميزته عن غيره من أساتذة السياسة الخارجية والممارسين من أجياله والأجيال اللاحقة.

في الوقت الذي أمضيته في كتابة المجلد الثاني من سيرته الذاتية، لم ينشر كيسنجر كتابًا واحدًا، بل اثنين -الأول تشارك في تأليفه مع الرئيس التنفيذي السابق لشركة "غوغل"، إريك شميدت، وعالم الحاسوب دانييل هوتنلوشير، حول الذكاء الاصطناعي، والثاني مجموعة من ست دراسات حالة في السيرة الذاتية عن القيادة.

التقينا في معتكفه الريفي، في أعماق غابات كونيتيكت، حيث قضى هو وزوجته نانسي معظم وقتهما منذ ظهور "كوفيد". وكانت للوباء تأثيراته عليهما.

كانت هذه هي المرة الأولى منذ ٤٨ عامًا من الزواج التي يركنُ فيها الدكتور كيسنجر دائم التجوال إلى توقف قسري. ومقطوعاً عن إغراءات مطاعم مانهاتن ومآدب بكين، فقد باوندات من وزنه. وعلى الرغم من أنه يمشي بعصا،

ويعتمد على سماعات أذن للمساعدة، ويتحدث ببطء أكثر من "ضفدع " بنغمته الجهيرة التي لا تخطئها الأذن، إلا أن ذهنه ما يزال متوقداً مثل أي وقت مضى.

كما لم يفقد كيسنجر أيضاً موهبته في إغضاب الأساتذة الجامعيين الليبراليين والطلاب التقدميين أو "المستيقظين" الذين يسيطرون على هارفارد، الجامعة التي بنى فيها سمعته كعالم ومفكر عام في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

كان على كل وزير خارجية ومستشار للأمن القومي (أول منصب شغله كيسنجر في الحكومة) أن يختار بين الخيارات السيئة والأسوأ. في العام الماضي، تخلى أنتوني بلينكين وجيك سوليفان، اللذان يشغلان هذه المناصب حاليًا، عن الشعب الأفغاني لطالبان، وهذا العام يصبان أسلحة بقيمة عشرات المليارات من الدولارات في منطقة الحرب التي هي أوكرانيا.

وبطريقة ما، لا تثير هذه الإجراءات نفس نوع الانتقاد والذم اللذين توجها إلى كيسنجر على مر السنين بسبب دوره في أحداث مثل حرب فيتنام (جاء قدر يُعتد به من النقد أيضًا من اليمين، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة تمامًا).

ولا شيء يمكن أن يوضح قدرته على إثارة غضب اليسار واليمين على حد سواء أفضل من الجدل الذي أثاره خطابه القصير في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٣ أيار (مايو) الماضي.

كان "هنري كسينجر: على أوكرانيا أن تعطي أراضي لروسيا" هو عنوان صحيفة "التغراف" الرئيسي، وهو ما أثار عدداً مساوياً تقريباً من التغريدات الغاضبة من التقدميين الذين أضافوا ألوان أوكرانيا الزرقاء والصفراء إلى أحدث نسخة من "علم الفخر"، ومن المحافظين الجدد الذين ينادون بانتصار أوكراني وتغيير النظام في موسكو.

وفي رد لاذع، اتهم الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، كيسنجر بتفضيل استرضاء روسيا الفاشية على غرار ما حدث في العام ١٩٣٨.

كان الشيء الأكثر غرابة في هذه الضجة هو أن كيسنجر لم يقل شيئًا من هذا القبيل. في جداله بأن نوعًا من السلام يجب أن يتم التفاوض عليه في نهاية المطاف، صرح ببساطة بأن "الخط الفاصل (بين أوكرانيا وروسيا) يجب أن يكون عودة إلى الوضع السابق" -أي خط الحدود قبل ٢٤ شباط (فبراير)، عندما كانت أجزاء من دونيتسك ولوهانسك تحت سيطرة الانفصاليين الموالين لموسكو وكانت شبه جزيرة القرم جزءًا من روسيا، كما كان الحال منذ العام ٢٠١٤.

وكان هذا ما قاله زيلينسكي نفسه في أكثر من مناسبة، على الرغم من أن بعض المتحدثين الأوكرانيين طالبوا مؤخرًا بالعودة إلى حدود ما قبل ٢٠١٤.

ليست مثل هذه التفسيرات الخاطئة بالشيء الجديد على كيسنجر. عندما كان يحاول إقناع باراك أوباما بالانسحاب من أفغانستان، أقام نائب الرئيس آنذاك، جو بايدن، تشابهًا مؤسفًا مع الرئيس الامريكي السابق الموصوم، ريتشارد نيكسون. وقال للدبلوماسي المخضرم ريتشارد هولبروك: "علينا أن نكون في طريقنا إلى الخروج، أن نفعل ما فعلناه في فيتنام". ورد هولبروك، الممثل الخاص لأوباما في أفغانستان وباكستان: "أعتقد أن لدينا التزامًا معينًا تجاه الناس الذين وثقوا بنا". وكان رد بايدن كاشفاً: "تباً لهذا". ويقال أنه قال لهولبروك: "ليس علينا أن نقلق بهذا الشأن. لقد فعلنا ذلك في فيتنام. وقد أفلت به نيكسون وكيسنجر".

ومع ذلك، كان الواقع، مرة أخرى، مختلفًا تمامًا. في تلك الآونة رفض نيكسون وكيسنجر كليًا فكرة التخلي عن جنوب فيتنام وتركه لمصيره بينما كان المتظاهرون المناهضون للحرب يحثونهما على ذلك في العام ١٩٦٩.

وبدلاً من ترك كل شيء والهرب، سعيًا إلى تحقيق "سلام مشرف". وكانت استراتيجيتها المتمثلة في "الفتنمة" في الواقع نسخة مما تفعله الولايات المتحدة في أوكرانيا اليوم: توفير الأسلحة حتى يتمكن البلد من الكفاح من أجل الحفاظ على استقلاله، بدلاً من الاعتماد على وجود الجنود الامريكيين على الأرض.

سوف تستغرب تلك الأنواع من الناس في هارفارد ويبل أكثر عندما يرون نيكسون واحداً من النماذج الستة في كتاب كيسنجر عن "القيادة"، حيث يقف كتفاً لكتف مع كونراد أديناور، وشارل ديغول، والرئيس المصري السابق أنور السادات، وأول رئيس وزراء لسنغافورة، لي كوان يو، ومارغريت تاتشر (التي سيجعل إدراجها جماعة أكسفورد وكيمبردج يستغربون أيضًا).

سألتُ كيسنجر كيف يستحق نيكسون -الرئيس الوحيد الذي أُجبر على الاستقالة- فصلاً لنفسه في كتاب عن القيادة. ألا يشكل دراسة حالة عن كيفية عدم القيادة؟

وبدأ كيسنجر بالحكم المقتضب على ووترغيت الذي قدمه برايس هارلو، رجل الاتصال المتمرس في واشنطن الذي كان رجل اتصال نيكسون بالكونغرس: "دخل أحمق ملعون ما إلى المكتب البيضاوي وفعل كما قيل له" – بمعنى أن أحداً ما أخذ كلام نيكسون بشكل حرفي للغاية.

"كاقتراح عام"، يقول كيسنجر:

"يدين المساعدون لمبادئهم في السياسة بأن لا يقعوا لتصريحات عاطفية (حول) أشياء تعرف أن (القادة) ما كانوا ليفعلوها عند بذل المزيد من التفكير الإضافي".

كانت هناك عدة مرات، في حمأة اللحظة، أو لإقناع الرفقة الحاضرة، كان نيكسون يعطي أوامر شفهية مفرطة. وقد تعلم كيسنجر بسرعة أن لا يتصرف عند كل مرة أمره فيها نيكسون بـ"قصف أحد ما حتى يخرج منه الجحيم".

"إنك إذا نظرت إلى ووترغيت"، يقول كيسنجر، "فقد كانت حقًا سلسلة من التجاوزات" -بدءًا باقتحامات مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي المنافس، التي أمرت بها الحملة لإعادة انتخاب نيكسون في العام ١٩٧٢.

وجاءت هذه التجاوزات عندئذٍ "مع تلك التجاوزات في أحد التحقيقات. اعتقدت حينها – وأعتقد الآن- أنها كانت تستحق التوبيخ فقط؛ لم تتطلب العزل من المنصب".

من وجهة نظر كيسنجر، كانت ووترغيت كارثة لأنها دمرت استراتيجية السياسة الخارجية البارعة التي ابتكرها هو ونيكسون لتقوية موقف الولايات المتحدة، التي كانت تخسر الحرب الباردة بالفعل عندما جاءا إلى السلطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩.

ويتذكر كيسنجر:

"كان لدينا تصميم رائع. أراد (نيكسون) إنهاء حرب فيتنام بشروط مشرفة... أراد أن يمنح التحالف الأطلسي توجهاً استراتيجياً جديداً. وقبل كل شيء أراد تجنب الصراع (النووي مع الاتحاد السوفياتي) من خلال سياسة الحد من التسلح.

"وبعد ذلك كان هناك لغز الصين غير المكتشف. أعلن (نيكسون) منذ يومه الأول أنه يريد الانفتاح على الصين. لقد فهم أن هذه كانت فرصة استراتيجية؛ أن خصمين للولايات المتحدة كانا في صراع مع بعضهما البعض" -في إشارة إلى الحرب الحدودية التي اندلعت بين الاتحاد السوفياتي والصين في العام ١٩٦٩، بعد أن كانت أكبر قوتين شيوعيتين قد انقسمتا حول قضايا أيديولوجية قبل ثماني سنوات.

"باسمه ونيابة عنه، أعطيت تعليمات لمحاولة جعل أنفسنا أقرب إلى الصين وروسيا أكثر مما كانتا لبعضهما بعضا".

هذه الاتجاهات، كما يقول، كانت تتجمع معاً في العام السابق لاندلاع فضيحة ووترغيت.

"بحلول نهاية (رئاسة نيكسون) كان هناك سلام في فيتنام مشرف في شروطه ومستدام برعاية رئيس كان يتمتع بدعم داخلي.

وقد أعدنا صياغة سياسة الشرق الأوسط"، بطرد السوفيات بشكل فعلي من المنطقة وتكريس الولايات المتحدة كوسيط للسلام بين العرب والإسرائيليين.

"انفتحنا على الصين و(تفاوضنا على الحد من الأسلحة الاستراتيجية) مع روسيا.

ولكن للأسف، تفكك الدعم المحلي. وبدلاً من استغلال هذه الفرص، أجبرتنا كارثة نيكسون المحلية على مجرد التماسك فحسب".

كان نيكسون الذي يظهر في كتاب "قيادة" كيسنجر شخصية مأساوية -استراتيجي معلِّم، والذي لم يقتصر تستر عديم الضمير على جريمة فريق حملة إعادة انتخابه على تدمير رئاسته فحسب، بل حكم أيضًا على فيتنام الجنوبية بالدمار.

ولم يكن هذا كل شيء. يقترح كيسنجر أن الهزيمة في فيتنام هي التي وضعت الولايات المتحدة في دوامة انحدارية من الاستقطاب السياسي.

يكتب كسينجر

أن "الصراع قد أنتج أسلوباً للنقاش العام الذي يتم إجراؤه بشكل متزايد على الدوافع والهويات السياسية أكثر من الجوهر.

وحل الغضب محل الحوار كطريقة للمواصلة الخلافات، وأصبح الخلاف صراع ثقافات".

سألته عما إذا كانت الولايات المتحدة منقسمة اليوم أكثر مما كانت عليه في وقت فيتنام.

أجاب: "نعم، أكثر بلا حدود".

أطلب منه، ذاهلاً، أن يشرح بالتفصيل. ويقول :

في أوائل السبعينيات، كانت ما تزال هناك إمكانية للتعاون بين الحزبين. كانت المصلحة الوطنية مصطلحًا ذا معنى، ولم يكن بحد ذاته موضوعًا للنقاش.

لقد انتهى ذلك. الآن تواجه كل إدارة جديدة عداءً مستمراً من المعارضة وبطريقة مبنية على أسس مختلفة... يدور الجدل غير المعلن -وإنما الحقيقي للغاية في امريكا الآن- حول ما إذا كانت القيم الأساسية لامريكا صالحة"، وهو ما يقصد كسينجر به المكانة المقدسة للدستور وسيادة الحرية الفردية والمساواة أمام القانون.

يتجنب كيسنجر، الجمهوري منذ الخمسينيات، الإعلان صراحةً عن وجود عناصر في اليمين الامريكي يبدو أنها تشكك في هذه القيم الآن. لكن من الواضح أنه ليس متحمسًا لمثل هذه الأنماط الشعبوية الآن أكثر مما كان عليه في أيام باري جولد ووتر، المرشح الرئاسي في الستينيات الذي كان مدافعًا قويًا عن الفردانية ومعاديًا شرسًا للشيوعية.

في اليسار التقدمي، على حد قوله، يجادل الناس الآن بأنه "ما لم يتم قلب هذه القيم الأساسية رأساً على عقب، وتغيير مبادئ (تنفيذها)، فإنه ليس لدينا أي حق أخلاقي حتى في تنفيذ سياستنا الداخلية، ناهيك عن سياستنا الخارجية".

وهذه "ليست وجهة نظر شائعة حتى الآن، لكنها خبيثة بما يكفي لدفع كل شيء آخر في اتجاهها ومنع توحيد السياسات... إنها (وجهة نظر) تعتنقها مجموعة كبيرة من مجتمع المثقفين، وربما تهيمن على كل الجامعات والكثير من مؤسسات الإعلام".

أسأل: "هل يستطيع أي قائد إصلاح هذا"؟

"ما يحدث إذا كان لديك انقسامات لا يمكن جَسرُها هو أحد أمرين. إما أن ينهار المجتمع ولا يعود قادرًا على تنفيذ مهامه تحت أي قيادات، أو أنه يتسامى عليها ويتجاوزها..."

"هل يحتاج الأمر إلى صدمة خارجية أو عدو خارجي"؟

"هذه إحدى الطرق للقيام بذلك. أو أنها يمكن أن تكون لديك أزمة محلية لا يمكن السيطرة عليها".

أعود به إلى أقدم القادة المذكورين في كتابه، كونراد أديناور، الذي أصبح في العام ١٩٤٩ أول مستشار لألمانيا الغربية.

في اجتماعهما الأخير –لأن كيسنجر كان، بطبيعة الحال، يعرف الستة شخصيًا– سأل أديناور: "هل ما يزال أي قادة قادرين على ممارسة إدارة سياسة حقيقية بعيدة المدى؟ هل القيادة الحقيقية ما تزال ممكنة اليوم"؟ هذا هو بالتأكيد السؤال الذي ما يزال يطرحه كيسنجر نفسه، بعد نحو ستة عقود لاحقاً.

لقد أصبحت القيادة أكثر صعوبة، كما يقول، "بسبب المزيج من الشبكات الاجتماعية والأساليب الجديدة للصحافة والإنترنت والتلفزيون، وكلها تركز الانتباه على المدى القصير".

وهذا يقودنا إلى وجهة نظره المميزة جدًا في القيادة. القاسم المشترك بين مجموعته من القادة هو خمس صفات: كانوا رواة للحقائق الصعبة؛ كانت لديهم رؤية وكانوا جريئين؛ لكنهم كانوا أيضًا قادرين على قضاء الوقت بمفردهم، في عزلة؛ ولم يكونوا يخشون أن يكونوا تقسيميين.

"يجب أن تكون هناك لحظة ما للتأمل في حياة القائد"، كما يقول، مشيرًا إلى الوقت الذي أمضاه أديناور في المنفى الداخلي في ألمانيا النازية؛ والوقت الذي أمضاه ديغول كسجين لدى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى؛ والسنوات التي قضاها نيكسون في الحياة البرية في منتصف الستينيات بعد أن خسر محاولاته للوصول إلى منصب الرئاسة وحاكم كاليفورنيا؛ وسجن السادات عندما كانت مصر ما تزال تحت السيطرة البريطانية.

وتدور بعض المقاطع الأكثر لفتًا للانتباه في الكتاب حول فترات العزلة هذه. كتب ديغول: "يجب أن تصبح السيطرة على النفس نوعًا من العادة؛ من رد الفعل الأخلاقي الذي يجلبه التدريب الدائم للإرادة خاصة في أصغر الأشياء: اللباس، والمحادثة، والطريقة التي يفكر بها المرء".

في العام ١٩٣٢، حدد الرئيس الفرنسي المستقبلي، شارل ديغول، "الانضباط الذاتي المستمر" بأنه ثمن القيادة –"تحمّل المخاطر باستمرار، والصراع الداخلي الدائم.

وسوف تختلف درجة المعاناة باختلاف مزاج الفرد؛ لكنها لا بد أن يكون معذِّبة بما لا يقل عن جُبَّة شعر الجمل الخشنة التي يرتديها التائب". كان ديغول الداخلي رجلاً شديد التعاطف، كما أظهر حبه لابنته آن، التي كانت مصابة بمتلازمة داون. لكن ديغول الخارجي كان صارمًا، منعزلاً، ومعاديًا حتى للحلفاء.

ننتقل إلى مارغريت تاتشر، التي من الواضح أن كيسنجر يكن لها مشاعر المودة والاحترام. في مرحلة مبكرة من حرب فوكلاند، وبعد أن قدم لها وزير الخارجية البريطاني، فرانسيس بيم، إيجازاً عن الوضع، سألها كيسنجر عن شكل الحل الدبلوماسي الذي تفضله.

"لن تكون لدي أي تسوية!" أرعدت تاتشر. "كيف يمكنك يا صديقي القديم؟ كيف يمكنك أن تقول هذه الأشياء؟".

"كانت غاضبة للغاية"، يتذكر كيسنجر. "لم يطاوعني قلبي لأشرح أن الفكرة لم تكن لي وإنما لكبير دبلوماسييها".

أقترِحُ أن رئيس وزراء المملكة المتحدة الحالي، بوريس جونسون، يمثل تقريبًا عكس القائد كما يعرِّفه كيسنجر. من المؤكد أنه لم يكن هناك الكثير من الانضباط الذاتي المستمر الذي وصفه ديغول في داونينغ ستريت مؤخرًا.

ومرة أخرى، أدهشتني إجابة كيسنجر:

"فيما يتعلق بالتاريخ البريطاني، كانت لديه مسيرة مهنية مذهلة -بشأن تغيير اتجاه بريطانيا في أوروبا، الذي سيتم إدراجه بالتأكيد كواحد من التحولات المهمة في التاريخ".

"ولكن غالبًا ما يحدث أن الأشخاص الذين يكملون مهمة عظيمة لا يمكنهم تطبيق خصائصهم على تنفيذها، كيفية إضفاء الطابع المؤسسي عليها".

وبالانتقال إلى مناقشة قادة اليوم بشكل عام، يضيف: "لن أقول الحقيقة إذا قلت إن مستوى (القيادة) مناسب لحجم التحدي".

أعارضه بقول إننا بالتأكيد رأينا الأستاذية في القيادة في شخص رئيس أوكرانيا، الشخصية غير المتوقعة لممثل كوميدي تحول إلى بطل حرب.

رئيس بالصدفة

يوافق كيسنجر: "لا شك في أن زيلينسكي قد أدى مهمة تاريخية. إنه يأتي من خلفية لم تظهر قط في القيادة الأوكرانية في أي فترة من التاريخ" -في إشارة إلى أن زيلينسكي يهودي مثل كيسنجر.

"لقد كان رئيسًا بالصدفة بسبب الإحباط من السياسة الداخلية. ثم ووجه بمحاولة روسيا لإعادة أوكرانيا إلى موقع التبعية والخضوع الكلي. وقد حشد دولته ورأي العالم خلفها بطريقة تاريخية. هذا هو إنجازه العظيم".

ومع ذلك، يبقى السؤال، "هل يمكنه الحفاظ على ذلك في صنع السلام، وخاصة السلام الذي ينطوي على بعض التضحية المحدودة؟".

أسأل عن أفكاره حول خصم زيلينسكي، الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي التقى به في مناسبات عديدة، تعود في تاريخها إلى لقاء حدث بالصدفة في أوائل التسعينيات، عندما كان بوتين نائب عمدة سان بطرسبرج.

يقول كيسنجر: "اعتقدت أنه محلل عميق متفكر، استنادًا إلى اعتناق نظرة إلى روسيا كنوع من الكيان الصوفي الذي أبقى نفسه متماسكاً عبر ١١ منطقة زمنية بنوع من الجهد الروحي.

وفي هذه الرؤية، لعبت أوكرانيا دورًا خاصًا. جاء السويديون والفرنسيون والألمان عبر تلك المنطقة (عندما غزَوا روسيا) وهُزموا جزئيًا لأنها أرهقتهم. هذه هي وجهة نظره (بوتين)".

ومع ذلك، فإن هذه النظرة تتعارض مع تلك الفترات من تاريخ أوكرانيا التي ميزتها عن الإمبراطورية الروسية. يقول كيسنجر إن مشكلة بوتين هي أنه "رئيس دولة آخذة في التدهور"، وأنه "فقد حسّه بالتناسب في هذه الأزمة". ليس هناك "عذر" لما فعله هذا العام.

يذكّرني كيسنجر بالمقال الذي كتبه في العام ٢٠١٤، وقت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، والذي جادل فيه ضد فكرة انضمام أوكرانيا إلى الناتو، واقترح لها بدلاً من ذلك وضعًا محايدًا مثل فنلندا، وحذر من أن مواصلة الحديث في شروط عضويتها في الناتو كان يعرض خطر اندلاع حرب.

الآن، بالطبع، أصبحت فنلندا هي التي تقترح الانضمام إلى الناتو إلى جانب السويد. هل هذا التوسيع المستمر للناتو الآن هو أكثر من اللازم؟

يجيب: "كان الناتو هو التحالف المناسب لمواجهة روسيا العدوانية عندما كان ذلك هو التهديد الرئيسي الموجه إلى

السلام العالمي.

وقد تطور الناتو إلى مؤسسة تعكس التعاون الأوروبي الامريكي بطريقة تكاد تكون فريدة من نوعها. لذلك من المهم الحفاظ عليه.

لكن من المهم أن ندرك أن القضايا الكبرى سوف تحدث في العلاقات بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وامريكا.

وحلف الناتو فيما يتعلق بذلك هو مؤسسة لا تحتوي مكوناتها بالضرورة على آراء متوافقة. لقد اجتمعوا (أعضاء الناتو) معًا في أوكرانيا لأن ذلك يذكرنا بالتهديدات (القديمة)، وقاموا بعمل جيد للغاية، وأنا أؤيد ما فعلوه.

في سفوح حرب باردة

"السؤال الآن هو كيفية إنهاء تلك الحرب. في نهايتها يجب العثور على مكان لأوكرانيا ويجب إيجاد مكان لروسيا -إذا كنا لا نريد أن تصبح روسيا بؤرة أمامية للصين في أوروبا".

أذكّره بمحادثة كنا قد أجريناها في بكين في أواخر العام ٢٠١٩، عندما سألته عما إذا كنا قد أصبحنا نعيش مسبقاً في "حرب باردة ثانية"، ولكن حيث أصبحت الصين تلعب دور الاتحاد السوفياتي.

أجاب بشكل لا يُنسى، "نحن في سفوح حرب باردة". وبعد ذلك بعام قام بترقية ذلك إلى "الممرات الجبلية لحرب باردة". أين نحن الآن؟

"ثمة دولتان تتمتعان بالقدرة على الهيمنة على العالم" -الولايات المتحدة والصين- واللتان "تواجهان بعضهما بعضا باعتبارهما المتنافسين النهائيين، وتحكمهما أنظمة محلية غير متوافقة.

يحدث هذا عندما تعني التكنولوجيا أن نشوب حرب سوف يؤدي إلى انتكاس الحضارة، إن لم يكن تدميرها".

بعبارات أخرى، تنطوي حرب باردة ثانية على إمكانية أن تكون أكثر خطورة من الحرب الباردة الأولى؟

وكانت إجابة كيسنجر هي، نعم، لأن كلتا القوتين العظميين لديهما الآن موارد اقتصادية متماثلة (وهو ما لم يكن واقع الحال في الحرب الباردة الأولى)، كما أصبحت تقنيات التدمير أكثر رعبًا، خاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي.

وليس لديه أدنى شك في أن الصين وامريكا هما الآن خصمان.

لم يعد "انتظار أن تصبح الصين غربية" استراتيجية معقولة. "لا أعتقد أن الهيمنة على العالم مفهوم صيني، لكن من الممكن أن يصبحوا (الصينيون) أقوياء للغاية.

وهذا ليس في مصلحتنا". ومع ذلك، كما يقول، فإن القوتين العظميين "لديهما حد أدنى من الالتزام المشترك بمنع حدوث (تصادم كارثي)".

مهام غير متوافقة

كانت هذه في الواقع وجهة نظره الرئيسية في دافوس، على الرغم من أنها مرت من دون أن يلاحظها أحد إلى حد كبير.

"يبدو أن لدينا، نحن في الغرب، مهام غير متوافقة. أنت في حاجة إلى منشآت دفاعية قادرة على مواجهة التحديات الحديثة.

وفي الوقت نفسه تحتاج إلى نوع من التعبير الإيجابي عن مجتمعك بحيث تكون هذه الجهود باسم شيء ما، لأنها بخلاف ذلك لا يمكن إدامتها.

ثانيًا، أنت في حاجة إلى مفهوم للتعاون مع المجتمع الآخر، لأنه لا يمكنك الآن العمل على أي مفهوم لتدميره. ولذلك، فإن الحوار ضروري".

"لكن ذلك الحوار توقف"، أقول ملاحِظاً.

"بصرف النظر عن بث المظالم. هذا هو ما يقلقني بشدة بشأن ما نحن بصدد الذهاب إليه. سوف تريد دول أخرى استغلال هذا التنافس من دون فهم جوانبه الفريدة".

في إشارة، حسب ما خمنت، إلى العدد المتزايد من البلدان التي تسعى إلى الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من قوة عظمى أو أخرى. "لذلك نحن مقبلون على فترة صعبة للغاية".

الحاجة إلى القيادة ما تزال كبيرة

أسألُ عما إذا كان كيسنجر يفكر في نفسه كقائد. ويجيب: "عندما بدأت ربما لم أكن أفعل. لكني أفعل الآن. ليس بالمعنى الكامل... (لكنني) أحاول أن أكون قائدًا.

تحتوي جميع الكتب التي كتبتها على عنصر من 'كيف تصل إلى المستقبل'؟".

أشير إلى أن هذا تواضع مفرط. بعد أن ترأس مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، وفي وقتٍ ما خلال ووترغيت، حكومةَ الولايات المتحدة نفسها عمليًا.

إنه قائد مؤهل بالكامل، حتى لو لم يكن أبداً قائداً منتخبًا.

حان وقت المغادرة. ربما كان الرجل التسعيني ما يزال قادراً على مواصلة الأداء، لكنَّني بدأت أتعب ولديَّ طائرة يجب أن ألحق بها.

ويدفعني إلهام أخير إلى التساؤل عن النتيجة الطبيعية الضرورية للقيادة. "ماذا عن الأتباع؟" أسأل. "هل تراجع ذلك أيضًا؟ هل أصبح الناس أقل استعدادًا للقيادة؟".

"نعم"، أومأ برأسه. "المفارقة هي أن الحاجة إلى القيادة ما تزال كبيرة كما هو حالها دائماً".

هناك أولئك الذي سيواصلون بلا شك شيطنة هنري كيسنجر وتجاهل ما يقوله أو الاستخفاف به. لكنه يستطيع هو أيضاً، في سن التاسعة والتسعين، أن يتجاهل الكارهين.

ولم يفقد دافعه للقيادة. يكتب، "القيادة ضرورية لمساعدة الناس على الوصول من حيث هم إلى حيث لم يكونوا أبداً من قبل، وفي بعض الأحيان، تخيلوا بالكاد أنهم يمكن أن يذهبوا إليه.

من دون القيادة، تنحرف المؤسسات، وتركن الدول إلى اللامبالاة المتزايدة، وفي النهاية، تقع كارثة".

لستَ تحت أي التزام باتباع ذلك. لكن الانجراف إلى كارثة من دون أي قيادة -أو الأسوأ من ذلك، في وجود قيادة مزيفة خالية من الانضباط الذاتي- يبدو وكأنه فكرة أسوأ.

*نيال فيرجسون Niall Ferguson: مؤرخ ولد ونشأ في اسكتلندا، ودرس ودرّس في جامعة أكسفورد ويعيش الآن في الولايات المتحدة.وهو زميل عائلة ميلبانك في معهد هوفر، ستانفورد، ومركز الدراسات الأوروبية بجامعة هارفارد. ألف ١٥ كتابًا وأنتج العديد من الأفلام الوثائقية التلفزيونية.

وهو مؤلف كتاب "كيسنجر، ١٩٢٣-١٩٦٨: المثالي". وسيتم الانتهاء من المجلد الثاني في العام ٢٠٢٣.

*الترجمة:الغد الاردنية-الخليج الجديد-اندبندنت عربية

بوتين: عهد أحادية القطب انتهى والعالم يتغير بشكل جذري

*المرصد:فريق الرصد والمتابعة

وجّه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقادات شديدة للغرب، وأكد أن العالم يمرّ بمرحلة تغيير جذري، وأن ما بعد الحرب في أوكرانيا لن يكون كما قبلها، وأن عهد أحادية القطب انتهى.

وقال بوتين -في خطاب طويل له يوم الجمعة أمام منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي- إن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها رسول الرب على الأرض عند إعلانها الانتصار في الحرب الباردة، وإن النخب الغربية تتمسك بأشباح الماضي وتعتقد أن هيمنة الغرب الاقتصادية عامل استقرار للعالم.

وأشار في خطابه الذي استمر ٧٣ دقيقة أمام هذا التجمع السنوي، إلى أن الغرب عندما لا يتمكن من السيطرة على من يتمرد عليه يحاول عزله، مضيفا «علينا أن نكون مستقلين، فنحن أقوياء ويمكننا مواجهة أي تحدّ».

وبشأن الوضع الاقتصادي في روسيا، قال بوتين إن بلاده تخلصت من موجة التضخم، ومنظومتها المالية مستقرة، وهدفها الأساسي اليوم هو زيادة الإنتاج والمعروض واستعادة الطلب.

وأشار إلى أن بلاده تحتاج إلى المزيد من أدوات الاقتراض لتعزيز الاقتصاد، وأنه يمكنها تخفيض سعر الفائدة الأساسية إلى ٧٪.

هذا و وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الجمعة، محاولات الغرب لـ«سحق» الاقتصاد الروسي من خلال العقوبات بأنها «محاولة غير ناجحة»، وأضاف أن «الأوضاع الاقتصادية مستقرة».

وقال الرئيس الروسي، خلال حلقة نقاشية عقب خطابه في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، إن «عصر العالم أحادي القطب قد انتهى» في إشارة إلى الولايات المتحدة، وأن الاتحاد الأوروبي «فقد سيادته السياسية بالكامل».

ووصف بوتين «العملية الخاصة» لروسيا في أوكرانيا بأنها «قرار دولة ذات سيادة على أساس الحق في الدفاع عن أمنها»، وتعهد بأن «كل مهام العملية الخاصة سيتم الوفاء بها»، وزعم بوتين أن روسيا «أجبرت على تنفيذ عمليتها» في منطقة دونباس الشرقية، وأضاف: «كان الأمر صعبا لكنه قسري وضروري واستند إلى ميثاق الأمم المتحدة للدفاع عن أمننا».

وألقى بوتين باللوم على الغرب في أزمة الغذاء العالمية حيث يقول مسؤولون غربيون إن روسيا تواصل حصارها للموانئ الأوكرانية، وقال الرئيس الروسي إن تصرفات بلاده في أوكرانيا ليست مسؤولة عن أزمة الغذاء العالمية واتهم الولايات المتحدة برفع أسعار المواد الغذائية.

وقال بوتين إن روسيا مستعدة لتصدير المزيد من الحبوب لتحقيق التوازن في أسواق الغذاء العالمية، وذكر أن تركيز روسيا سينصب على توفير الغذاء لتلك البلدان المعرضة لخطر مواجهة المجاعة.

وذكر الرئيس الروسي أن أي دولة تريد العمل مع بلاده «تواجه ضغوطًا مفتوحة من الولايات المتحدة وأوروبا بما في ذلك التهديدات المباشرة».

وأضاف بوتين أن بلاده «ليس لديها أي شيء ضد انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي».

وقال: «الاتحاد الأوروبي ليس كتلة عسكرية سياسية، على عكس حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لذلك قلت دائما إن موقفنا هنا ثابت ومفهوم وليس لدينا أي شيء ضده».

وتابع: «هذا قرار سيادي لأي دولة أن تنضم أو لا تنضم إلى الاتحادات الاقتصادية، والأمر متروك لهذه الاتحادات لقبول دول جديدة كأعضاء فيها أم لا وهم من يقررون سواء كان ذلك لصالح أوكرانيا أو ضدها، فهذا شأنهم أيضًا ».

أوروبا فقدت سيادتها تماما

وأكّد بوتين أن الاتحاد الأوروبي فقد «سيادته السياسية»، منتقدا السياسات الاقتصادية للاتحاد مثل «طباعة النقود» لمعالجة ارتفاع التضخم.

كما شدد على أن الحرب الاقتصادية على روسيا محكوم عليها بالفشل منذ البداية، وأن الغرب أضرّ باقتصاده، وهو ما يظهر واضحا في ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة وأوروبا.

وقال إن التضخم مرتفع في أوروبا رغم أنها لا تخوض أي حرب، وقد بلغت الخسائر المباشرة فقط التي تكبدها الاتحاد الأوروبي من العقوبات ٤٠٠ مليار دولار، بحسب قوله.

وذهب بوتين إلى أن الاتحاد الأوروبي فقد سيادته تماما، فهو ينفذ كل ما يملى عليه من فوق، وهو بذلك يضرّ بمواطنيه واقتصاداته، معتبرا أن الوضع الحالي في أوروبا سيؤدي إلى تصاعد الراديكالية وتغيير النخب في المستقبل.

المسؤولية عن ارتفاع الأسعار عالميا

كما هاجم بوتين الغرب لإلقائه اللوم عليه شخصيا في مشاكله الاقتصادية، وفي ارتفاع الأسعار عالميا، وقال إن تحركات روسيا في أوكرانيا -التي تسميها موسكو «عملية عسكرية خاصة»- لا علاقة لها بالتضخم المرتفع في البلدان المتقدمة.

واتهم بوتين الولايات المتحدة برفع أسعار المواد الغذائية عن طريق طباعة النقود، و«اقتناص» المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

وأعرب عن استعداد روسيا لزيادة صادراتها من الحبوب والأسمدة، وقال إنها سترسل صادرات غذائية إلى أفريقيا

والشرق الأوسط.

وأضاف أن موسكو ستتمسك «بسياسة اقتصادية شاملة تتسم بالمسؤولية»، وذلك على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية والركود الذي يلوح في الأفق ومن المتوقع أن يصبح أكبر انكماش تشهده روسيا منذ ما لا يقل عن ٢٠ عاما.

وحث الشركات الروسية على زيادة استثماراتها المحلية للمساعدة في الاستفادة من «الإمكانات الضخمة» للبلاد، وتحدي ما وصفه بمحاولات الغرب لتدمير الاقتصاد الروسي، مضيفا أن بعض العملات العالمية «تنتحر» في إشارة إلى التجميد غير المسبوق لنحو ٣٠٠ مليار دولار من احتياطيات روسيا من العملات الأجنبية.

الحرب في أوكرانيا

وبشأن الحرب الروسية في أوكرانيا، قال بوتين إن قرار روسيا شنَّ ما تسميه موسكو «عملية عسكرية خاصة» في أوكرانيا، صعب لكنه ضروري، وقال إن هدف هذه العملية كان حماية الناس في إقليم دونباس.

وأضاف أن روسيا ستوسع التعاون مع كل من يرغب بالتعاون معها، وسوف تتعامل مع الشركات الغربية أيضا.

البيروقراطية في أوروبا مثل حجر رحى في مطحنة من القرن الـ18

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن البيروقراطية في أوروبا، تعمل مثل حجر رحى في مطحنة من القرن الـ١٨، وهي على عكس الولايات المتحدة، لا يمكنها رفع العقوبات ضد الأسمدة من روسيا.

وقال: «بالمناسبة، فرض الأمريكيون عقوبات، ثم تبعهم الأوروبيون، على الأسمدة لدينا. قام الأمريكيون بإلغائها، أدركوا أين وقعوا، ولم يفعل الأوروبيون. بيروقراطيتهم تعمل فقط مثل حجر رحى في مطحنة من القرن الـ١٨. لذلك، يدرك الجميع أن هذا هراء، ولكن من الصعب بالفعل العودة للخلف لأسباب بيروقراطية».

توقعت تفاقم عدم المساواة في أوروبا

وأكد بوتين، أن «النتيجة المباشرة لتصرفات السياسيين الأوروبيين ستزيد من تفاقم عدم المساواة في هذه البلدان، مما سيزيد من انقسام مجتمعهم» وقال: «كل هذا يؤدي إلى تفاقم المشاكل عميقة الجذور في المجتمعات الغربية.. نعم، بالطبع، لدينا مشاكل كافية خاصة بنا، لكن يجب أن أتحدث عنها الآن. وهو الأمر الذي ذكرته في منتدى دافوس».

وأضاف: «نتيجة مباشرة للأفعال من السياسيين الأوروبيين وأحداث هذا العام ستزيد من تفاقم عدم المساواة في هذه البلدان، والتي بدورها ستزيد من انقسام مجتمعهم».

وتابع: «المسألة ليست فقط في مستوى الرفاهية، ولكن أيضا في التوجهات القيمية».

وأوضح، أنه «تم حتى الآن قمع التناقضات وإخفاؤها تحت البساط».

وختم: «من المتوقع تغير السلطة في أوروبا.. نتوقع تفاقم مشكلات العدالة الاجتماعية وانقسام المجتمع بسبب أخطاء الاقتصاد، والوضع الراهن في أوروبا سيؤدي إلى تصاعد الراديكالية، وفي المستقبل إلى تغيير النخب الحاكمة».

القمح الأوكراني قد يستخدم لسداد ثمن الأسلحة الموردة إلى أوكرانيا

وحذر الرئيس الروسي من استخدام القمح المورد من أوكرانيا إلى دول الغرب، لدفع ثمن الأسلحة لكييف، مشددا على عدم صحة الادعاءات بأن روسيا تعيق إمدادات الغذاء الأوكرانية.

وقال: «فيما يتعلق بإمدادات الغذاء الأوكرانية للأسواق العالمية، نحن لا نعيقها.. لسنا نحن من قام بتلغيم موانئ

أوكرانيا على البحر الأسود.

ولفت بوتين الانتباه إلى حقيقة أنه اضطر إلى إثارة هذا الموضوع بسبب عدد كبير من التكهنات حول هذا الموضوع، ووصف الوضع الحقيقي.

وقال: «عم يدور الحديث؟ وفقا لتقديرات وزارة الزراعة الأمريكية، هناك ٦ ملايين طن من القمح، وفقا لتقديراتنا ٥، أو ٧ ملايين طن من الذرة وهذا كل شيء! إذا أخذنا في الاعتبار أن ٨٠٠ مليون طن من القمح يتم إنتاجها في العالم، فإن ٥ ملايين طن لا تغير أي شيء للسوق العالمية».

وأضاف: «ومع ذلك، هناك فرص للتصدير، وليس فقط من خلال موانئ البحر الأسود. تفضلوا، من خلال بيلاروس – أرخص طريق، من خلال بولندا، رومانيا. بقدر ما تريدون! هناك خمسة أو ستة خيارات للتصدير».

وخلص الرئيس الروسي إلى أن «الأمر لا يتعلق بنا»، مشيرا إلى أن الأمر يعتمد على «مدى عقلانية من هم في السلطة في كييف. فليقرروا ما يجب عليهم فعله، وفي هذه الحالة دون الاعتماد على أسيادهم في مكان ما في الخارج، وراء المحيط».

عبارة مارك توين: شائعات وفاتي مبالغ فيها

وعلق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على العقوبات ضد روسيا وما يثيره الغرب حول فعاليتها مستشهدا بمقولة الكاتب الشهير مارك توين: «الشائعات حول وفاتي مبالغ فيها».

وقال بوتين في جلسة حوار بمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، علق فيها على مدى فعالية العقوبات الغربية ضد الاقتصاد الروسي، والمزاعم بقدرتها على تدميره: «أي عقوبات؟ الحرب الخاطفة فشلت. كما قال مارك توين، الشائعات حول موتي فيها الكثير من المبالغة».

الغرب أطلق العنان لمطبعة النقود

وأشار الرئيس الروسي إلى أن الدول الغربية أطلقت العنان لطباعة النقود لتغطية العجز المالي في اقتصاداتها.

وقال بوتين إن «السلطات الغربية الرائدة أطلقت المطبعة دون التفكير أو الرغبة في استخدام أدوات أخرى، وبهذه الطريقة البسيطة، بدأوا في تغطية عجز الميزانية الذي لم يسبق له مثيل».

وشدد على أن مزاعم تدهور الوضع الاقتصادي في الدول الأوروبية كان نتيجة للعملية الروسية في أوكرانيا، تشويه للحقائق.

وأشار إلى أن معدلات التضخم في بعض دول منطقة اليورو تجاوزت في الوقت الراهن مستوى ٢٠٪، لافتا إلى أن الغرب بدأ في البحث عن جهات يلقي اللوم عليها في ذلك.

وقال إن المعروض النقدي نما في الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين بنسبة ٣٨٪ وفي الاتحاد الأوروبي ٢٠٪.

وعن تداعيات العقوبات على روسيا، أشار بوتين إلى أن الخسائر المباشرة فقط التي تكبدها الاتحاد الأوروبي من العقوبات ضد روسيا بلغت حتى الآن ٤٠٠ مليار دولار.

التعددية القطبية في العالم لا مفر منها

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تعدد الأقطاب في العالم أمر لا مفر منه، مشيرا إلى أن من يتمسكون بقيادتهم الوهمية للعالم، يرتكبون خطأ فادحا سيكلفهم غاليا.

وقال: «أنتم تعرفون أن التعددية القطبية أمر لا مفر منه، وعندما قلت إن شخصا ما يحاول تجميد العلاقات الدولية على مستوى ما قبل ٣٠ سنة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قلت إن الناس لا يفهمون هذا، وأن الحركة أمر لا مفر منه. لقد ولدت مراكز قوة جديدة، قوية وواعدة وديناميكية، وهناك جهة ما لا يعجبها هذا».

وأوضح بوتين أن «جهة ما لا يعجبها» نمو قوة الصين، مضيفا: «اسمحوا لي أن أذكركم أنه من حيث الحجم الاقتصادي وتعادل القوة الشرائية، أصبحت الصين الاقتصاد رقم واحد في العالم. هذه حقيقة، هذه إحصائيات».

وأشار إلى أن هذا ينطبق أيضا على الهند، حيث يتطور الاقتصاد بشكل مكثف وقال: «رئيس الوزراء مودي شخص تقدمي للغاية، يتطلع إلى المستقبل».

كما لفت بوتين إلى إندونيسيا والدول الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، قائلا إن «من يتمسكون بقيادتهم الوهمية للعالم، يرتكبون خطأ فادحا بغض النظر عن الثمن الذي سيدفعونه. هذا خطأ سيكلفهم غاليا، ليس لدي شك».

وأشار إلى أنه بسبب العقوبات ضد روسيا، سيفقد الاتحاد الأوروبي قدرته التنافسية العالمية لسنوات قادمة.

روسيا لا تهدد أحدا بالسلاح النووي

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن روسيا لا تهدد أحدا بالسلاح النووي.وقال بوتين: «روسيا لا تهدد أحدا بالأسلحة النووية، فنحن نمتلكها، ويجب على الجميع أن يعرفوا ذلك، وسنستخدمها إذا لزم الأمر لحماية سيادة بلادنا».

وراء تعزيز العلاقات مع الصين

وأشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أن التبادل التجاري بين روسيا والصين سيبلغ هذا العام مستويات قياسية.

وأكد أن روسيا ستواصل تنمية وتطوير علاقاتها مع الصين، وقال: «حجم تجارتنا مع الصين يبلغ ١٤٠ مليار دولار وسوف ينمو هذا العام على الأرجح، ويبلغ رقما قياسيا. ليس لأن الوضع السياسي الحالي يجبرنا على ذلك، بل لأننا نستهدف ذلك. هكذا تتطور الصورة في العالم: إنه أمر مثير للاهتمام ومربح بالنسبة لنا أن نتعاون مع الصين، خاصة وأن علاقات الثقة لدينا مستقرة للغاية على الصعيد السياسي».

وشدد على أن روسيا تطور علاقاتها مع الصين ليس انطلاقا من الأحداث الأخيرة، بل لأن مراكز النمو الجديدة في آسيا والصين.

الولايات المتحدة قوة عظمى تعاني من أخطاء نخبتها

ووصف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الولايات المتحدة بأنها قوة عظمى تستحق الاحترام، لكنها تعاني من أخطاء نخبتها.

وصرح بوتين في الجلسة العامة لمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي بأن «الولايات المتحدة قوة عظمى لها مستقبل عظيم، لكن المشاكل الداخلية وأخطاء النخب ظاهرة للعيان».

وأضاف أن «النخبة السياسية في الولايات المتحدة تنظر باستخفاف للجميع».

وقال بوتين: «لكن هذا لا يستبعد حقيقة أن الولايات المتحدة قوة عظمى، إنها دولة أصبحت رائدة على مستوى العالم، وهذا يستحق الاحترام».

وأوضح بوتين «هذا بلا شك بلد له مستقبل عظيم، ولا يساورني شك في ذلك، لكن هناك مشاكل داخلية وأخطاء

النخب الحاكمة وهم بالتأكيد يشعرون بذلك»، مشيرا إلى أن هذا يحدث «على وجه التحديد لأن المشاكل الداخلية آخذة في الازدياد».

وشكك في التصريحات الأمريكية الأخيرة عن قوة اقتصاد الولايات المتحدة وقال: «إنهم ينمون في المجال الاقتصادي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التضخم».

يطالبوننا بنقل المزيد من الغاز عبر أوكرانيا حتى ندفع ثمن العبور

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن الاتحاد الأوروبي يطالب روسيا بضخ المزيد من الغاز عبر أوكرانيا حتى تدفع موسكو ثمن العبور، لأنهم لا يريدون أن يدفعوا بأنفسهم.

واضاف بوتين: «اليوم نحن نضخ غازنا عبر أراضي أوكرانيا، وهي تتلقى رسوم العبور. علاوة على ذلك، يقوم الجميع بتجهيزنا حتى نتمكن من النقل أكثر ودفع المزيد. يبدو الأمر غير منطقي تماما وربما حتى كوميدي، ولكن هذا يحدث في الواقع. ولماذا؟ لأنهم لا يريدون الدفع لأوكرانيا، لكنهم يريدون منا أن ندفع. كان هذا يحدث منذ عقود.. هم لا يريدون الدفع، ولا أحد يريد الدفع».

امتصاص الاقتصادات الكبرى للسلع

وحذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن «امتصاص» أكبر اقتصادات العالم السلع من السوق العالمية، لن يؤدي فقط إلى المجاعة، ولكن إلى موجات جديدة من الهجرة وتدفق المهاجرين.

وقال بوتين في كلمة في الجلسة العامة لمنتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي: «إذا قامت أكبر اقتصادات العالم بالتصرف على هذا النحو، وقامت بامتصاص جميع السلع من السوق العالمية، بما في ذلك المنتجات الغذائية، إلى بلدانها، عندها ستنمو المشاكل. وهذا لن يؤدي فقط إلى المجاعة، بل سيؤدي إلى موجات جديدة من الهجرة، تدفقات الهجرة، التي تغمر بالفعل الولايات المتحدة نفسها. سواء كانوا يريدون بناء جدار على الحدود مع المكسيك أم لا، فالتدفقات مستمرة، وهي لا تنخفض. هناك، داخليا، يمكن أن يتجادل الرئيسان السابق والحالي مع بعضهما البعض بقدر ما يحلو لهم، لكن تدفقات المهاجرين على الطريق».

وأوضح بوتين انه «إذا حدثت مجاعة في إفريقيا، لا سمح الله، فستزيد الهجرة الاقتصادية إلى أوروبا، وماذا نفعل حيال ذلك؟ سيستمر هذا، وسيؤدي إلى مشاكل معقدة وصعبة، لذلك، بالطبع، نحتاج إلى الانتقال إلى نموذج مختلف من الإدارة والتنظيم».

ابرز ما جاء في خطاب الرئيس الروسي

*قلت في دافوس منذ عام ونصف أن العالم أحادي القطب قد انتهى، لكن هناك محاولات مضنية لمحاولة استعادته.

* الثقة في العملات العالمية تقوضت كرمى الطموح والأوهام الجيوسياسية التي عفا عليها الزمن

*العالم لم يعد كما كان من قبل

* الأوهام الجيوسياسية التي عفا عنها الزمن قوضت الثقة في العملات العالمية

*أمريكا بعد أن أعلنت النصر في الحرب الباردة، أعلنت أن مصالحها مقدسة، والآن تسير اللعبة في اتجاه واحد، وفي ظل هذه الظروف يكون العالم غير مستقر.

*دول «المليار الذهبي» لا زالت تعتبر كل الدول الأخرى «مستعمرات» من الدرجة الثانية

*نحن شعب قوي وسنتعامل مع أي مشكلة، وهذا يتضح من تاريخ بلادنا الممتد على مدى ألف عام.

* هدف العقوبات كانت إسقاط الاقتصاد الروسي، ولم ينجحوا لأن قطاع الاقتصاد الروسي عمل بكفاءة، والشعب الروسي كرس وحدة الصف.. لقد اعتقدوا أن الدولار سيصبح ٢٠٠ روبل.. واليوم اتضحت الحملة الدعائية

*العقوبات يمكن فرضها على أي دولة بما في ذلك الدول الأوروبية وأي من الشركات الأوروبية

*أمريكا اعتبرت نفسها رسول الرب على الأرض عند إعلانها الانتصار في الحرب الباردة

*التوقعات المتشائمة الاقتصاد الروسي في مطلع الربيع لم تتحقق، بما في ذلك بلوغ الدولار ٢٠٠ روبل

*: يمكننا تخفيض سعر الفائدة الأساسية إلى ٧٪

*امريكا اعتبرت نفسها رسول الرب على الأرض عند إعلانها الانتصار في الحرب الباردة

*الاتحاد الأوروبي فقد سيادته بالكامل

*نمو التضخم في بعض دول منطقة اليورو تجاوز الآن مستوى ٢٠٪

*الاتحاد الأوروبي يخضع للإملاءات الخارجية

* العمليات الديمقراطية في أوروبا تشبه السيرك

*العالم وصل إلى هذا الوضع نتيجة للأنشطة التي قامت بها الدول الصناعية السبع الكبرى على مستوى الاقتصاد والسياسة

*في الفترة الأخيرة أستمع إلى «تضخم بوتين» وحينما أرى ذلك، أتساءل: لمن يكتبون هذا الهراء

*جوهر المشكلة في السياسات الاقتصادية الغربية في الفترة الأخيرة

* لا علاقة لعمليتنا الخاصة في دونباس بما وصل إليه الوضع في أوروبا

*الولايات المتحدة الأمريكية كانت المورد الأساسي للكثير من السلع الغذائية، وكانت نموذجا لكثير من الدول. أصبحت الولايات المتحدة الآن مستوردا أكثر منها مصدرا.

* خسائر الاتحاد الأوروبي المباشرة من فرض العقوبات ضد روسيا بلغت إلى الآن ٤٠٠ مليار دولار

* لا علاقة للعملية العسكرية الخاصة بارتفاع أسعار الغاز في أوروبا.

* اختفاء الأسمدة يعني انخفاض إنتاج السلع الغذائية، وهو ما ينذر بالجوع حول العالم، وهي مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية

*في السنوات القادمة سيطلق العالم عملية تحويل الاحتياطيات من العملات التي فقدت قيمتها إلى قيم مادية حقيقية.

* الميزانية الروسية في ٢٠٢٢ ستسجل فائضا بقيمة ٣ تريليونات روبل (٥١٫٧ مليار دولار)

* المعروض النقدي نما في الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين بنسبة ٣٨٪ وفي الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٠٪

* فرض الأمريكيون حصارا على الأسمدة، تبعهم في ذلك الأوروبيون. ثم أدرك الأمريكيون أن الحصار ضار، فرفعوه، أما الأوروبيون فبسبب البيروقراطية لم يرفعوه بعد.

* يتحدثون عن منع السفن من موانئ البحر الأسود، وهناك ٥-٦ مليون طن حبوب، و٧ مليون طن من الذرة لا تغير من أي شيء بالنظر إلى إنتاج ٨٠٠ مليون طن

* العالم الراهن يمر بتغيرات جذرية.

*قرار العملية العسكرية الروسية الخاصة كان صعبا، لكنه كان حتميا
*الغرب كان يسيطر عسكريا على أوكرانيا، ويضخ الأسلحة هناك، ولا زال يفعل ذلك.
*سنؤمن نقل الحبوب من الموانئ ولكن على الجانب الاوكراني تأمين الموانئ مما زرعوه من ألغام بحرية
* كان الغرب دائما سخيا في رفع درجة العدائية ضد روسيا، وخلق جو مسموم من «الروسوفوبيا»
*العقوبات الغربية كانت مصممة على أن الاقتصاد الروسي هش وتابع وغير مستقل
* التغير في الاقتصاد الروسي، وقدرته على مواجهة العقوبات هو ما صنعناه معا خلال السنوات الماضية.
*العقوبات تفتح أمامنا فرصا كبيرة، ودافعا للمضي قدما فيما يخص الاستقلال التكنولوجي
*روسيا لن تسلك سلوك الانعزال عن العالم
*كل من يريد العمل مع روسيا يعاني من تهديدات بعضها مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية
*روسيا ستتعامل مع من يريد التعامل معها من القادة القادرين على التمييز ما بين مصالح أوطانهم والإملاءات الخارجية
*نفتح ممرات جديدة منها السكك الحديد وموانئ في البحر الأسود وبحر قزوين
*من المرجح أن يصبح القمح الأوكراني المصدر أداة للدفع لقاء الأسلحة المقدمة لأوكرانيا
*من المتوقع تغير السلطة في أوروبا. نتوقع تفاقم مشكلات العدالة الاجتماعية وانقسام المجتمع بسبب أخطاء الاقتصاد.
*الوضع الراهن في أوروبا سيؤدي إلى تصاعد الراديكالية، وفي المستقبل إلى تغيير النخب الحاكمة.
*الولايات المتحدة تحولت من مصدر كبير للمواد الغذائية إلى مستورد
*رسالتي إلى رؤساء المؤسسات والشركات الكبرى أن النجاح والاحترام والثقة الحقيقة إنما يحدث حينما يرتبط ذلك كله بمستقبل الوطن.
* الولايات المتحدة تقوم بطباعة النقود لشراء السلع الغذائية حول العالم
*بوتين لرجال الأعمال الروس: اربطوا استثماراتكم بالقطاعات الوطنية، واكتبوا أسماءكم في تاريخ الوطن كما فعل ذلك أجدادنا ممن بدأوا أعمالهم في روسيا: مامونتوف، تريتياكوف، شوكين
* هدفنا التوصل إلى مستوى تضخم ٤٪
*بوتين يحفز الروس على الإنجاب: مستقبل روسيا هو عائلات لديها طفلان أو ثلاث فأكثر
*لا بد من جعل بحيرة البايكال نموذجا للسياحة البيئية
*لا بد من التوصل إلى مفاتيح التكنولوجيا والوصول إلى «الاستقلال التكنولوجي»
*الكثير من البرامج العلمية السوفيتية بما في ذلك في مجال الفضاء اعتمدوا على الريادة في مجال التكنولوجيا
* استبدال السلع الأجنبية يعني أن نسبق التكنولوجيا لا أن نلحق بها.
* لابد من التوصل للتكنولوجيا في القطاعات الحرجة. مثلما فعلنا في لقاح كورونا، وتمكننا من الوصول إلى اللقاح الأول في العالم.
*بطاقة الدفع والائتمان «مير» توسع نطاق عملها وتبدأ في الانتشار حول العالم
*نبتعد عن العولمة وعن العالم أحادي القطب نحو نظام عالمي جديد

غسان شربل

العالم يرقص على رؤوس الثعابين

خدَعَنا العالم. توهمنا أنه تعلّم. من حربين عالميتين. ومن انهيارات أصغر لا تقل وحشية. ومن المقابر الجماعية..

والشعوب الهائمة المقتلعة من جذورها. ومن حطام الدول والجيوش والمدن. من النعوش العائدة ولوعة الأرامل والثكالى. ومن عيون الأيتام. ومن الميزانيات الهائلة المبدَّدة على أحلام المتهورين.

خَدَعنا القرن الحالي. أطل واعدًا. ثورات تكنولوجية متلاحقة. وثورة اتصالات لا تنام. ومؤتمرات ضخمة تدعو إلى التنبه للاحترار المُناخي واغتيال البيئة التي نعيش فيها ومنها. وأمم متحدة تحاول أن تُنسينا عثراتها السابقة. وصدقنا أن عهد الجرائم الشاسعة قد انقضى. وأن التستر صار مستحيلا. وأن الهاتف الذكي شاهد لا يغمض له جفن. يتجسس ويصور ويبث ويفضح الارتكابات بعد لحظات من وقوعها. وصدّقنا أن زمان الشفافية قد أطل. وأن مبدأ المحاسبة من البديهيات. وأن المؤسسات ستحول دون جموح الأقوياء وستمنعهم من إطلاق المآسي الكبرى. وساد انطباع أن رقابة المؤسسات والرأي العام ستقلم أظافر إمبراطوريات الفساد. وأن عهد الحكومات الفاشلة

يتعرض لضربات موجعة.

وصدقنا أننا في الطريق إلى عالم أقل وحشية. وأن العيش في «القرية الكونية» سيكون أقل إيلامًا مع تدفق السلع والأفكار والاستثمارات. وخالجنا اعتقادٌ أن جنرالات التكنولوجيا سيحلون مكان جنرالات الجيوش. وأن الشركات العملاقة ستتقدم على الترسانات.

واعتقدنا أن الكتب التي تتحدث عن هتلر وموسوليني وستالين وبول بوت وأشباههم صارت زائدة على رفوف المكتبات في منازلنا. وشعرنا بضرورة إعطاء الأماكن للكتب التي تتحدث عن المبدعين الذين شرعوا باختراعاتهم واكتشافاتهم في تغيير مصير سكان الكوكب. وأنه لم يعد ثمة مبرر لإعطاء أمكنة لمن اغتالوا الخرائط وأدمَوا المدن وأغرقوا الجهات بالمقابر والدموع.

واعتبرنا أن علينا إعطاء مساحة أوسع لسياسيين ينهمكون في تحسين قطاعات الصحة والتعليم ومحاربة البطالة والتصحر والجفاف وخفض الانبعاثات الضارة.

وخُيّل إلينا أن العالم سينتقل من زمن الحكام الذين يخدّرون شعوبهم بأوهام الانتصارات إلى عهد الحكام الذين يُشركون مواطنيهم في ورشة الإنجازات وتحسين حياة الناس.

ها نحن نودع أوهامنا.

في ٢٤ فبراير/شباط الماضي أطلق فلاديمير بوتين قذيفة «ذكية» قتلت العالم الذي كنا نعيش في ظله منذ انهيار جدار برلين وتواري الاتحاد السوفييتي.

شطب الجيش الروسي الحدود الدولية وتوغل في الخريطة الأوكرانية.

المشهد مروّع بكل المقاييس. الدولة التي أطلقت الغزو هي دولة كبرى تغطيها مظلة نووية وتتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي. سرعان ما بدا المجلس عاطلا عن العمل. مواقف الأمين العام للمنظمة الدولية بدت أقرب إلى استغاثات عالم يغرق، منها إلى الاستعداد لفرض حضور -ولو خجول- للقانون الدولي.

وتذكر العالم أن أوكرانيا عارية ولا تتمتع بمظلة حلف «الناتو». كانت الرسالة فظيعة. لن يهب أحد لحمايتك إذا هاجمك قوي ولم تكن جزءا من حلف عسكري.

> **تحدث بوتين عن عالم جديد سترسي قواعده الدول القوية**

الـدرس قـاسٍ. ولن يغامر أحد بإرسال جيشه لإنـقـاذك مـن أنياب دولة نووية. بدت أوروبا ضعيفة وخائفة من رائحة الدخان ومشاهد المدن المدمرة. أقصى ما تستطيع أن تفعله هو أن تزود الأوكرانيين بالأسلحة في حرب تبدو نتائجها معروفة سلفًا.

أخطر ما في الحرب التي أطلقها «بوتين» هو أنها ليست وليدة خلاف روسي-أوكراني. إنها جزء من معركة أوسع. أوكرانيا مجرد مسرح اعتبره «بوتين» مناسبًا لإطلاق انتفاضة عسكرية وسياسية هائلة على موازين القوى التي سادت في العالم على مدى ٣ عقود. لهذا حرص على الإعلان بلهجة المنتصر أن «زمن الهيمنة انتهى».

وهكذا يمكن القول إننا أمام حرب كبرى. حرب روسية تستهدف القيادة الأمريكية للعالم ومعها النموذج الغربي الذي انتصر دون حرب قبل ٣ عقود ونجح في تدمير الاتحاد السوفييتي. ووحدها القارة

الأوروبية تصلح لإطلاق الانقلابات الكبرى بحكم موقعها وتاريخها وتأثيرها.

تحدث «بوتين» عن عالم جديد ستُرسي قواعدَه الدول «القوية» التي تتمتع بسيادة غير منقوصة.

لا مبالغة في القول إن العالم غارق في مأزق يصعب الخروج منه. إرغام روسيا على الخروج من أوكرانيا تحت الضغوط العسكرية لا يبدو ممكنًا. مثل هذا الخيار يعني التورط في حرب طويلة باهظة التكاليف عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا لا تبدو «الجبهة الغربية» قادرة على احتمالها.

اختلاط حرب الصواريخ بحرب النفط والغاز والقمح يُشعر دولا كثيرة بأنها مهددة بالاختناق. ارتفاع الأسعار وحديث التضخم والكساد والخوف من الآتي ينذر بإطلاق موجة من عدم الاستقرار في العالم. وإذا كان إرغام روسيا على الانسحاب مستبعدًا فإن تقديم أوكرانيا هدية لاسترضائها صعبٌ هو الآخر، لأن ما يريده الكرملين أكبر بكثير من أوكرانيا.

واضح أن الحلقة الأوكرانية هي الشرارة التي فتحت أبواب الجحيم. لا مبالغة في هذا القول. تكفي الإشارة إلى عودة العالم إلى الرهان على الترسانات والجيوش، لا على الأمم المتحدة والقانون الدولي. يكفي شعور الدول الصغيرة أنها تحتاج إلى جيشها وتحالفاتها كي تُقنع جارها القوي بعدم الانقضاض عليها تحت أعذار كثيرة. يكفي الخوف على سلع كان العالم يعتقد أن المتحاربين لن يفكروا بإشراكها في حروبهم.

في العقود الثلاثة الماضية افتقدت الإدارة الأمريكية للعالم إلى التواضع والواقعية. ارتكبت كثيرًا من الأخطاء في التعامل مع روسيا وغيرها. تصرفت بغرور المنتصر الذي يفرض أسلوبه ويُملي قواعده. لكن الأخطاء الأمريكية لا تبرر أبدًا الانقلاب الباهظ الذي أطلقه «بوتين» بالحديد والنار والغاز والقمح.

إنها حفنة شهور غيّرت العالم. نكاد نعتاد على رؤية ملايين الأوكرانيين الهائمين. وعلى رؤية الشوارع المتفحمة في مدن أوكرانية. ونكاد نسلّم أن تايوان هي المحطة المقبلة لاستكمال الانقلاب. وها نحن نرى الصين تطل عبر حاملة طائرات ثالثة بعدما كانت تطل بأحلام «مبادرة الحزام والطريق». وها هي الحكومات القريبة والبعيدة تشد الأحزمة. وها نحن نرى مليارات الدولارات تُنفق على الترسانات، وهي التي كان يمكن أن تُنفق على الصحة والتعليم ومساعدة اللاجئين.

> **الدرس قاس ولن يغامر أحد بإرسال جيشه لإنقاذك**

إنها مشاهد عالم يغرق. إذا كان يمكن تفكيك الخريطة الأوكرانية، فلماذا لا يمكن تفكيك خرائط أخرى؟ وماذا لو أفلتت ذئاب الأقاليم لتعيد رسم ملامح جيرانها؟

واضح أن العالم موعود بسنوات صعبة. ولن يكون غريبًا أن يستعير غوتيريش من الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح عبارته الشهيرة ليقول إن إدارة العالم «تشبه الرقص على رؤوس الثعابين». والثعابين تلدغ الراقص مهما كان بارعًا في ملاعبتها واسترضائها وترويضها.

*صحيفة «الشرق الاوسط»

www.marsaddaily.com

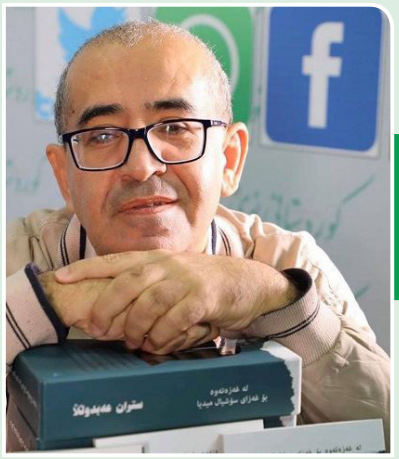

بضاعة أتلفها الهوى

* ستران عبدالله

ما يجري كله مضيعة لوقت العراقيين، فهو يضيع عليهم أوقاتهم ومستقبلهم، فما يسمونه بمجمله انسدادا سياسيا، أنتج مصروفات كثيرة وهدرا أكثر.

حينما يبرز في بلاد الله فكرة سياسية الى السطح او يتشكل تيار جديد، يؤدي الى الاثراء والحيوية وتفعيل مناحي الحياة.

لكن في العراق يتحول الامر الى مناسبة للانسداد السياسي والجمود والمراوحة المملة. يضيف هما على الهموم ويضاعف المآسي، كان المفروض أنه وبعد مضي ١٩ عاما على سقوط صنم صدام في قلب بغداد، فإن القادم عبارة عن مرحلة جديدة من دورات الزمن او صفحة بيضاء يسطرها العراقيون (الأجدد) خلفا للعراقيين (الجدد) الذين تسلموا زمام الحكم بعد عملية تحرير العراق.

هناك مثل تركماني يقول آخر باخن (انتظر الخاتمة) او ما معناه في المثل العربي (العبرة في الخواتيم)، إذ بدل فك العقد بالأيدي، صارت تؤذي الشفاه في الأفواه، فلو كانت المحاصصة فيما بين المكونات الثلاثة الشيعة والسنة والكورد مشكلة المرحلة السابقة، نرى اليوم ان المشكلات الثلاث صارت ستاً: شيعتان وسنتان وكردان إثنان. اي تجزئة المجزأ كما تقول الادبيات العربية.

المشكلة ان هذه الاطراف لاتمارس السياسة في بلدين مختلفين كلا على حده، بل هم في العراق ويتصادمون في أروقة بغداد، ونتيجة لهذا التشابك والتداخل، بدل أن يحصل تغيير جذري متسارع، نرى أن المهام تعطلت في منتصف الطريق، العراقيون يدفعون الثمن، والضاربون مبدأ التوافق عرض الحائط والباحثون عن الحل خارج التوافق، هم وحدهم يتحملون المسؤولية.

ما يحصل يدفع ضريبته المواطنون من أيامهم وحياتهم ومعيشتهم، والأنكى من ذلك انه لا أحد في هذه اللعبة السياسية غدا يتحمل وزر الأضرار وتعويضها، ربما يقيدون الامر في خانة "التلف"، او كالجملة الأثيرة التي اقتبسها الفنان المصري المعروف (يحيى شاهين) من رواية (بين القصرين) لنجيب محفوظ حين قال:

قيّد عندك: بضاعة أتلفها الهوى.